



2018-1958

Jamais une banque n'a autant fait pour son pays

التقرير السنوي

2018

التقرير السنوي

2018



شركة خفية الاسم

رأس مالها 776,875,000 دينار

المقر الرئيسي : نهج الهادي نويرة - 1001 تونس

السجل التجاري : 182331996 ب

الهاتف : 70.140.000

العنوان التلغرافي : ستبنك

الرمزان المستعملان : بيترسون الطبعة الرابعة.أكمي

رقم التلكس : 15377-15376-14815-14135

عنوان شبكة سويفت ستبنك تونس ت.ت.

موقع الأتترنات :

www.stb.com.tn : التجاري •

ecom.stb.com.tn : التجارة الإلكترونية •

stbnet.stb.com.tn : البنك عن بعد •

STB BANK - page autorisée : الموقع الاجتماعي •



Pour le développement économique de la Tunisie
LA SOCIÉTÉ TUNISIENNE DE BANQUE
ouvrira ses guichets avant fin janvier

LA SOCIÉTÉ TUNISIENNE DE BANQUE
ouvrira ses guichets avant fin janvier
de la SOCIÉTÉ TUNISIENNE DE BANQUE



M. Kneid et tout d'abord représentés les imprimeurs donnés par M. Habib Bourguiba, dans son dernier mandat de Président de la République, pour l'augmentation de la production de journaux et des brefs de presse.

TUNISIENNE DE BANQUE

La première Banque Tunisienne
 née ces jours-ci. Elle est née par un jeune technicien de dynamisme et qui compte parfaitement toutes les qualités dont il aura à s'occuper. M. Abdelaziz Mathari, qui occupe jusqu'à la dernière les fonctions de Cabinet de M. le Président de la République, poste qui lui a permis de connaître les qualités de la République tunisienne.

Banque Tunisienne
 que la puissante B.N.C.I. qui rayonne sur toute la zone franc, a un capital de 1.666 Millions, et que la B.I.A.S. par la B.A.T. et aujourd'hui par la Banque d'Algérie, dont l'activité s'étend à toute l'Afrique du Nord, a un capital de 600 Millions. On peut d'ores et déjà affirmer que la Tunisie possède un capital financier qui, en peu de temps, sera le plus grand des banques africaines. La Tunisie aura pas à renoncer à son rôle de banque africaine. Elle sera le plus grand des banques africaines. Elle sera le plus grand des banques africaines.



Le Président de la République, M. Habib Bourguiba, en conversation avec M. Abdelaziz Mathari, Directeur de la nouvelle Banque Tunisienne.

La Société Tunisienne de Banque
 que est installée au premier étage du Palais Consulaire, avenue Thameur. Son capital est de 400 millions dont la moitié est constituée par une contribution de 200 millions. Dans quelques jours s'ouvrira en Tunisie la souscription des actions émises par la Société Tunisienne de Banque. Il sera le premier événement de son genre dans l'histoire financière de la Tunisie. Aujourd'hui la situation change totalement. La Société Tunisienne de Banque est née dans le marché financier que entre dans les moyennes : son capital est de 400 millions, son capital est de 400 millions, son capital est de 400 millions.

LA SOCIÉTÉ TUNISIENNE DE BANQUE
ouvrira ses guichets avant fin janvier
de la SOCIÉTÉ TUNISIENNE DE BANQUE

LA SOCIÉTÉ TUNISIENNE DE BANQUE
ouvrira ses guichets avant fin janvier
de la SOCIÉTÉ TUNISIENNE DE BANQUE

LA SOCIÉTÉ TUNISIENNE DE BANQUE
ouvrira ses guichets avant fin janvier
de la SOCIÉTÉ TUNISIENNE DE BANQUE

الفهرس

4	اعضاء التسيير
5	مجلس الادارة
5	اللجان المرتبطة بمجلس الادارة
6	مراقبو الحسابات
6	الادارة العامة
6	مراقب الدولة
9	كلمة رئيسة مجلس الإدارة
10	المحيط الاقتصادي الدولي
12	الاقتصاد التونسي
14	نشاط الشركة التونسية للبنك
14	الأرقام الرئيسية للشركة التونسية للبنك
18	الموارد
20	الاستعمالات
23	الأموال الذاتية
24	جودة الأصول والسيولة
27	مؤشرات النتائج
32	الرقابة الداخلية
35	المراقبة الدائمة
37	التصرف في المخاطر
38	التنمية التجارية
39	المنظومة الإعلامية وتحديث البنك
41	الموارد البشرية
42	النشاط الدولي
43	افاق التنمية
45	القوائم المالية
46	الموازنة
47	قائمة التعهدات خارج الموازنة
48	قائمة النتائج
49	جدول التدفقات النقدية
50	الايضاحات حول القوائم المالية
85	التقرير العام لمراقبي الحسابات
91	التقرير الخاص لمراقبي الحسابات
99	القرارات المصادق عليها من طرف الجلسة العامة العادية
101	مجمع الشركة التونسية للبنك
102	تقرير تصرف مجمع الشركة التونسية للبنك
102	تقديم محيط مجموعة الشركة التونسية للبنك
112	لمحة على تطورات المؤشرات المجمعة
115	أفاق تطوّر نشاط مجمع الشركة التونسية للبنك
117	القوائم المالية المجمعة
118	الموازنة
119	قائمة التعهدات خارج الموازنة
120	قائمة النتائج
121	جدول التدفقات النقدية
122	الايضاحات حول القوائم المالية المجمعة
134	تقرير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية المجمعة

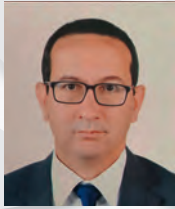
مجلس الإدارة



السيدة ناجية الغربي
رئيسة المجلس ممثلة الدولة



السيد حاتم صالح
ممثل الدولة



السيد محمد الطاهر بالأسود
ممثل الدولة



السيد طارق بن العربي
ممثل الدولة



السيد محمد المريضة
ممثل الدولة



السيدة ألفة بن عودة سيود
مستقلة



السيد محمد صالح خلف الله
ممثل المساهمين الخواص



السيد عبد القادر الحمروني
ممثل المساهمين الخواص



السيد معز بن زيد
ممثل المساهمين الأقلية



السيد عبد الرزاق اللواتي
مستقل



الشركة التونسية للتأمين وإعادة
التأمين
ممثلة من قبل رئيسها المدير العام

اللجان المرتبطة بمجلس الإدارة

اللجنة الاستراتيجية: يتمثل دورها في مرافقة مجلس الإدارة فيما يتعلق بمتابعة تنفيذ استراتيجية ومخطط أعمال البنك .

اللجنة العليا للحلحلة: تتمثل مهمتها في ضبط و تأمين متابعة استراتيجية الاستخلاص للبنك ومتابعة التعهدات ودراسة اقتراحات تدابير التسوية و التسوية المعاملية و البت فيها و الملفات المحالة على النزاعات والقضايا المرفوعة ضد البنك .

اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي: تتمثل المهمة الأساسية لهذه اللجنة في السهر على تركيز جهاز المراقبة الداخلية وحسن سيره وضمان متابعة أنشطة الرقابة الداخلية والإشراف عليها.

لجنة المخاطر: تهتم بمساعدة مجلس الإدارة على الإيفاء بمسؤولياته المتعلقة بالتصرف في المخاطر ومراقبتها وعلى احترام القوانين والسياسات المضبوطة في هذا المجال

لجنة تحديد المكافآت والتسميات: تتمثل مهامها في إعانة مجلس الإدارة على ضبط سياسة مكافآت تتلاءم مع النتائج المتوسطة والطويلة المدى للبنك .

لجنة الأسواق: تهتم لجنة الأسواق بدراسة قانونية لإجراءات اللجوء إلى المنافسة ومنح العقود وشفافية عمليات الاشتراء وضمان مدى مقبولية الشروط الإدارية والمالية والتقنية.

لجنة متابعة الشركات التابعة والمساهمات: تتمثل مهامها في متابعة نتائج الشركات التابعة والمساهمات وتقييم أنظمة الحوكمة في مجموعة الشركة التونسية للبنك بالارتكاز على أفضل الإجراءات في هذا المجال .

مراقبو الحسابات

يعمل مراقبو الحسابات على التأكد من صحة القوائم المالية ووثوقها وتطابقها مع المعايير المحاسبية التونسية وكذلك مع القواعد التي تفرضها السلطات المالية (البنك المركزي التونسي وهيئة السوق المالية وإدارة الأداءات...). كما يقيمون فعالية جهاز الرقابة الداخلية للبنك .

- مجمع "CNH-CSL" ممثل من قبل السيد سمير العبيدي
- مكتب "CSL" ممثل من قبل السيد سمير العبيدي
- مكتب "CNH" ممثل من قبل السيدة نور الهدى هنان

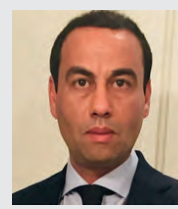
- مكتب "CFA" ممثل من قبل السيد فتحي السعدي



نور الهدى هنان



السيد سمير العبيدي



السيد فتحي السعدي

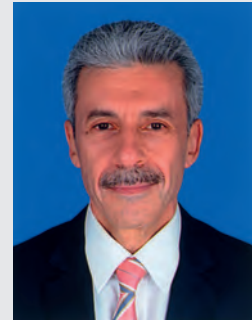
الإدارة العامة

المدير العام المساعد



السيد مراد بكار
المدير العام المساعد

المدير العام



السيد سمير سعّيد
المدير العام

مراقب الدولة



السيد أنس الهاني

شروط حضور الجلسات العامة

الكائن بنهج الهادي كراي - 1004 تونس قبل موعد الاجتماع بثلاثة أيام على الأقل.

أما بالنسبة لمن يملكون أقل من عشرة أسهم فيمكنهم التجمع للحصول على هذا العدد من الأسهم وتفويض أحدهم أو عضو من الجلسة لتمثيلهم..

طبقا لمقتضيات الفصل 40 من القانون الأساسي للبنك، يمكن لمالكي 10 أسهم على الأقل خالصة الدفعات المستحقة حضور هذه الجلسة أو إنبابة مساهم آخر بموجب تفويض يتم تسليمه وجوبا لموكلهم أو إرساله بعد إمضائه بشكل قانوني إلى الشركة الفرعية - الشركة التونسية للبنك "المالية" STB Finances - مقرها



بنية رأس مال الشركة التونسية للبنك إلى موفى 2018

المساهمون	عدد الأسهم	المبلغ بالآلاف الدينانير	النسبة المئوية %
المساهمون التونسيون	153 541 989	767 710	%98,82
ذوات اعتبارية	140 347 181	701 736	%90,3
ذوات اعتبارية عمومية	129 568 465	647 842	%83,4
ذوات اعتبارية أخرى	10 778 716	53 894	%6,9
الأشخاص	13 194 808	65 974	%8,49
مساهمون أجنب	1 833 011	9 165	%1,18
ذوات اعتبارية	1 159 135	5 796	%0,75
أشخاص	673 876	3 369	%0,43
المجموع	155 375 000	776 875	%100,0

Dynamisme, efficacité et
succès ont caractérisé depuis sa
création, tant en Tunisie qu'en Afrique
l'action de la Société Tunisienne
de Banque - S.T.B.



Cette remarquable institution
financière, que j'ai toujours encouragée,
a su répondre à tous les espoirs que
j'avais mis en elle -

Bouguiba



كلمة رئيسة مجلس الإدارة

إرساء منظومة البنك الشامل مع تطبيقات حول النواة البنكية. في نفس الاتجاه وبالإضافة للشروع في تنفيذ العديد من المشاريع المتعلقة بالخدمات المصرفية الإلكترونية ومقاومة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والتصرف في المخاطر، انطلق البنك في برنامج للتحويل الرقمي للبنك من خلال سلسلة من المشاريع تدور حول منصة مفتوحة Open Bank ووضع استراتيجية قواعد البيانات والترقيم الداخلي، لتطوير المهن المصرفية وتقديم التقارير ذات الصلة لتحسين الأداء.

وتتمثل الإنجازات الرئيسية للاستراتيجية الجديدة، بشكل أساسي، في إعادة هيكلة البنك وتعديل عدد الموظفين بما يتماشى مع المخطط الاستراتيجي ووضع نظام جديد لتحفيز وتقييم الموظفين وتركيز نظام معلوماتي جديد وملائمة الهيكل التنظيمي مع الاستراتيجية المرسومة ومتابعة أداء ومردودية الشركات التابعة من خلال عقود برامج.

فيما يتعلق بعنصر الموارد البشرية، واصلت الشركة التونسية للبنك خطة إعادة الهيكلة الاجتماعية وتعديل القوى العاملة لديها وفقاً للخطة الاستراتيجية المعتمدة، لا سيما من خلال برنامج التقاعد الطوعي وتنفيذ برنامج إعادة التوظيف. تبعا لذلك، تحسن معدل التآطير بـ 9% مقارنة بسنة 2017، ليصل إلى 52,8% في نهاية عام 2018، ليتمكن من مزيد دعم برنامج إعادة هيكلة وتحويل البنك وانخراط أكبر للموظفين في برنامج إعادة الهيكلة.

بالإضافة إلى ذلك، واصل البنك سياسته الاجتماعية من أجل تلبية توقعات وتطلعات الموظفين بشكل أفضل، خلال سنة 2018 وذلك خاصة بضمان تدخل الصندوق الجديد للتضامن لتعزيز قيم التضامن بين الموظفين الناشطين والمتقاعدين والتغطية الجيدة للمخاطر التي قد يتعرض لها موظفو البنك بالإضافة إلى تحسين الفوائد والقروض الاجتماعية.

ان النتائج الإيجابية المسجلة، لا يمكن إلا أن تشجع الشركة التونسية للبنك على متابعة تنفيذ استراتيجيتها وخطة العمل الجديدة وتعزيز اصرارها على تطوير أعمالها لصالح مساهميها و حرفائها وموظفيها وهذا، مع الاستمرار في المحافظة والتأكيد على دورها كبنك مواطن ودعم تدخلاتها بما يتماشى مع سياستها فيما يتعلق بالمسؤولية المجتمعية والبيئية.

ناجية الغربي
رئيسة مجلس الإدارة

واصلت الشركة التونسية للبنك خلال عام 2018، تزامنا مع الذكرى الستين لتأسيسها وللعام الثالث على التوالي تجسيم الخطة الاستراتيجية الخماسية 2020-2016، تنفيذ عقد البرنامج المعتمد وتحقيق إنجازات استراتيجية رئيسية. كما تمكنت من تحقيق الأهداف المرسومة للسنة المالية 2018 من خلال تحقيق مؤشرات رئيسية تتماشى تماماً مع التوقعات ذات الصلة.

حيث أظهرت المؤشرات الرئيسية للنشاط والنتائج تحسنا واضحا مقارنة بمستوياتها المسجلة في نهاية السنة المالية 2017. في الواقع ومن ناحية الموارد، لاحظنا تسارعا في معدل نمو الودائع وكذلك الموارد الموسعة وهو ما يترجم إرادة البنك مضاعفة جهودها لتعبئة الموارد لمواجهة قلة السيولة التي شهدتها السوق النقدية، وتتفادى ممارسات المزايدة في نسب الفائدة في القطاع.

من ناحية الاستعمالات، أكدت الشركة التونسية للبنك كالعادة دورها كداعم مالي للاقتصاد وواصلت جهودها لتحفيز نمو البلاد في بيئة اقتصادية صعبة مع ضمان إدارة حكيمة للمخاطر وإعطاء الأولوية لتطهير وتغطية محفظتها المتعثرة.

وقد انعكس التحسن المسجل في مؤشرات النشاط بشكل إيجابي على مؤشرات النتائج من خلال تطور المداخيل وفي الواقع، تحسن الناتج البنكي الصافي بنسبة 23,7%، كما هو الحال بالنسبة للنتيجة الإجمالية للاستغلال التي ارتفعت بنسبة 31,8% مقارنة مع السنة الفارطة. كما ارتفعت النتيجة الصافية بـ 22,5 مليون دينار مما ساعد على تحسين مستوى مردودية الأصول ومردودية الأموال الذاتية.

من الناحية التجارية، واصلت الشركة التونسية للبنك تنفيذ استراتيجيتها التجارية التي تضع الحريف محور اهتماماتها. اذ عرفت سنة 2018 افتتاح 3 فروع جديدة ليصل عدد الفروع إلى 143 فرعا وتطوير مجموعة من المنتجات المتكبرة والمميزة لصالح القطاعات ذات الأولوية وإطلاق مجموعة من التطبيقات الرقمية لتحسين خدمات الحريف.

وتميزت سنة 2018 أيضاً بحضور إعلامي قوي للبنك على مستوى مختلف القنوات والاحتفال بالذكرى الستين لتأسيسه، وهي فرصة لتحقيق وفائية افضل للحرفاء وجلب حرفاء جدد.

وفي اطار تحديث نظام المعلومات، استثمرت الشركة التونسية للبنك في الهندسة المعمارية المعلوماتية والأدوات الرقمية. كما تمّ

المحيط الاقتصادي الدولي

نمو بنسق أقل من نسق النمو سنة 2017 في ظرف اتسم بالمخاطر والارتياب

وبلغ عجز الميزانية 4,7% من الناتج الداخلي الإجمالي وارتفعت المديونية العمومية لتستقر في حدود 106,1% من الناتج الداخلي الإجمالي في غياب لمخطط واضح للدعم.

كما سيكون لتغيير اتجاه السياسة الاقتصادية الأجنبية، من ناحية أخرى، تأثير هام على نمو الاقتصاد الأمريكي وبالخصوص، تحت تأثير التوترات في المجال التجاري مع الشركاء الهامين مثل الصين والاتحاد الأوروبي.

حافظ اليابان على نسبة سنوية متوسطة للنمو بـ 1,3% منذ 2012 مع بلوغ 1,7% سنة 2017 ونسبة نمو مقدرة بـ 1,1% سنة 2018.

ورغم المجهودات العديدة المبذولة لدعمه، بقي الاقتصاد الياباني حساسا للتغيرات والحروب التجارية بسبب اعتماده على الطلب الخارجي.

يواجه، اليابان، من ناحية أخرى تحديات متعلقة بشيخوخة المجتمع وتناقص عدد السكان وتحديات أخرى مثل المديونية العمومية أو الاتجاهات الانكماشية المستمرة.

وشهدت نسبة البطالة ارتفاعا طفيفا لتبقى، رغم ذلك، أقل من 3%. بقيت نسبة التضخم، من ناحيتها قريبة من الصفر لتتراجع إلى 0,3% في شهر ديسمبر 2018 مقابل 0,8% في موفى شهر نوفمبر 2018.

وفي المملكة المتحدة، تباطأ النمو الاقتصادي ليبلغ 1,3% فقط في 2018 مقابل 1,5% في 2017. ويرجع هذا إلى مغادرة الحكومة البريطانية الاتحاد الأوروبي Brexit في نهاية شهر مارس 2019 وتظهر تداعياته في تراجع الصادرات والاستثمارات وانخفاض سعر الجنيه الاسترليني.

ففي 29 مارس 2017، عبرت الحكومة البريطانية عن عزمها مغادرة الاتحاد الأوروبي والمحادثات لا تزال جارية فيما يخص مستقبل العلاقة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة بالإضافة إلى الفترة الانتقالية التي ستحدد عند الانقسام في 29 مارس 2019.

سجل نمو منطقة اليورو التي تمثل قرابة خمس الناتج الداخلي الإجمالي العالمي تباطؤا سنة 2018 ليستقر في حدود 1,9% مقابل 2,4% سنة 2017 وذلك، رغم الاستثمارات الخاصة الديناميكية.

بلغ الاقتصاد العالمي ذروته سنة 2017 وبدأ حاليا النمو بنسق أقل في ظرف يتسم بمستوى عال من المخاطر والارتياب في علاقة مع التقلبات الحاصلة على مستوى الأسعار في الأسواق العالمية والتحديات السياسية على المستوى الدولي والأوروبي.

إذ سجلت الاقتصاديات المتقدمة نموا بـ 2,3% سنة 2018 مقابل 2,4% سنة 2017. كما تعمقت الفوارق في المداخيل في هذه البلدان بصفة ملموسة ولم تر شرائح كبيرة من السكان تطورا لمداخيلها بالقيمة الحقيقية.

كما تراجع النمو في البلدان الصاعدة والبلدان النامية ليستقر في حدود 4,6% سنة 2018 مقابل 4,7% في 2017 وهو ما يعكس استعادة للنشاط أقل من المقدرة في البلدان المصدرة للمنتجات الأساسية وتباطؤ في البلدان الموردة لهذا الصنف من المشتريات.

كما أصبحت المخاطر السلبية أكثر حدة على الأسواق المالية ومن الممكن أن يزداد التوتر على المستوى التجاري ما من شأنه إعاقة النشاط الاقتصادي.

بقي الظرف الاقتصادي، في الولايات المتحدة الأمريكية إيجابيا وتدعم النمو السنوي للناتج الداخلي الإجمالي سنة 2018 لينتقل من 2,3% سنة 2017 إلى ما يقارب 3% سنة 2018 وذلك بفضل خطة شاملة للتنشيط الاقتصادي حيز التنفيذ.

وتحسنت وضعية سوق الشغل وبلغت نسبة البطالة 3,9% في موفى سنة 2018 لتسجل تراجعا بـ 0,2 نقاط مئوية مقارنة بنهاية سنة 2017 (312000 مواطن شغل في شهر ديسمبر). وتراجع التضخم لينتقل في شهر ديسمبر 2018 إلى 1,9% ويبقى بذلك، على مقربة من النسبة المستهدفة أو 2% على المدى المتوسط تبعا لتراجع أسعار الطاقة (-0,3%) وارتفاع الأسعار خارج المنتجات الغذائية والطاقة.

باعتبار هذه التطورات والتوسع المستمر للنشاط الاقتصادي، قام البنك الفيدرالي بالرفع من النسبة التوجيهية (taux directeur) بـ 25 نقطة ارتكاز ليستقر في 2,25-2,5% للخروج تدريجيا من سياسة نقدية متساهلة.

رغم ذلك، وتبعا لتسارع عمليات الرفع من النسبة، شهدت نسبة الفائدة طويلة المدى ارتفاعا هاما كما ارتفعت قيمة الدولار.

بالإضافة إلى ذلك، تتسم الشركات العمومية بمديونية هامة كما لم يتم تخصيص الموارد بصفة مثلى خلال الدورات المتعاقبة للاقتصاد.

وفي هذا الاطار، شرع المسؤولون الصينيون في المرور بالاقتصاد نحو نموذج نمو أكثر استدامة ومرتكز أكثر على الخدمات والطلب المحلي.

إذ أظهرت أزمة 2009، في الواقع حدود نموذج النمو الاستدراكي المدعوم بيد عاملة ذات كلفة ضعيفة واستثمارات خارجية هامة وصادرات سلع مصنعة في مستويات هامة جدا.

ارتفع نسق النمو في أفريقيا جنوب الصحراء لينتقل من 7,6% سنة 2017 إلى 2,7% سنة 2018 حسب التقديرات الأولية. إلا أن هذه الزيادة تعتبر أقل من التقديرات ويرجع ذلك، جزئيا إلى مواطن الضعف الملاحظة في نيجيريا، أفريقيا الجنوبية وأنغولا. كما تواجه المنطقة، فضلا عن ذلك، محيطا خارجيا أكثر صعوبة يتميز بتباطؤ على مستوى التجارة العالمية وظروف تمويل أكثر تشددا وتدعيم الدولار الأمريكي.

ولقد استفادت دول الرابطة الاقتصادية والنقدية لإفريقيا الوسطى (CEMAC) من ارتفاع الإنتاج من البترول والمستويات الطيبة لأسعار البترول خلال أغلب أشهر سنة 2018.

وكانت منطقة غرب أفريقيا، من ناحيتها الأكثر ديناميكية وسجلت بلدان بنين وبوركينا فاسو والكوت ديفوار والسينغال نسب نمو بـ 6% أو أكثر.

تحسن النمو في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سنة 2018 ليبلغ 17% سنة 2018 حسب التقديرات بفضل تسارع النشاط في كل من البلدان المصدرة والموردة للبترول.

وعرفت مصر، وهي دولة موردة للبترول، نموا بنسق قدر بـ 5,3% ويفسر هذا النمو بتراجع نسبة البطالة ومواصلة الإصلاحات وعلامات التحسن على مستوى قطاعات السياحة وإنتاج الغاز الطبيعي.

سجلت معظم مؤشرات أسعار السلع الأساسية الدولية انخفاضا في ديسمبر 2018، مقارنة بمستوياتها المسجلة قبل عام بسبب انكماش الطلب العالمي، لا سيما في الصين. وشمل هذا الانخفاض أساسا أسعار المعادن وأسعار الطاقة وأسعار المواد الغذائية.

أثر هذا التراجع خاصة على أسعار النفط، التي اتجهت نحو الانخفاض منذ منتصف أكتوبر 2018 استجابة للمخاوف بشأن التباطؤ المتوقع في النمو العالمي.

ويرجع هذا التباطؤ في جزء منه إلى صعوبات على مستوى الطلب ونقص قدرات الإنتاج وصعوبات على مستوى التشغيل بالإضافة إلى التذبذبات السياسية المتصاعدة مثل تجدد المخاوف المتعلقة بالـ Brexit وادماج المعايير الجديدة لمكافحة التلوث في ألمانيا وتغيير المسار الممكن في نهاية سنة 2019 للسياسة النقدية مع تأثيرات خاصة على مستوى وضعية الميزانية والضرائب.

كانت منطقة اليورو، في الواقع إحدى خيبات الأمل الهامة سنة 2018 مع تباطؤ في النمو تم التأكيد منه، خصوصا في ألمانيا وفرنسا. واستقر النمو في فرنسا في حدود 1,5% هذه السنة وحتى أقل كنتيجة لاستمرار الاضطراب الاجتماعي الذي أحدثته حركة السترات الصفراء.

كما تباطأ النمو في ألمانيا لينتقل من 2,5% سنة 2017 إلى 1,9% سنة 2018.

رغم ضعف الصادرات في منطقة اليورو، بقي الطلب فيها متينا ومدعوما بالاستثمارات من ناحية والاستهلاك الخاص من ناحية أخرى والذي يتكون، أساسا من خدمات كثيفة العمالة وارتفع التشغيل كنتيجة لذلك بـ 1,4%.

ظل معدل التضخم منخفضا، حيث تراجع إلى 1,6% في ديسمبر 2018، مقارنة بـ 1,9% قبل شهر واحد، وذلك تمشيا مع التراجع الحاد في أسعار الطاقة. هذا المعدل لا يزال أقل بكثير من المستوى المستهدف من قبل البنك المركزي الأوروبي (2%) وبقي التضخم الأساسي عند 1% فقط وواصلت نسبة البطالة نسقها التنافسي لتستقر في حدود 7,9% نهاية سنة 2018 أو نسبة تقارب النسب المسجلة قبل الأزمة المالية مقابل 8,7% قبل سنة.

عرف اقتصاد الهند تسارعا لنسق نموه الذي استقر في حدود 7,3% مقابل 6,7% سنة 2017 و-3,3% سنة 2016.

وستواصل استعادة النشاط شرط الوضع السريع للإصلاحات على مستوى سياسة الميزانية وبأن تكون تأثيرات الاستعادة على مستوى الاستهلاك والاستثمار أهم من تأثير احتواء النفقات العمومية.

سجل نمو الصين تباطؤا طفيفا ليقى في حدود 6,6% سنة 2018 مقابل 6,9% سنة 2017. ويعزى هذا التباطؤ، في جزء كبير منه إلى تأثيرات التوترات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية على الصادرات الصينية وضعف الطلب على السوق المحلية.

كما أن شيخوخة السكان والفروقات في الثروات تجعل التحول إلى محرك نمو محلي صعبا.

الاقتصاد التونسي

النمو المعتدل للاقتصاد (2,6%) الناجم أساسا عن قطاع الزراعة وصيد الأسماك..

الميكانيكية والكهربائية (1,4%) وصناعات النسيج والملابس والجلود والأحذية (1,1%).

تبعاً لهذه التطورات، تراجعت حصة الصناعات المعملية إلى 16,2% من الناتج الداخلي الخام لسنة 2018 بعد أكثر من 18,0% في أعقاب الثورة.

على العكس، تراجع قطاع الصناعات غير المعملية بـ 4,3% خلال الإحدى عشر شهراً الأولى من سنة 2018. يفسر هذا التراجع بالانخفاض الملاحظ على مستوى قطاع المناجم وتواصل تدهور إنتاج الطاقة.

سجل الناتج الداخلي الخام لخدمات السوق (النقل والسياحة والتجارة...) تطوراً بنسبة 3,3%. يفسر هذا التحسن بدناميكية مكوناتها القطاعية مثل قطاعات خدمات النقل والمطاعم وخدمات النقل والخدمات المالية وخدمات الاتصالات.

فقد عرفت الحركة الجوية للمسافرين في شهر ديسمبر 2018 زيادة بـ 14,5% مقابل 14,9% خلال نفس الشهر من السنة الفارطة، تبعاً لتحسن تدفق السواح الأجانب إذ سجل عدد المسافرين، في الواقع، زيادة بـ 21% مقابل 12,4% قبل سنة ليستقر تقريباً في حدود 10,8 مليون مسافر.

من ناحيته، وصل قطاع الخدمات غير التجارية نموه بنسق معتدل أو بما قدره 0,7% على أساس التغيير و0,3% على كامل السنة.

أظهر قطاع السياحة، من ناحية أخرى، تحسناً متواصلاً لنشاطه مع نمو مستمر لمؤشراته الأساسية. إذ سجل عدد السياح الوافدين ارتفاعاً بـ 20,5% مقابل 26,9% السنة الفارطة ليصل إلى 6,9% زائر من بينهم 2,4 مليون زائر أوروبي (+42% مقابل 20% سنة 2017). كما تطور عدد الزائرين المغاربة، بنسق أقل أهمية (11% مقابل 30% في 2017) ونتج ذلك، أساساً عن تراجع عدد السواح الزائرين الجزائريين.

وشهدت عدد الليالي السياحية الاجمالية المقضاة زيادة بـ 22,8% سنة 2018 مقابل 23,3% قبل سنة أو ما يمثل 27,1 مليون ليلة مقضاة خاصة في المنطقة السياحية جربة-جرجيس

واصل الاقتصاد التونسي نموه خلال سنة 2018 بنسق إيجابي بـ 2,6% مقابل 1,9% سنة 2017. ارتكز هذا التطور، أساساً على النتائج الجيدة لقطاعات الفلاحة والصيد البحري والسياحة وخدمات السوق.

في المقابل، عرف قطاع الصناعة، باستثناء الصناعات الفلاحية والغذائية، نمواً ضعيفاً يعزى، بالخصوص إلى تراجع إنتاج قطاع المناجم والفسفاط والمنتجات المشتقة بالإضافة إلى تلك المتعلقة بتكرير النفط.

وفعالاً، شهد قطاع الفلاحة والصيد البحري نمواً هاماً. وسجل الناتج الداخلي الإجمالي الفلاحي ارتفاعاً بـ 9,8% سنة 2018 مقابل 2,0% فقط في سنة 2017.

ويرتبط ذلك، أساساً بالزيادة الاستثنائية لإنتاج زيت الزيتون والمحاصيل الاستثنائية من التمور في بداية السنة.

إذ بلغ إنتاج زيت الزيتون، خلال موسم 2017-2018 حوالي 325 ألف طن.

رغم ذلك، أظهر إنتاج قطاع الصيد البحري وتربية الأسماك انخفاضاً بـ 3% خلال الإحدى عشر شهراً الأولى من سنة 2018. ونتج هذا الانخفاض عن التكاليف المرتفعة للإنتاج والعوامل الجوية المتردية.

سجل قطاع الصناعات المعملية، خلال الإحدى عشر شهراً الأولى من سنة 2018 تطوراً طفيفاً بـ 0,9% مقابل 0,7% في موفى نفس الفترة من سنة 2017. يفسر هذا النسق بتراجع إنتاج قطاعات الصناعات الكيماوية (-7,6%) تبعاً للانخفاض الملاحظ على مستوى إنتاج مشتقات الفسفاط والذي يعزى إلى التحركات الاجتماعية المتتالية التي ميزت الجنوب التونسي منذ نهاية 2010 واستنفاد المخزونات البترولية.

مع ذلك، تحسنت القيم المضافة للنشاطات الأخرى لقطاع الصناعات المعملية مثل الصناعات الغذائية (5,9%) والصناعات

في هذا السياق، واصل الميزان التجاري تراجعته خلال سنة 2018 ما نتج عنه اتساع للعجز بـ 22,2% ليستقر في حدود 19,05 مليار دينار.

كما سجل الميزان التجاري الطاقوي اتساعا لعجزه بـ 53,2% مقارنة بسنة 2017. وتفسر هذه الوضعية، خصوصا بالتأثير المزدوج لارتفاع الأسعار العالمية للمنتجات الطاقوية والمستوى المحدود للإنتاج الوطني من هذه المنتجات.

يعزى ارتفاع الواردات بالزيادة الملحوظة على مستوى جميع القطاعات إذ سجلت قيمة الواردات من مواد الطاقة ومواد المناجم والفسفاط ومشتقاته والمواد الأولية والمنتجات الخام تطورا على التوالي بـ 39,9% و 23,6% و 22,5%.

كما سجلت الواردات من مواد التجهيز بالأسعار الجارية والمواد الفلاحية الأساسية زيادة على التوالي بـ 15,6% و 9,7%.

شمل التطور الإيجابي للصادرات، خلال سنة 2018، أغلب القطاعات وبالأخص قطاعي الفلاحة والصناعات الغذائية التي سجلت زيادة هامة بـ 45,2% تبعا لارتفاع المبيعات من زيت الزيتون والتمور.

كما عزز هذا التطور بالزيادة الملحوظة على مستوى قطاعات الصناعات المعملية (+26,4%) والنسيج والملابس والجلود (+18,6%) والصناعات الميكانيكية والكهربائية (+14,1%) وقطاع الطاقة (+13,7%).

في المقابل، واصلت صادرات قطاع المناجم والفسفاط ومشتقاتها انخفاضها (-2,7%).

شهدت صادرات قطاع التصدير الكلي تطورا هاما بلغ 16,1% لتمثل 72,8% من الصادرات الاجمالية مقابل 74,7% سنة 2017.

كما سجلت الواردات تحت نظام التصدير الكلي، بدورها، زيادة بـ 22,3% مقابل 20,1% خلال سنة 2017.

وباعتبار ما سبق ذكره، عرفت المداخيل السياحية قفزة حقيقية وبلغت 4,1 مليار دينار على كامل سنة 2018 مقابل 2,8 مليار دينار في سنة 2017 أي بزيادة تقدر بـ 44,6% (+27,9% دون اعتبار تأثير الصرف) مقابل 19,3% قبل سنة.

بلغت الاستثمارات المصرح بها في قطاع الصناعة 3.537,1 مليون دينار في نهاية سنة 2018 مقابل 3.526,6 مليون دينار سنة 2017 لتسجل ارتفاعا طفيفا بـ 0,3%.

شملت هذه الزيادة، أساسا الاستثمارات المصرح بها في قطاع الجلود والأحذية (+191,2%) والصناعات الأخرى (+33,2%) وبدرجة أقل الصناعات الميكانيكية والكهربائية (+18,2%) والصناعات الكيماوية (+11,1%).

وخصت الاستثمارات المصرح بها 3.748 مشروع و 62.548 موطن شغل بزيادة بلغت على التوالي 7,5% و 12,7%.

شمل ارتفاع الاستثمارات المصرح بها الاستثمارات ذات المساهمة الأجنبية الكلية التي شهدت تطورا بـ 77,4% لتنتقل من 214,2 مليون دينار إلى 594,2 مليون دينار.

كما تطورت الاستثمارات في مناطق التنمية الجهوية بـ 1,3% سنة 2018 لتستقر في حدود 1.725,6 مليون دينار.

وعلى عكس القطاع الصناعي، تراجعت الاستثمارات المصرح بها في قطاع الخدمات بـ 16,9% لتبلغ 1.410,2 مليون دينار سنة 2018 مقابل 1.696,4 مليون دينار سنة 2017. وتراجعت الاستثمارات المشتركة والأجنبية على التوالي بـ 44,2% و 26,9%.

بخصوص التجارة الخارجية وبالرغم من التخفيض الهام لسعر الدينار، حافظت الواردات، بالأسعار الجارية على نسق نمو هام بزيادة بلغت 20,0% أي بنسق أسرع من زيادة الصادرات التي بلغت 19,1%،

ونتيجة لهذه التطورات، سجلت نسبة تغطية الواردات بالصادرات انخفاضا طفيفا لتستقر في حدود 68,3% مقابل 68,8 سنة 2017.

نشاط الشركة التونسية للبنك : الأرقام الرئيسية

معدل تطور نسبة النمو	ديسمبر 2018	ديسمبر 2017	ديسمبر 2016	ديسمبر 2015	ملايين الدينار	
%11,0	10 519,8	9 050,9	8 279,2	7 693,6	مجموع الموازنة	النشاط
%6,3	6 357,0	5 963,8	5 443,2	5 285,1	إيداعات الحرفاء	
%13,8-	284,8	289,0	354,3	444,0	موارد الاقتراض	
%5,1	6 641,8	6 252,8	5 797,5	5 729,1	مجموع الموارد المجمعة	
%26,6-	322,3	495,5	1 066,5	814,4	محفظة السندات التجارية	
%56,9	1 155,1	1 003,7	354,6	299,2	محفظة سندات الاستثمار الصافية	
%7,4	9 093,5	8 150,5	7 671,9	7 348,8	قائم القروض الإجمالية للحرفاء	
%10,1	7 133,4	6 114,8	5 529,8	5 341,4	قائم القروض الصافية للحرفاء	
%9,9	8 610,7	7 614,0	6 997,8	6 478,3	مجموع المساعدات الصافية للاقتصاد	
%18,6	254,6	190,4	160,0	152,5	هامش الوساطة	النتائج
%18,4	85,9	77,1	67,6	51,7	حجم العمولات الصافية	
%18,8	846,2	639,4	527,7	504,1	رقم الأعمال	
%20,6	473,4	382,7	309,6	269,7	الناتج البنكي الصافي	
%16,7	219,8	191,2	155,1	138,1	أعباء التصرف	
%23,9	261,5	198,4	160,6	137,5	النتيجة الاجمالية للاستغلال	
	66,9	44,4	40,5	33,0	النتيجة الصافية للسنة المحاسبية	
%0,0	776,9	776,9	776,9	776,9	رأس المال	الأموال الذاتية
%0,8-	485,1	485,1	496,9	496,5	احتياطيات منها منحة الدمج	
%7,5-	(6,575)	620,5-	694,7-	727,8-	أرباح مؤجلة	
%0,0	117,0	117,0	117,0	117,0	منحة الدولة	
	66,9	44,4	40,5	33,0	ربح السنة	
	870,2	802,9	736,6	695,7	أموال ذاتية	
	ديسمبر 2018	ديسمبر 2017	ديسمبر 2016	ديسمبر 2015		مخاطر
%10,7	7,7	%11,5	%12,1	%13,5	نسبة الملاءة Tier 1	
%96,9	96,9	%88,3	%199,3	%169,4	نسبة تغطية السيولة (LCR)	
	2 231,1	2 383,9	2 527,0	2 508,0	الديون المتعثرة	
%20,8	20,8	%24,4	%28,2	%30,3	نسبة الديون المصنفة (LCR)	
%81,8	81,8	%80,2	%79,5	%74,9	نسبة تغطية الديون المصنفة	
	%75,4	%73,5	%73,1	%67,9	نسبة تغطية الديون المصنفة (صافي من الفوائد المؤجلة)	
	%8,3	%5,8	%5,8	%5,0	مردودية الأموال الذاتية	مردودية
	%0,7	%0,5	%0,5	%0,4	مردودية الأصول (ROA)	
	%14,1	%11,6	%13,1	%12,3	النتيجة الصافية/الناتج البنكي الصافي	
	%18,1	%20,1	%21,8	%19,2	العمولات الصافية/الناتج البنكي الصافي	
	%53,8	%49,7	%51,7	%56,6	هامش الوساطة/الناتج البنكي الصافي	
	%59,9	%54,5	%59,2	%48,5	عمولات صافية/مجموع الأجر	
	3 426,9	2 907,8	2 542,4	2 784,6	الإيداعات/عدد الأعوان (آلاف الدينار)	إنتاجية
	3 845,5	2 981,4	2 582,8	2 814,2	القروض/عدد الأعوان (آلاف الدينار)	
	255,2	186,6	144,6	142,1	الناتج البنكي الصافي/عدد الأعوان (آلاف الدينار)	
	%46,4	%49,9	%50,1	%51,2	معامل الاستغلال	
	1 855	2 051	2 141	1 898	عدد الأعوان	مؤشرات أخرى
	143	140	130	123	عدد الفروع	
	188	184	178	174	عدد الموزعات الآلية	
	898	848	775	790	عدد المطارف	
	155 375	155 375	155 375	155 375	عدد الأسهم (بالآلاف)	مؤشرات السوق المالية
	3,7	3,6	3,9	5,6	سعر الاقفال (بالدينار)	
	571,8	556,2	606,0	870,1	الرسملة في البورصة (مليون دينار)	
	0,4	0,3	0,3	0,2	المراييح في السهم الواحد (بالدينار)	

قائمة النتائج

آلاف الدنانير	ديسمبر 2017	ديسمبر 2018	التغير	%
فوائد ومداحيل مماثلة	442 596	622 188	179 592	40,6%
فوائد متكبدة وأعباء مماثلة	(252 243)	(367 541)	(115 298)	45,7%
الهامش الصافي للفوائد	190 353	254 647	64 294	33,8%
عمولات مقبوضة	81 445	91 151	9 706	11,9%
عمولات مدفوعة	(4 386)	(5 249)	(863)	19,7%
صافي العمولات	77 059	85 902	8 843	11,5%
أرباح على محفظة السندات التجارية والعمليات المالية	59 695	60 252	557	0,9%
مداخيل محفظة سندات الاستثمار	55 638	72 587	16 948	30,5%
الناتج البنكي الصافي	382 745	473 387	90 643	23,7%
إيرادات استغلال أخرى	6 855	7 881	1 026	15,0%
أعباء الأعوان	(141 520)	(143 341)	(1 821)	1,3%
الأعباء العامة للاستغلال	(42 096)	(66 511)	(24 415)	58,0%
مخصصات للاستهلاك	(7 543)	(9 908)	(2 366)	31,4%
النتيجة الاجمالية للاستهلاك	198 441	261 508	63 067	31,8%
مخصصات للمدخرات ونتائج تصحيح القيم على الديون وخارج الموازنة والخصوم	(144 580)	(181 226)	(36 646)	25,3%
مخصصات للمدخرات ونتائج تصحيح القيم على محفظة الاستثمار	(10 423)	3 828	14 251	(136,7)%
نتيجة الاستغلال	43 438	84 110	40 672	93,6%
رصيد ربح/خسارة عناصر عادية أخرى	2 280	11 501	9 222	404,5%
أداءات لى الشركات	(1 351)	(25 800)	(24 449)	1809,9%
نتيجة الأنشطة العادية	44 367	69 812	25 445	57,4%
رصيد ربح/خسارة عناصر غير عادية	(5)	(2 949)	(2 944)	58870,9%
النتيجة الصافية قبل التغيرات المحاسبية	44 362	66 863	22 501	50,7%
تأثير التغيرات المحاسبية (صافية من الضرائب)	21 404	13 988	(7 416)	(34,6)%
النتيجة الصافية بعد التغيرات المحاسبية	65 766	80 851	15 085	22,9%

الموازنة

آلاف الدينانير	ديسمبر 2017	ديسمبر 2018	التغير	%
الأصول				
خزينة وأموال البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة	284 853	300 833	15 980	5,6%
مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية	469 806	445 990	(23 815)	(5,1)%
مستحقات صافية على الحرفاء	6 114 770	7 133 408	1 018 637	16,7%
محفظة السندات التجارية	495 531	322 265	(173 266)	(35,0)%
محفظة الاستثمار	1 003 698	1 155 076	151 378	15,1%
الأصول الثابتة	122 606	128 267	5 661	4,6%
أصول أخرى	559 593	1 033 994	474 401	84,8%
مجموع الأصول	9 050 857	10 519 833	1 468 976	16,2%
الخصوم				
البنك المركزي، ومركز الصكوك البريدية	1 256 663	1 731 309	474 646	37,8%
إيداعات وأموال المؤسسات البنكية والمالية	61 254	292 262	231 008	377,1%
إيداعات وأموال الحرفاء	5 963 809	6 356 968	393 159	6,6%
اقتراضات وموارد خصومية	288 958	284 825	(4 133)	(1,4)%
خصوم أخرى	677 319	984 289	306 970	45,3%
مجموع الخصوم	8 248 003	9 649 654	1 401 650	17,0%
أموال ذاتية	802 853	870 179	67 325	8,4%
مجموع الخصوم والأموال الذاتية	9 050 857	10 519 833	1 468 976	16,2%

نشاط الشركة التونسية للبنك

إنجازات مطابقة للأهداف المرسومة بالنسبة لـ 2018، السنة الثالثة للمخطط الاستراتيجي

الخماسي للبنك

- في إطار مواصلة تركيز الاستراتيجية الجديدة المتبناة منذ منتصف سنة 2016، نجح البنك في تجسيم إنجازات استراتيجية أساسية وبلوغ أهدافه المرسومة بعنوان السنة المحاسبية 2018 وتسجيل نسب إنجاز تتفق تماما مع التقديرات المحددة:
- تتلخص النجاحات الاستراتيجية الجديدة أساسا في :
 - التنفيذ بنجاح لمخطط المغادرة الطوعية للتقاعد (378 موظف) الموزع طبقا لمخطط إعادة الهيكلة على 3 سنوات محاسبية و المرتكز على قرار لجنة التطهير وإعادة هيكلة المنشآت العمومية و سيقع تجسيم باقي البرنامج في بداية شهر فيفري 2019 ؛
 - انتداب 190 إطار خلال السداسي الأول من سنة 2019 تم توجيههم نحو المهن الجديدة و الشروع بداية من شهر ديسمبر 2018 في إجراء مناظرة عامة خارجية لانتداب 88 عون جديد موجّهين على سبيل الأولوية نحو وظائف تحليل المعطيات ومراقبة المخاطر و التصرف فيها
 - ملائمة الاستراتيجية للتنظيم وذلك بتبني هيكل تنظيمي جديد للبنك وتسمية رؤساء الأقطاب ومسؤولي الإدارات المركزية؛
 - تركيز منظومة جديدة لتحفيز الأعوان وتقييم نتائج فرق العمل ؛
 - فتح 22 فرع جديد بين سنتي 2016 و2018 كما توجد 3 فروع جديدة مبرمجة في سنة 2019
 - الشروع في التحول الرقمي للبنك من خلال إزالة الطابع المادي ومكننة مختلف المسارات ووضع مجموعة من التطبيقات الرقمية حيز العمل تشمل العديد من المنتجات الرقمية الملائمة لتطلعات الحرفاء؛
 - وضع حيز التنفيذ بنجاح النظام المعلوماتي الجديد و خصوصا تطبيقات الفروع والتعهدات على مستوى شبكة الفروع ؛
- الشروع في تركيز منظومة Stratégie DATA في إطار وضع منظومة ترقيم للحرفاء الطبيعيين SCORING ومنظومة ترقيم داخلي بمشاركة مكتب مكلف من قبل البنك العالمي و قد تم في هذا الصدد وضع تصميم داخلي وهو حاليا في طور التجربة ؛
- الشروع في إرساء مخطط مواصلة النشاط PCA لمجابهة مختلف المخاطر وخاصة المخاطر العملية ؛
- الشروع في وضع الكتاب الأبيض للقطاع السياحي حيز التنفيذ لمعالجة محفظة الديون السياحية ؛
- إحداث قطب الحلحلة ومختلف اللجان المتعلقة به وذلك للتخفيف من مشكلة الأصول المتعثرة؛
- تركيز سياسة استخلاص للديون وتبني مبادئ عامة للحلحلة ومخططات تفويض
- وفي هذا الإطار، سجلت المؤشرات الأساسية للنشاط والنتائج تحسنا ملحوظا مقارنة بمستوياتها في نهاية سنة 2017 :
- فمن ناحية الموارد، اتسمت سنة 2018 بمواصلة الجهود في مجال تعبئة الموارد لدى الحرفاء في ظرف يتميز بأزمة السيولة الحادة من ناحية وتوسع عمليات المزايدة من ناحية أخرى.
- شمل تحسن ايداعات الحرفاء، التي سجلت زيادة بـ +6,6% مقابل 9,6% قبل سنة لبلوغ 6.357 مليون دينار، جميع أصنافها مع المحافظة على بنية قارة تقريبا.
- تراجعت موارد الاقتراض بـ 4,1 مليون دينار أو 1,4% لتراجع من 289,0 مليون دينار إلى 284,8 مليون دينار.
- فيما يخص الاستعمالات، واصلت الشركة التونسية للبنك مجهوداتها الرامية لدعم نمو البلاد أكثر رغم ظرف اقتصادي صعب مع إيلاء أهمية خاصة لتطهير وتغطية محفظة ديونها المتعثرة.
- في هذا السياق، سجل القائم الإجمالي للقروض الممنوحة للحرفاء زيادة بـ 943 مليون دينار أو 11,6% شملت، أساسا،



قروض التصرف (+27,9%) وبدرجة أقل، قروض الاستثمار (+2,9%).

تمت مرافقة هذا المجهود بالتحكم في في صنف المخاطر والذي نجم عنه تحسن في نسبة الديون المتعثرة بـ 3,6 نقاط مئوية لتنتقل من 24,38% إلى 20,78%.

• شهد قائم محفظة السندات التجارية تراجعاً بـ 173,3 مليون دينار ليتراجع من 495,5 مليون دينار إلى 322,3 مليون دينار وذلك، في إطار توجهات البنك الرامية إلى إدماج رفاع الخزينة القابلة للتنظيم المكتتبه حديثاً ضمن محفظة سندات الاستثمار.

• بالتوازي، بلغ القائم الإجمالي لمحفظة سندات الاستثمار 1.155,1 مليون دينار في نهاية سنة 2018 مقابل 1.003,7 مليون دينار في موفى السنة المحاسبية 2017 ليسجل زيادة بـ 151,4 مليون دينار.

الموارد

تعبئة هامة لودائع الحرفاء شملت خاصة الودائع ذات الكلفة المنخفضة وهو ما يعكس خيار البنك المتمثل في المحافظة على قاعدة تجارية وفيه وقارة ومتنوعة.

أقفلت الشركة التونسية للبنك السنة المحاسبية 2018 بزيادة على مستوى الموارد الموسعة بـ 292,8 مليون دينار أو 4,5% ملاحظة بصفة حصرية على مستوى مختلف أصناف ودايع الحرفاء.

في الواقع، سجلت إيداعات الحرفاء ارتفاعاً بـ 393,2 مليون دينار أو 6,6% شمل ايداعات الادخار (+249,3 مليون دينار أو 9,9%) والایداعات تحت الطلب (+100,5 مليون دينار أو 4,3%) بالإضافة إلى الايداعات لأجل التي شهدت زيادة بـ 52,5 مليون دينار أو 5,5%.

كما سجلت موارد الاقتراض تراجعاً طفيفاً من 289,0 مليون دينار إلى 284,8 مليون دينار ويعزى هذا الانخفاض، أساساً إلى تسديد مبالغ الأقساط المتعلقة بعدد من القروض واللجوء الضعيف للبنك إلى سحوبات على خطوط خارجية.

انعكس التحسن الملحوظ في مؤشرات النشاط على مؤشرات النتائج. في الواقع وللسنة الثانية على التوالي تمكن البنك من تسجيل نمو للنتائج البنكي الصافي بقرابة 24% في مستوى اهم من معدل القطاع ليبلغ 473,4 مليون دينار مقابل 382,7 مليون دينار في نهاية سنة 2017

كما ميز هذا النسق النتيجة الاجمالية للاستغلال التي سجلت زيادة بـ 63,1 مليون دينار أو 31,8% لتبلغ 261,5 مليون دينار كما هو الشأن بالنسبة للنتيجة الصافية التي سجلت تحسناً بـ 50% لتبلغ 66,9 مليون دينار بعنوان السنة المحاسبية 2018.

وباعتبار التعديلات بلغت نتيجة السنة المحاسبية 80,9 مليون دينار في نهاية سنة 2018 مقابل 65,8 مليون دينار في موفى 2017.

وتحسنت تبعاً لذلك مستويات مردودية الأصول (ROA) ومردودية الأموال الذاتية (ROE) لتنتقل، على التوالي من 0,5% إلى 0,7% ومن 5,8% إلى 8,3%.



التغير	ديسمبر 2018	ديسمبر 2017	ملايين الدنانير
393,2 (6,6%)	6 357,0	5 963,8	إيداعات الحرفاء
96,3 (43,3%)	125,9	222,2	وساطة مالية
4,1 (1,4%)	284,8	289,0	موارد اقتراض
292,8 (4,5%)	6 767,7	6 475,0	مجموع الموارد الموسّعة

كما انتقلت الايداعات لأجل، التي تمثل نسبة المكافأة الأعلى من 952,1 مليون دينار في نهاية ديسمبر 2017 إلى 1.004,5 مليون دينار في موفى شهر ديسمبر 2018 أو ما يعادل زيادة بـ 5,5% مقابل ارتفاع بـ 8,6% مسجل قبل سنة. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى تخلي البنك عن عمليات المزايدة. وقد تم بذل مجهود تعبئة هذا الصنف من الودائع لهدف واحد هو المحافظة على حرفائه وحصته في السوق.

وعلى ضوء هذه التطورات، بقيت بنية إيداعات الحرفاء متميزة بهيمنة ايداعات الادخار والايذاعات تحت الطلب بحصة جمالية بلغت تقريبا 82%.

1 - إيداعات الحرفاء

بلغ قائم ايداعات الحرفاء 6.357,0 مليون دينار في نهاية سنة 2018 مقابل 5.963,8 مليون دينار في موفى سنة 2017. ميز الارتفاع الملاحظ مختلف أصناف الايداعات.

في الواقع، انتقلت ايداعات الادخار والايذاعات تحت الطلب التي تعكس الجزء ذو كلفة ضعيفة من مجموع ايداعات الحرفاء على التوالي من 2.524,1 مليون دينار إلى 2.773,4 مليون دينار ومن 2.316,9 مليون دينار إلى 2.417,4 مليون دينار.

إيداعات الحرفاء

ملايين الدنانير	ديسمبر 2017	الحصصة	ديسمبر 2018	الحصصة	التغير	%
إيداعات تحت الطلب	2 316,9	%38,8	2 417,4	%38,0	100,5	4,3%
منها إيداعات تحت الطلب بالعملة الأجنبية	650,4	%10,9	783,6	%12,3	133,2	20,5%
إيداعات لأجل	952,1	%16,0	1 004,5	%15,8	52,5	5,5%
إيداعات الادخار	2 524,1	%42,3	2 773,4	%43,6	249,3	9,9%
مبالغ أخرى مستحقة للحرفاء	170,7	%2,9	161,6	%2,5	(9,1)	(5,3)%
مجموع إيداعات الحرفاء	5 963,8	%100,0	6 357,0	%100,0	393,2	6,6%

بالتوازي، سجل قائم الموارد الخصوصية تحسنا طفيفا ليبلغ 106,9 مليون دينار مقابل 101,3 مليون دينار قبل سنة تبعا لما يلي :

➤ تحرير قسط جديد من خط التمويل الخارجي FADES بما قيمته 12 مليون دينار

➤ تسديد مجموعة من مبالغ الأقساط المتعلقة بالخطوط الاسبانية (0,6 مليون دينار) والإيطالية (1,7 مليون دينار) والفرنسية (1,8 مليون دينار)...

2 - موارد الاقتراض

في نهاية سنة 2018، استقر قائم موارد الاقتراض في حدود 284,8 مليون دينار ليسجل تراجعاً بـ 4,1 مليون دينار أو 1,4% مقارنة بمستواه في نهاية شهر ديسمبر 2017.

يعزى هذا الانخفاض أساسا إلى تراجع قائم القروض الرقاعية والخاصة المتأتي أساسا من تسديد مبالغ الأقساط المتعاقد بشأنها.

ملايين الدينار	ديسمبر 2017	ديسمبر 2018	التغير	%
اقتراضات مجسمة	187,7	178,0	(9,7)	(5%)
اقتراضات رقاعية	178,7	170,2	(8,5)	(5%)
فوائد للدفع وديون مرتبطة	9,0	7,8	(1,2)	(13%)
موارد خصومية	101,3	106,9	5,6	6%
خطوط الاقتراض	105,3	113,3	7,9	8%
فوائد ومنح مستحقة	(4,1)	(6,4)	(2,3)	(58%)
موارد الإقتراض	289,0	284,8	(4,1)	(1,4%)

3- وساطة مالية

1- المساعدات للاقتصاد

سجل إجمالي المساعدات للاقتصاد نمواً بـ 923,5 مليون دينار أو 9,3% ليبلغ 10.835,2 مليون دينار في نهاية سنة 2018 مقابل 9.911,7 مليون دينار في موفى السنة المحاسبية 2017.

شملت هذه الزيادة، أساساً القروض الإجمالية الممنوحة للحرفاء (+943 مليون دينار أو 11,6%).

سجلت محفظة السندات، من ناحيتها تراجعاً بـ 27,7 مليون دينار لتنتقل من 1.724,5 مليون دينار إلى 1.696,7 مليون دينار في نهاية سنة 2018.

وباعتبار تراجع مخزون المدخرات والفوائد المعلقة المخصصة لتغطية نقص القيمة لهذه الاستعمالات، سجل القائم الصافي للمساعدات للاقتصاد تطوراً بـ 1.005 مليون دينار أو 13,1% ليبلغ 8.656 مليون دينار في نهاية ديسمبر 2018 مقابل 7.650,7 مليون دينار قبل سنة .

في موفى السنة المحاسبية 2018، بلغ قائم توظيفات الحرفاء في الأدوات النقدية والمالية 125,9 مليون دينار مقابل 222,2 مليون دينار في نهاية سنة 2017 ليسجل، بذلك تراجعاً بـ 96,3 مليون دينار أو 43,3%.

نجم هذا التراجع عن انخفاض حجم التوظيفات في أدون الخزينة بـ 122,4 مليون دينار.

الاستعمالات

رغم الظرف الاقتصادي الصعب، لعبت الشركة التونسية للبنك دوراً أساسياً في تمويل مختلف الفاعلين الاقتصاديين...

ملايين الدينار	ديسمبر 2017	ديسمبر 2018	التغير	%
المساعدات الإجمالية للاقتصاد	9 911,7	10 835,2	923,5	9,3%
المستحقات الإجمالية على الحرفاء	8 150,5	9 093,5	943,0	11,6%
محفظة السندات	1 724,5	1 696,7	(27,7)	(1,6)%
أوراق الخزينة	36,8	45,0	8,3	22,4%
مدخرات وفوائد معلقة	2 260,9	2 179,4	(81,5)	(3,6)%
مدخرات	1 599,3	1 550,7	(48,7)	(3,0)%
فوائد معلقة	661,6	628,8	(32,8)	(5,0)%
المساعدات الصافية للاقتصاد	7 650,7	8 655,7	1 005,0	13,1%

2 - القروض الصافية على الحرفاء

الديون المتعثرة بما قيمته 268,3 مليون دينار. وتدخّل هذه العملية في إطار عمل البنك على التخفيض من نسبة الديون المتعثرة

علاوة على ذلك، انتقلت قروض الأفراد من 1.777,0 مليون دينار إلى 1.758,7 مليون دينار لتسجل تراجعاً بـ 18,3 مليون دينار أو 1%.

وبالتوازي، واصل البنك تخصيص المدخرات الضرورية لتغطية الديون المتعثرة ومن بينها خاصة الديون ذات الأقدمية التي تجاوزت 3 سنوات أو أكثر في صنف المخاطر 4 و 5 وذلك تطبيقاً لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 21-2013 القاضي بتخصيص مدخرات إضافية.

وسجل قائم القروض الصافية من المدخرات والفوائد المؤجلة ارتفاعاً هاماً بـ 1.018,6 مليون دينار أو 16,7% ليبلغ 7.133,4 مليون دينار في نهاية سنة 2018 مقابل 6.114,8 مليون دينار في موفى السنة المحاسبية 2017.

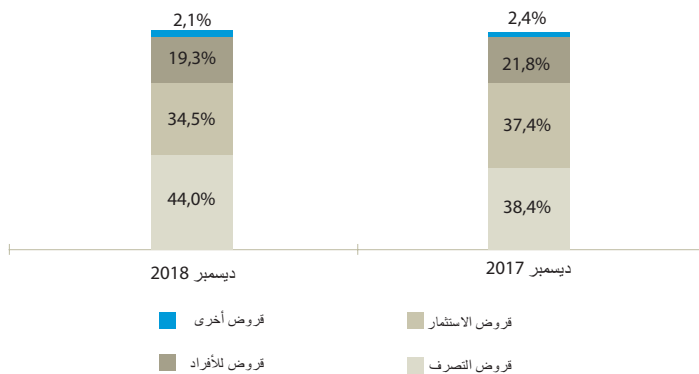
في نهاية شهر ديسمبر 2018، بلغ القائم الإجمالي للقروض الممنوحة للحرفاء 9.093,5 مليون دينار مقابل 8.150,5 قبل سنة لتسجل، بذلك زيادة بـ 943 مليون دينار أو 11,6%.

شملت هذه الزيادة قروض التصرف التي سجلت ارتفاعاً بـ 872,4 مليون دينار أو 27,9% لتستقر في حدود 4.003,2 مليون دينار في نهاية سنة 2018 ويتمشى هذا التطور مع توجهات البنك الرامية إلى الرفع من حصة هذا الصنف من التعهدات.

سجلت قروض الاستثمار، من ناحيتها نمواً بـ 89,2 مليون دينار أو 2,9% لتنتقل من 3.048,9 مليون دينار إلى 3.138,1 مليون دينار في موفى السنة المحاسبية 2018 تحت تأثير عمليات التفويت للشركة التونسية لاستخلاص الديون والتخلي عن مجموعة من

ملايين الدينار	ديسمبر 2017	ديسمبر 2018	التغير	%
المستحقات الإجمالية على الحرفاء	8 150,5	9 093,5	943,0	11,6%
قروض التصرف	3 130,8	4 003,2	872,4	27,9%
قروض الاستثمار	3 048,9	3 138,1	89,2	2,9%
قروض للأفراد	1 777,0	1 758,7	(18,3)	(1,0)%
قروض أخرى	193,7	193,4	(0,3)	(0,2)%
مدخرات وفوائد معلقة	(2 035,7)	(1 960,1)	75,6	(3,7)%
مدخرات	(1 374,1)	(1 331,3)	42,8	(3,1)%
فوائد معلقة	(661,6)	(628,8)	32,8	(5,0)%
المستحقات الصافية على الحرفاء	6 114,8	7 133,4	1 018,6	16,7%

بنية القروض الإجمالية



وباعتبار ما سبق، تغيرت بنية القروض الإجمالية الممنوحة للحرفاء لفائدة قروض التصرف (+5,6 نقاط مئوية) على حساب قروض الاستثمار (-2,9 نقاط مئوية لتبلغ 34,5%) والقروض الممنوحة للأفراد (-2,5 نقاط مئوية لتبلغ 19,3%).

3- محفظة السندات

شهد القائم الإجمالي لمحفظة السندات تراجعاً بـ 27,7 مليون دينار أو 1,6% ليبلغ 1.696,7 مليون دينار في نهاية 2018 مقابل 1.724,5 مليون دينار قبل سنة.

ملايين الدينار	ديسمبر 2017	ديسمبر 2018	التغير	%
محفظة السندات التجارية	495,5	322,3	(173,3)	(35,0)%
سندات الاستثمار	1 228,9	1 374,5	145,5	11,8%
محفظة السندات الخام	1 724,5	1 696,7	(27,7)	(1,6)%
المدخرات	(225,2)	(219,4)	5,8	(2,6)%
محفظة السندات الصافية	1 499,2	1 477,3	(21,9)	(1,5)%

المسجل في موفى السنة المحاسبية 2017. ويعزى هذا التراجع إلى عزم البنك المحافظة

على رقاغ الخزينة القابلة للتنظير المكتتبه حديثا لغايات الاستثمار.

ويفصل التغير الملاحظ على مستوى محفظة السندات كما يلي :

3-1 - محفظة السندات التجارية : (-173,3 مليون دينار أو 35%)

بلغت محفظة السندات التجارية 322,3 مليون دينار في نهاية سنة 2018 بتراجع قدر بـ 173,3 مليون دينار أو 35% مقارنة بمستواها

ملايين الدينار	ديسمبر 2017	ديسمبر 2018	التغير	%
سندات المبادلة	25,1	0,5	(24,5)	(98)%
سندات التوظيف	470,5	321,7	(148,7)	(32)%
محفظة السندات التجارية	495,5	322,3	(173,3)	(35,0)%

قائمتها من 796,1 مليون دينار إلى 933,5 مليون دينار بين شهري ديسمبر 2017 وديسمبر 2018.

كما استقر القائم الصافي من المدخرات لمحفظة سندات الاستثمار في حدود 1.155,1 مليون دينار بزيادة بلغت 151,4 مليون دينار أو 15,1% مقارنة بمستواها المسجل في نهاية سنة 2017.

3-2 - محفظة سندات الاستثمار : (+145,5 مليون دينار)

سجل القائم الإجمالي لمحفظة سندات الاستثمار ارتفاعاً بـ 145,5 مليون دينار أو 11,8% ليبلغ 1.374,5 مليون دينار سنة 2018 مقابل 1.228,9 مليون دينار سنة 2017. نتج هذا التحسن، أساساً، عن اكتتابات البنك الجديدة في أذون الخزينة القابلة للتنظير التي انتقل

ملايين الديناتير	ديسمبر 2017	ديسمبر 2018	التغير	%
سندات الاستثمار	796,1	933,5	137,3	17,2%
سندات المساهمة	196,1	204,0	7,9	4,0%
حصة في الشركات الشريكة والمشاركة	47,6	46,3	(1,2)	(2,6)%
حصة في الشركات المرتبطة	165,4	168,4	3,0	1,8%
شركات في التصفية	0,0	0,0	0,0	0,0%
مساهمات في إعادة التوفيت	19,7	19,4	(0,3)	(1,7)%
مستحقات وديون مرتبطة	4,0	2,8	(1,2)	(29,3)%
مدخرات	225,2	219,4	(5,8)	(2,6)%
صافي محفظة السندات	1 003,7	1 155,1	151,4	15,1%

التعهدات خارج الموازنة

• على مستوى التعهدات المقدمة سجل القائم الإجمالي زيادة بـ 9,3 مليون دينار أو 6,3% ليبلغ 155,4 مليون دينار و يعزى ذلك أساسا إلى ارتفاع تعهدات التمويل المقدمة بـ 11,2 مليون دينار أو 7,8% ؛

تطورت بنود التعهدات خارج الموازنة كما يلي :

• على مستوى التعهدات المقبولة سجلت قيمة الضمانات المقبولة زيادة بـ 453 مليون دينار أو 27% لتبلغ 2132 مليون دينار.

• على مستوى الخصوم المحتملة سجل القائم الإجمالي زيادة بـ 41,6 مليون دينار أو 2,4% لينتقل من 1745,1 مليون دينار إلى 1786,7 مليون دينار. شمل هذا التغير الضمانات والكفالات (+91 مليون دينار أو 7%) في المقابل سجلت الاعتمادات المستندية تراجعاً بـ 49 مليون دينار أو 11% ؛

ملايين الديناتير	ديسمبر 2017	ديسمبر 2018	التغير	%
الخصوم المحتملة	1 745,1	1 786,7	41,6	2,4%
ضمانات وكفالات وضمانات أخرى مقدمة	1 282,7	1 373,6	90,9	7,1%
اعتمادات مستندية	462,4	413,1	(49,3)	(10,7)%
أصول مقدمة كضمانات	0,0	0,0	0,0	0,0%
التعهدات المقدمة	146,1	155,4	9,3	6,3%
تعهدات تمويل مقدمة	143,3	154,5	11,2	7,8%
تعهدات خاصة بالسندات	2,8	0,9	(2,0)	(69,4)%
مجموع التعهدات خارج الموازنة	1 679,0	2 132,0	453,3	27,0%
تعهدات تمويل مقبولة			0,0	0,0%
ضمانات مقبولة	1 679,0	2 132,0	453,0	27,0%

الأموال الذاتية

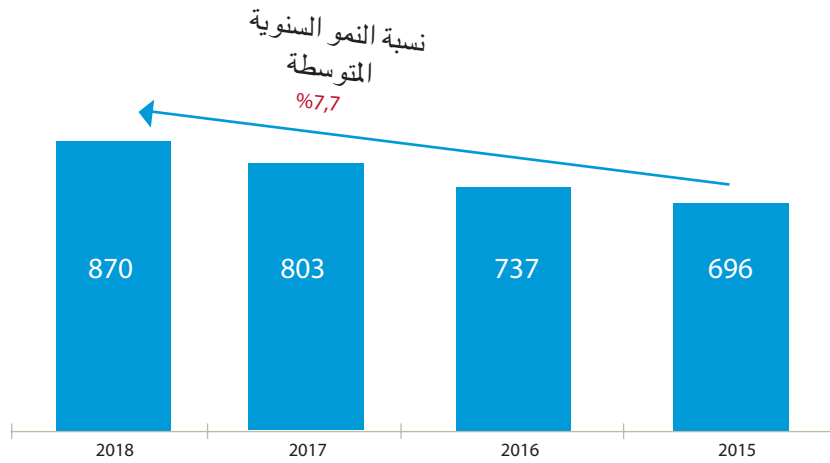
سجلت الأموال الذاتية للبنك زيادة بـ 67,3 مليون دينار لتنتقل من 802,9 مليون دينار سنة 2017 إلى 870,2 مليون دينار سنة 2018. يعزى هذا النمو إلى النتائج الإيجابية المسجلة.

تحسن متواصل للأموال الذاتية منذ عملية الترفيع في رأس مال البنك في سنة 2015. مكن هذا التحسن من التغطية الكلية للمخاطر واحترام معايير الحذر...



ملايين الدينانير	ديسمبر 2017	ديسمبر 2018	التغير	%
رأس المال	776,9	776,9	0,0	0,0
مخصصات الدولة	117,0	117,0	0,0	0,0
احتياطيات	465,6	466,1	0,5	0,1
أسهم ذاتية	(5,5)	(5,5)	0,0	0,0
أموال ذاتية أخرى	25,0	24,5	(0,5)	(1,9)
نتائج مرحلة	(620,5)	(575,6)	44,8	(7,2)
نتيجة السنة المحاسبية	44,4	66,9	22,5	50,8
أموال ذاتية	802,9	870,2	67,3	8,4

أموال ذاتية (ملايين الدينانير)



1- تطور الديون المتعثرة

واصلت نسبة الديون المتعثرة خلال السنة المحاسبية 2018 نسقتها التنازلي الملاحظ منذ سنة 2018 ويكسب بذلك، حوالي 3,6 نقاط مئوية ليبلغ 20,8%. نتج هذا التآلق عن الزيادة المدعومة للمستحقات المنتجة (+1112,5 مليون دينار أو 15%) المقترن بتراجع للمستحقات الغير منتجة (-152,9 مليون دينار أو -6,4%)

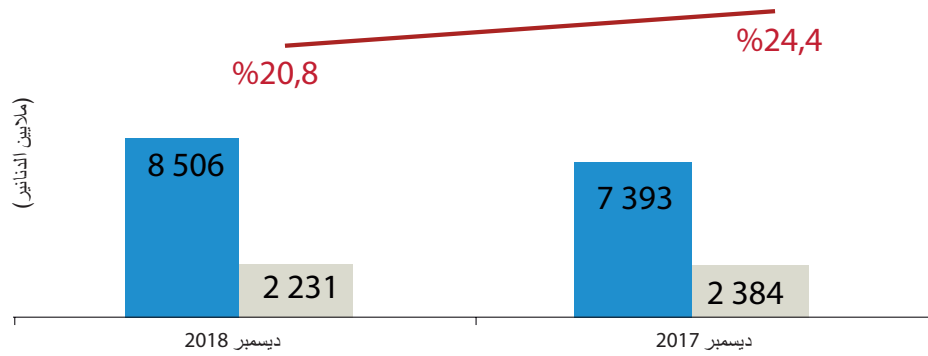
جودة الأصول والسيولة

- مجهودات متواصلة من قبل البنك فيما يتعلق بالتحكم في التعهدات ما يمكن من تخفيض نسبة الديون المتعثرة ب 10 نقاط في الفترة 2016-2018
- مؤشرات ملاءة تفوق دائما معايير الحذر وذلك رغم القيود التنظيمية الجديدة



ملايين الديناتير	ديسمبر 2017	ديسمبر 2018	التغير %
إجمالي المستحقات	9 777,1	10 736,7	9,8%
مستحقات سليمة	7 393,2	8 505,7	15,0%
مستحقات مشكوك في خلاصها أو متنازع عليها	2 383,9	2 231,1	(6,4)%
نسبة الديون المتعثرة	24,4%	20,8%	(3,6)pp
مدخرات	(1 305,1)	(1 246,1)	(4,5)%
فوائد معلقة	(607,4)	(578,1)	(4,8)%
صافي المستحقات	1 864,6	8 912,5	13,3%
نسبة تغطية الديون المتعثرة الصافية من الفوائد المعلقة	73,5%	75,4%	

تطور نسبة مستحقات الديون المتعثرة



يرجع هذا المستوى للتغطية، إلى تكوين مدخرات إضافية، خلال هذه السنوات بعنوان الديون ذات أقدمية التي تجاوزت 3 سنوات في صنف المخاطر 4 و 5 من ناحية وتراجع الديون المتعثرة تبعا للتخلي والتفويت في مجموعة من الديون للشركة التونسية لاستخلاص الديون من ناحية أخرى.

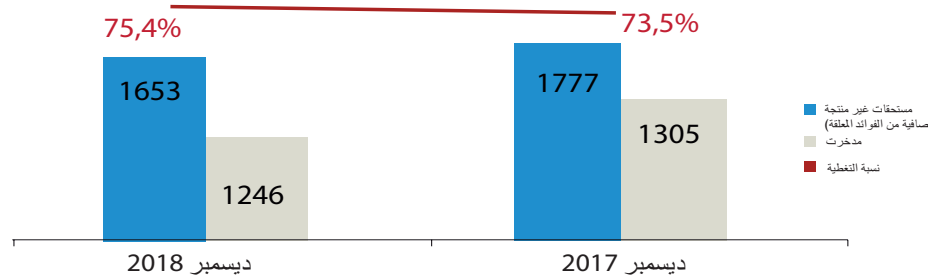
وتجدر الإشارة إلى بقاء قائم المدخرات والفوائد المعلقة المأخوذ بعين الاعتبار لتحديد التغطية، هاما وذلك في حدود 1.824,2 مليون دينار سنة 2018 مقابل 1.893,0 مليون دينار سنة 2017.

2 - تغطية الديون المتعثرة

واصلت الشركة التونسية للبنك، خلال السنة المحاسبية 2018، مجهوداتها المبذولة فيما يتعلق بتخصيص المدخرات الضرورية.

في هذا السياق، انتقلت نسبة التغطية الاجمالية للديون المتعثرة (صافية من الفوائد المؤجلة) من 73,5% سنة 2017 إلى 75,4% سنة 2018 وهو ما يعادل زيادة بـ 3 نقاط مئوية.

تطور نسبة تغطية الديون المشكوك في خلاصها



3 - مؤشر الملاءة

- المتطلبات من الأموال الذاتية لتغطية المخاطر العملية (122,7+ مليون دينار او 20,3%)
- المتطلبات من الأموال الذاتية لتغطية مخاطر السوق المحدثة طبقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 06-2018 (127,6+ مليون دينار)
- المخاطر على تجاوز مؤشرات التقسيم (421,3 مليون دينار) بالتوازي سجلت الأموال الذاتية الصافية الأساسية المأخوذة بعين الاعتبار في احتساب مؤشر Tier 1 ارتفاعا بما قيمته 112,6 مليون دينار لتبلغ 681,7 مليون دينار بينما استقر مجموع الأموال الذاتية الصافية في حدود 943,5 مليون دينار مقابل 844,6 مليون دينار في 2017.

بقيت مؤشرات الملاءة مستقرة في مستويات تفوق الحدود المطلوبة لتستقر على التوالي في حدود 7,71% بالنسبة لمؤشر Tier 1 و 10,67% بالنسبة لمؤشر تغطية المخاطر (النسبة الإجمالية للملاءة) وتجدر الإشارة إلى تسجيل المخاطر المحتملة تطورا بـ 1.494,7 مليون دينار لتبلغ 8844,6 مليون دينار ويفسر التغير الملحوظ كما يلي :

- أصول مرجحة بعنوان مخاطر القروض والمقابلة على الادوات المشتقة (+823,1 مليون دينار او 12,3%)

ملايين الدينانير	ديسمبر 2017	ديسمبر 2018	التغير	%
صافي الأموال الذاتية الأساسية	569,1	681,7	112,6	19,8%
أموال ذاتي إضافية	275,5	261,8	(13,7)	(5,0)%
مجموع الأموال الذاتية الصافية	844,6	943,5	98,9	11,7%
مجموع المخاطر المحتملة	7 349,9	8 844,6	1 494,7	20,3%
النسبة الإجمالية للملاءة	11,49%	10,67%		
نسبة الملاءة Tier-1	7,74%	7,71%		

يفسر تغير هذا المؤشر بتطور الأصول السائلة عالية الجودة بنسق اهم من نسق تطور صافي التدفقات النقدية المدفوعة.

كما تجدر الإشارة إلى احترام البنك خلال السنة المحاسبية 2018 الحد القانوني المطلوب ليسجل نسبة تغطية سيولة متوسطة تقدر بـ 100,1%.

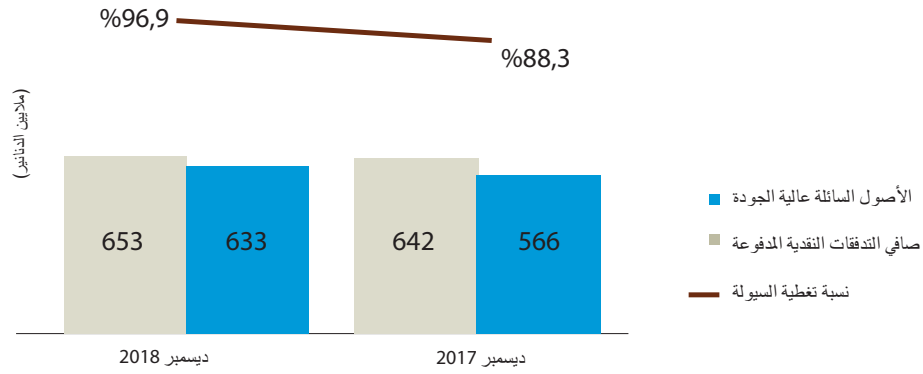
4 - نسبة تغطية السيولة (LCR)

بلغ مؤشر السيولة القصير المدى (LCR) 96,9% في نهاية شهر ديسمبر 2018 (مقابل 88,3% سنة 2017).

ملايين الدينانير	ديسمبر 2017	ديسمبر 2018	التغير	%
صافي التدفقات النقدية المدفوعة	642	653	12	2%
الأصول السائلة عالية الجودة	566	633	67	12%
نسبة تغطية السيولة	88,3%	96,9%		
الحد القانوني	80%	90%		



تطور نسبة السيولة



• الناتج البنكي الصافي

في موفى شهر ديسمبر 2018، بلغ الناتج البنكي الصافي 473,4 مليون دينار ليسجل زيادة بـ 90,6 مليون دينار أو 23,7% مقارنة بمستواه في السنة المحاسبية 2017.

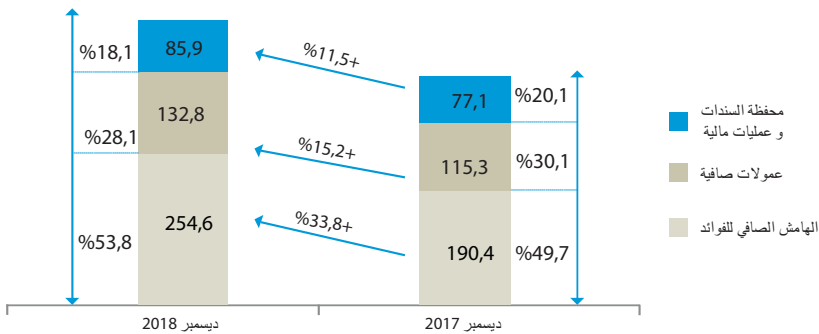
مؤشرات النتائج

تحسن ملحوظ على مستوى الأرصد الوسيطة للتصرف وخاصة الناتج البنكي الصافي ما يمكن من :

- استمرارية تحسن النتائج منذ بداية مخطط إعادة الهيكلة
- تسجيل إنجازات تتجاوز بكثير التقديرات

ملايين الدنانير	ديسمبر 2017	ديسمبر 2018	التغير	%
هامش الصافي للفوائد	190,4	254,6	64,3	33,8%
صافي العمولات	77,1	85,9	8,8	11,5%
مداخل أخرى	115,3	132,8	17,5	15,2%
الناتج البنكي الصافي	382,7	473,4	90,6	23,7%

بنية الناتج البنكي الصافي (ملايين الدنانير)



باعتبار التطور السريع للهامش الصافي للفوائد ارتفعت مساهمتها في تركيبة الناتج البنكي الصافي الذي تطورت بحوالي 4 نقاط مئوية لتمثل 53,8% وهو ما يعكس هيمنة نشاط الوساطة.

الفوائد الصافي للبنك على عمليات الخزينة بـ 49 مليون دينار أو 119%.

في المقابل ارتفع الهامش على العمليات التجارية بصفة ملحوظة لينتقل من 229,6 مليون دينار إلى 335,5 مليون دينار تحت التأثير المزدوج لارتفاع قائم القروض من ناحية والتأثير المختلط الإيجابي للزيادة في نسب الفائدة الرئيسية التي نص عليها البنك المركزي التونسي خلال سنة 2018 من ناحية أخرى.

شمل التطور الملحوظ جميع مكونات الناتج البنكي الصافي :

هامش الفوائد الصافي : +64,3 مليون دينار أو 33,8%

تحت تأثير ارتفاع إيرادات الفوائد المتعلقة بالعمليات مع الحرفاء ويمكن تحليل التأثير الهام للجوء البنك إلى إعادة التمويل على السوق النقدية و بين البنوك و التي نجم عنها تفاقم للأعباء المتعلقة بها بـ 51 مليون دينار أو 89% والذي من شأنه التخفيض في هامش

ملايين الدينار	ديسمبر 2017	ديسمبر 2018	التغير	%
الهامش على عمليات الخزينة	(41,3)	90,5	(49,2)	119%
ايرادات الفوائد	15,9	17,7	1,8	11%
اعباء الفوائد	(57,2)	(108,2)	(51,0)	89%
الهامش على عمليات الحرفاء	229,6	335,5	105,9	46%
ايرادات الفوائد	408,2	581,1	172,9	42%
اعباء الفوائد	(178,6)	(245,6)	(67,0)	38%
مداخيل أخرى صافية	2,0	9,6	7,6	373%
الهامش الصافي الاجمالي	190,4	254,6	64,3	34%

العمولات على عمليات التجارة الخارجية و بالخصوص العمولات على دراسة الملفات كنتيجة مباشرة لتطور نشاط القروض.

العمولات الصافية : +8,8 مليون دينار أو 11,5%

هذه الزيادة، بالخصوص، العمولات على مسك الحسابات و

ملايين الدينار	ديسمبر 2017	ديسمبر 2018	التغير	%
صكوك وأوراق مالية وتحويلات ومسك حساب	37,0	42,3	5,3	14%
عمليات على السندات	0,7	0,5	(0,2)	(28%)
عمليات الصرف	9,3	9,2	(0,1)	1%
عمليات التجارة الخارجية	1,8	2,5	0,7	39%
كراء خزائن الخارجية	-	-	-	-
دراسات	14,7	17,5	2,8	19%
عمولات أخرى	18,0	19,2	1,2	7%
العمولات المقبوضة	81,4	91,2	9,7	12%
العمولات المدفوعة	(4,4)	(5,2)	(0,9)	20%
العمولات الصافية	77,1	85,9	8,8	11%

الأرباح على محفظة السندات و العمليات المالية :

+17,5 مليون دينار أو 15,2%

مليون دينار إلى 132,8 مليون دينار وخصت هذه الزيادة مداخيل سندات الدولة

سجلت الأرباح على محفظة السندات التجارية و العمليات المالية زيادة بـ 17,5 مليون دينار لتنتقل خلال الفترة قيد الدرس من 115,3



%	التغير	ديسمبر 2018	ديسمبر 2017	ملايين الدنانير
0,9%	0,6	60,3	59,7	أرباح على محفظة السندات التجارية والعمليات المالية
30,5%	16,9	72,6	55,6	مداخيل محفظة سندات الاستثمار
15,2%	17,5	132,8	115,3	مداخيل محفظة السندات والعمليات المالية

ويفصل تحليل هذا التغير كالاتي:
 بـ 9,5 مليون دينار تفسر بارتفاع قائم محفظة رقاخ الخزينة القابلة للتنظير المحتفظ بها من قبل البنك .

► بلغت النتيجة على سندات الخزينة 77,4 مليون دينار في نهاية سنة 2018 مقابل 68 مليون دينار في موفى 2017 لتسجل زيادة

%	التغير	ديسمبر 2018	ديسمبر 2017	ملايين الدنانير
587,2%	4,5	5,3	0,8	فوائد على رقاخ الخزينة قصيرة الأجل
(9,7%)	(2,8)	25,9	28,7	فوائد على رقاخ الخزينة القابلة للتنظير
(933,8%)	(9,3)	(8,3)	1,0	نتيجة التوظيفات في رقاخ الخزينة لدى
45,6%	17,1	54,6	37,5	مداخيل رقاخ الخزينة القابلة للتنظير للاستثمار
13,9%	9,5	77,4	68,0	مداخيل محفظة رقاخ الخزينة

المداخيل الصافية على عمليات الصرف في الحساب (11,1 مليون دينار أو 61,1%)

► بالتوازي سجلت الأرباح الإجمالية على عمليات الصرف تقدما بـ 8,2 مليون دينار أو 28% لتبلغ 37,4 مليون دينار سنة 2018 (29,3 مليون دينار في نهاية 2017) تبعا لتحسن

%	التغير	ديسمبر 2018	ديسمبر 2017	ملايين الدنانير
76,8%	14,5	33,4	18,9	أرباح الصرف في الحساب
354,1%	(3,4)	(4,4)	(1,0)	حسابات الصرف في الحساب
(33,4%)	(1,2)	2,4	3,6	الصرف اليدوي
(1,8%)	(8,2)	(3,6)	4,6	الصرف لاجل
20,5	0,2	1,2	1,0	نتيجة الصرف على دفعات VISA و MC
281,3	6,2	8,4	2,2	عمليات صرف أخرى
28,0%	8,2	37,4	29,3	الأرباح على عمليات الصرف

► سجلت المداخيل في شكل أرباح على المساهمات ارتفاعا بـ 1,8 مليون دينار أو 20,7% لتبلغ 10,4 مليون دينار.

%	التغير	ديسمبر 2018	ديسمبر 2017	ملايين الدنانير
27,4%	2,0	9,5	7,4	أرباح على سندات المساهمة
1,8%	-	0,2	0,2	رسوم الحضور
(26,3%)	(0,3)	0,7	1,0	مداخيل مرسلة على شركات الاستثمار ذات رأس مال التنمية
20,7%	1,8	10,4	8,6	الأرباح على عمليات الصرف

Bienvenue dans l'univers Digital STB Direct

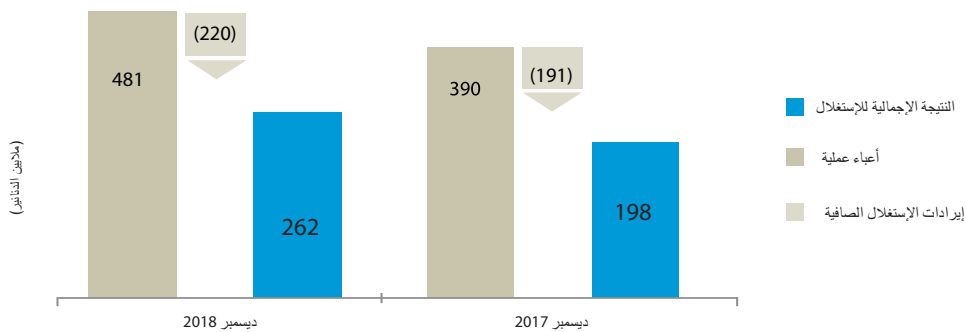
تطور الناتج البنكي الصافي 2017-2018

آلاف الدينار	ديسمبر 2017	ديسمبر 2018	التغير	%
فوائد وإيرادات مماثلة	442 596	622 188	179 592	40,6%
فوائد وأعباء مماثلة	[252 243]	[367 541]	(115 298)	45,7%
هامش الصافي للفوائد	190 353	254 647	64 294	33,8%
عمولات مقبوضة	81 445	91 151	9 706	11,9%
عمولات مدفوعة	[4 386]	[5 249]	(863)	19,7%
صافي العمولات	77 059	85 902	8 843	11,5%
مداخيل على محفظة رقاخ الخزينة	67 960	77 431	9 471	13,9%
النتيجة الإجمالية للصرف	29 258	37 437	8 179	28,0%
أرباح على المساهمات	8 588	10 361	1 774	20,7%
فوائد على سندات المساهمة	9 527	7 609	(1 918)	20,1%
مداخيل أخرى	115 333	132 838	17 505	15,2%
الناتج البنكي الصافي	382 745	473 387	90 643	23,7%

• النتيجة الاجمالية للاستغلال

سجلت النتيجة الاجمالية للاستغلال تطورا بـ 63,1 مليون دينار أو مليون دينار في نهاية سنة 2017. ويفسر هذا التطور بالتأثيرات 31,8% لتبلغ 261,5 مليون دينار في موفى سنة 2018 مقابل 198,4 المختلفة المتعلقة بما يلي :

النتيجة الاجمالية للاستغلال



- الزيادة المسجلة على مستوى الناتج البنكي الصافي : خص ارتفاع الأعباء العملية أساسا تكاليف الاستغلال بـ 24,4 مليون دينار أو 58% من بينها 18,5 مليون دينار و 90,6 مليون دينار أو 23,7%
- ارتفاع الأعباء العملية : 28,6 مليون دينار أو 15%

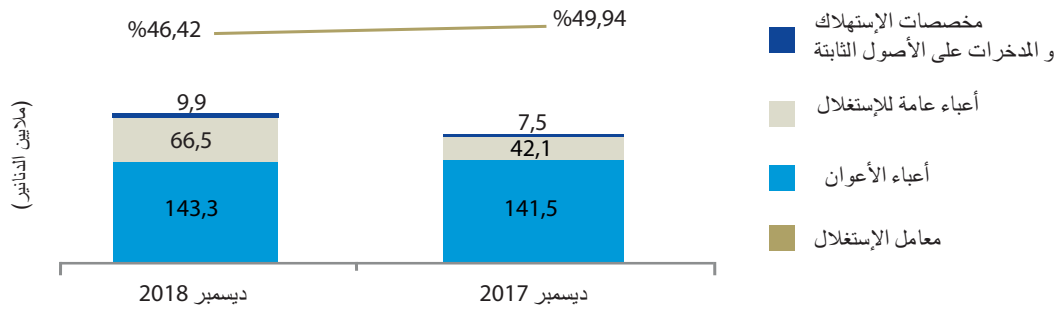
للمغادرات الطوعية التي عوضت كلفة الانتدابات وذلك رغم تأثير الزيادات القانونية في الأجور.

الضمانات للودائع البنكية والمساهمة الاجتماعية للتضامن التي تم إرسائها حديثا من قبل سلطات الإشراف.

- ارتفعت أعباء الاستهلاك بـ 2,4 مليون دينار أو 31,4% تبعا للاستثمارات المنجزة ارتفعت أعباء الاستهلاك بـ 2,4 مليون دينار أو 31,4% تبعا للاستثمارات المنجزة في الأصول الثابتة (+22,4 مليون دينار).

- سجلت أعباء الأعوان ارتفاعا بـ 1,8 مليون دينار أو 1,3% لتبلغ 143,3 مليون دينار. يفسر هذا الارتفاع بتأثير عملية إعادة الهيكلة الاجتماعية (في شكل اقتصاد على الأجور تبعا

هيكلية أعباء الاستغلال



آلاف الدنانير	ديسمبر 2017	ديسمبر 2018	التغير	%
الناتج البنكي الصافي	382 745	473 387	90 643	23,7%
إيرادات استغلال أخرى	6 855	7 881	1 026	15,0%
إيرادات الاستغلال الصافية	389 600	481 268	91 668	23,5%
أعباء الأعوان	(141 520)	(143 341)	(1 821)	1,3%
الأعباء العامة للإستغلال	(42 096)	(66 511)	(24 415)	58,0%
مخصصات للإستهلاك و المدخرات على الأصول الثابتة	(7 543)	(9 908)	(2 366)	31,4%
أعباء عملية	(191 159)	(219 761)	(28 602)	15,0%
النتيجة الاجمالية للإستغلال	198 441	261 508	63 067	31,8%

- إدراج مبلغ يقدر بـ 78,9 مليون دينار يمثل المخصصات الصافية الإضافية (كلفة الاحتفاظ بالديون التي بقيت 3 سنوات أو أكثر في صنف المخاطر 4 و 5) طبقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 21-2013 بتاريخ 30 ديسمبر 2013 ؛

النتيجة الصافية

بلغت النتيجة الصافية للبنك قبل التعديلات المحاسبية 2018 ما قدره 66,9 مليون دينار في موفى السنة المحاسبية 2018 لتسجل زيادة بـ 22,5 مليون دينار أو 50,7% مقارنة بمستواها سنة 2017.

وتأخذ هذه النتيجة في الاعتبار العناصر التالية :

- تخصيص ما قدره 82,7 مليون دينار تمثل المخصصات الصافية للمدخرات لتغطية الديون المتعثرة ؛

- تخصيص ما قدره 82,7 مليون دينار تمثل المخصصات الصافية للمدخرات لتغطية الديون المتعثرة ؛

نهاية سنة 2017 تبعا لإنجاز عمليات استعادة لمدخرات على عدد من المساهمات ؛

• إدراج كلفة ضرائب بما قيمته 25,8 مليون دينار مقابل 1,4 مليون دينار بعنوان السنة المحاسبية 2017.

وتبعا للتعديلات المحاسبية بلغت النتيجة الصافية 80,9 مليون دينار في نهاية سنة 2018 مقابل 65,8 مليون دينار قبل سنة أو ما يعادل زيادة بـ 15,1 مليون دينار أو 23%.

• تخصيص أعباء تقدر بـ 16,1 مليون دينار لتغطية المخاطر المختلفة ؛

آلاف الدينaires	ديسمبر 2017	ديسمبر 2018	التغير	%
فوائد ومداحيل مماثلة	442 596	622 188	179 592	40,6%
فوائد ومداحيل وأعباء مماثلة	(252 243)	(367 541)	(115 298)	45,7%
الهامش الصافي للفوائد	190 353	254 647	64 294	33,8%
عمولات مقبوضة	81 445	91 151	9 706	11,9%
عمولات مدفوعة	(4 386)	(5 249)	(863)	19,7%
صافي العمولات	77 059	85 902	8 843	11,5%
أرباح على محفظة السندات التجارية والعمليات المالية	59 695	60 252	557	0,9%
مداحيل محفظة سندات الاستثمار	55 638	72 587	16 948	30,5%
الناتج البنكي الصافي	382 745	473 387	90 643	23,7%
إيرادات استغلال أخرى	6 855	7 881	1 026	15,0%
أعباء الأعوان	(141 520)	(143 341)	(1 821)	1,3%
الأعباء العامة للاستغلال	(42 096)	(66 511)	(24 415)	58,9%
مخصصات للاستهلاك	(7 543)	(9 908)	(2 366)	31,4%
النتيجة الاجمالية للاستهلاك	198 441	261 508	63 067	31,8%
مخصصات للمدخرات ونتائج تصحيح القيم على الديون وخارج الموازنة والخصوم	(144 580)	(181 226)	(36 646)	25,3%
مخصصات للمدخرات ونتائج تصحيح القيم على محفظة الاستثمار	(10 423)	3 828	14 251	(136,7)%
نتيجة الاستغلال	43 438	84 110	40 672	93,6%
رصيد ربح / خسارة عناصر عادية أخرى	2 280	11 501	9 222	404,5%
أداءات لى الشركات	(1 351)	(25 800)	(24 449)	1809,9%
نتيجة الأنشطة العادية	44 367	69 812	25 445	57,4%
رصيد ربح / خسارة عناصر غير عادية	(5)	(2 949)	(2 944)	58870,9%
النتيجة الصافية قبل التغيرات المحاسبية	44 362	66 863	22 501	50,7%
تأثير التغيرات المحاسبية (صافية من الضرائب)	21 404	13 988	(7 416)	(34,6)%
النتيجة الصافية بعد التغيرات المحاسبية	65 766	80 851	15 085	22,9%

الرقابة الداخلية

دعم متواصل لتبني معايير بازل...

بالبنوك والمؤسسات المالية، واصلت الشركة التونسية للبنك تنفيذ الإجراءات الخاصة بهذا الشأن والتي تندرج في إطار مخطط التحول الاستراتيجي. وفي الواقع، تم اتخاذ إجراءات مختلفة في هذا المجال :

في إطار تدعيم منظومة الرقابة الداخلية وتطبيقا لمقتضيات منشور البنك المركزي التونسي عدد 19-2006 بتاريخ 28 نوفمبر 2006 والقانون البنكي عدد 48-2016 بتاريخ 11 جويلية 2016 المتعلق

ه مراقبة العمليات والإجراءات

- تحديد وتقييم مخاطر عدم الامتثال على المستوى التنظيمي الداخلي والخارجي للنشاط البنكي ؛
- تأمين دور الاشراف على أشغال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ؛
- ضمان احترام الموظفين لقواعد السلوك الحسن وتدريبهم على أخلاقيات العمل المصرفي .

وفيما يتعلق بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب (LAB/FT) قام البنك بما يلي :

- اقتناء تطبيق خاصة بتصنيف المخاطر ومراقبة العمليات على الحسابات وذلك لكشف المبادلات المشبوهة وغير العادية والتي من الممكن ارتباطها بنشاطات غير قانونية من بينها خاصة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ؛
- إعداد مشروع مذكرة إجراءات تمكن أعوان الفروع من التطبيق السليم لإجراءات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب .

بالإضافة إلى ذلك ولتدعيم جهاز المراقبة الداخلي، قامت الشركة التونسية للبنك، خلال سنة 2018 ببعث ثلاث لجان هي التالية :

- لجنة تنسيق المراقبة الداخلية وتتمثل مهمتها الأساسية في :
 - تنسيق نشاطات الهياكل المعنية بالمراقبة على المستوى الثاني والثالث وتأمين تبادل وإتاحة المعلومات الضرورية لقيادة فاعلة وذلك لجهاز المراقبة الداخلية وذلك لضمان المراقبة المثلى وتأمين العمليات ؛
 - تنسيق وتأمين متابعة توصيات هياكل الرقابة الدورية والدائمة للبنك الموجهة، خاصة، عن طريق لجنة المخاطر العملية والمخاطر الدائمة والامتثال ولجنة متابعة مهام التدقيق والتفقد العام؛
 - قيادة المخاطر والحوادث التي من شأنها الحيلولة دون إنجاز البنك لأهدافه وتأمين متابعة التصرف فيها ووضع عمليات المراقبة المناسبة والملائمة.

في إطار تحسين منظومة الرقابة الداخلية، أعادت الشركة التونسية للبنك ترتيب موقع جهاز الرقابة الدائمة ضمن هيكلها التنظيمي الجديد وذلك بضمان الفصل بين الوظائف المتعارضة وبعث هياكل جديدة مخصصة لمجالات الرقابة ومراقبة ومتابعة المخاطر .

وتتمثل هياكل المراقبة الأساسية للبنك في :

- إدارة المراقبة الدائمة
 - إدارة مراقبة ومتابعة مخاطر القروض
 - إدارة مراقبة ومتابعة المخاطر العملية ومخاطر السوق
 - إدارة مراقبة حدود وتراخيص التجاوز
 - إدارة المراقبة والتقارير فيما يخص التعهدات
 - إدارة التحقق في الضمانات ومراقبتها
 - إدارة المراقبة المحاسبية
 - إدارة مراقبة النفقات
 - إدارة المراقبة التنظيمية (بالنسبة للعمليات بالعملة الأجنبية)
 - المكتب الخلفي لعمليات النقديات والمعاملات عن بعد
 - المكتب الخلفي للخزينة
- بالإضافة إلى ذلك، وتطبيقا للمقتضيات القانونية والتنظيمية، تضم الشركة التونسية للبنك هيكلًا قارا ضمن هيكلها التنظيمي مكلف بمراقبة الامتثال تتمثل مهمته الأساسية في ما يلي :
- السهر على احترام القوانين والتشريعات المتعلقة بالنشاط البنكي ؛

وتسهر هذه الإدارات على احترام التشريعات الجاري بها العمل والإجراءات الداخلية وتقديم توصيات لتحسين نجاعة منظومات التصرف وترتبط بالإدارة المركزية للتدقيق والتفقد المرتبطة بدورها بالمدير العام .

وتضطلع هذه الهياكل بمهامها بكل استقلالية سواء على أساس برامج تدخل سنوية مصادق عليها أو بأمر من الإدارة العامة ولضمان استقلاليتها، ترتبط إدارة التدقيق الداخلي، وظيفيا باللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي.

وتلعب اللجان التابعة لمجلس إدارة البنك ولا سيما اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي ولجنة المخاطر دورا أساسيا من خلال مرافقة مجلس الإدارة فيما يتعلق بمتابعة وتقييم منظومات الرقابة الداخلية والتصرف في المخاطر.

ه التنظيم المحاسبي ومعالجة المعلومات

على إثر إتمام إرساء مختلف وحدات نواة المنظومة المعلوماتية الجديدة للبنك، واصلت الشركة التونسية للبنك أشغال تحديث منظومتها المعلوماتية وترسيخ التطبيقات الإعلامية الجديدة التي تم وضعها حيز الاستغلال لتغطي عددا من المهن البنكية وهي التصرف في الأموال الجاهزة والعمليات مع الخارج...

وعلى صعيد الأمن المادي لمواقع العمل والمعطيات شرعت الشركة التونسية للبنك في تنفيذ مشاريع هيكلية تتعلق بالمعدات (Infrastructure hardware) وبشركة الفروع.

✓ موقع النجدة

أصبح موقع النجدة الخارجي، حاليا عملي بالنسبة للدليل المؤسسة والبريد الإلكتروني والمهن ذات الأولوية.

أما تحويل المعطيات الأخرى والتطبيقات المعلوماتية فهو في طور الإنجاز. ويسمح هذا الموقع بمواصلة النشاط بصفة طبيعية في حال حدوث عطب معلوماتي في مركز موجود خارج المقر الاجتماعي.

■ لجنة المخاطر العملية والمراقبة الدائمة والامتثال وتمثل مهمتها الأساسية في مراجعة وقيادة المخاطر العملية الأساسية التي يمكن أن تعترض البنك وتحليل الحوادث التي تتطلب إجراءات تصويب واقتراح وضع مخططات للأعمال ولتخفيف المخاطر ولتأمين متابعتها.

■ لجنة متابعة التقارير المنجزة إثر عمليات التدقيق والتفقد العام وتمثل مهمتها الأساسية في :

- تأمين متابعة عمليات التدقيق والتفقد العام ؛

- مراجعة النقائص الأساسية والاختلالات المرفوعة

- الحرص على تنفيذ الإجراءات التصحيحية والتوصيات المصاغة.

في إطار مواصلة العمل على تدعيم الرقابة على مستوى الخط الأول للدفاع، أنشأت الشركة التونسية للبنك، سنة 2018، هيئة مراقبين دائمين على مستوى الإدارات الجهوية (مراقبة دائمة، مخاطر عملية ومراقبة الامتثال) وهيئة مراسلين في مجال المخاطر العملية.

وتتمثل المهمة الأساسية لهيئة المراقبين الدائمين على مستوى الإدارات الجهوية في :

- تأمين احترام القوانين التنظيمية والخاصة بالإجراءات المعمول بها ومن بينها، خاصة، تلك المتعلقة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ؛

- تأمين تناسق وشمولية المعطيات المتعلقة بحوادث المخاطر العملية ؛

- ضمان التبليغ عن الحوادث والاختلالات المرفوعة.

بالإضافة إلى الإدارات المذكورة، يضم البنك هيكلين للمراقبة الدورية التقليدية هي :

• إدارة التفقد العام ؛

• إدارة التدقيق الداخلي.

- تقدم التقارير المنجزة إثر عمليات المراقبة الدورية إلى الإدارة العامة ولجنة التدقيق الداخلي. كما توضع هذه التقارير على ذمة مراقبي الحسابات والبنك المركزي التونسي.
- يعد البنك تقريراً سنوياً حول عمل منظومة المراقبة الداخلية، ويتم تقديم هذا التقرير إلى لجنة التدقيق الداخلي ومجلس الإدارة بالإضافة إلى مراقبي الحسابات والبنك المركزي التونسي.
- يتمتع البنك بسياسة تواصل مالي هي في طور إضفاء الصفة الرسمية لها.

المراقبة الدائمة

- تعد سنة 2018 سنة إرساء جهاز المراقبة الدائمة وإضفاء الطابع الرسمي له ضمن هياكل البنك.
- وتمثل أهدافه الأساسية في ضمان احترام الإجراءات وتأمين معالجة العمليات وإرساء عمليات مراقبة مسبقة ولاحقة.
- ويأخذ هذا الجهاز بعين الاعتبار، إجبارياً، المبادئ التالية :
 - التغطية الشاملة للنشاطات والمخاطر ومسؤوليات جميع الفاعلين ؛
 - التحديد الواضح للمهام والفصل الفعلي لوظائف التعهد والرقابة وعمليات التفويض ذات الطابع الرسمي والمحينة ؛
 - المعايير والإجراءات ومن بينها المعايير والإجراءات المحاسبية ذات الطابع الرسمي والمحينة ؛
 - أجهزة تقييم ومتابعة والتحكم في مخاطر القروض والسوق والسيولة والمالية والعملية أو المحاسبية ومخاطر عدم الامتثال والمخاطر القانونية ؛
 - منظومة الرقابة والتي تندرج في إطار تمشي ديناميكي وتصحيحي وتتضمن عمليات مراقبة دائمة منجزة من قبل

✓ مخطط مواصلة النشاط

كلفت الشركة التونسية للبنك مكتبا مختصا بإنجاز مشروع وضع مخطط لضمان مواصلة النشاط (PCA) ويشتمل مخطط مواصلة النشاط المقسم إلى مخطط مواصلة إعلامي ومخطط مواصلة عملي على مجموعة من الإجراءات الرامية إلى ضمان المحافظة على المهن الأساسية للبنك، بصفة وقتية حسب مختلف سيناريوهات الأزمات والاستعادة، المخطط لها لهذه الأنشطة.

✓ فيديو المراقبة

قصد الامتثال إلى متطلبات الأمن المملاة من قبل البنك المركزي التونسي، قامت الشركة التونسية للبنك بتجهيز الفروع بمنظومة مراقبة رقمية بالفيديو وتنوي بعث مركز إشراف متواصل على المنظومة التي تم إرساؤها على مستوى المقر الاجتماعي للبنك.

ه تقييم المخاطر ومراقبتها والتحكم فيها

في إطار مخططها الاستراتيجي، شرعت الشركة التونسية للبنك في عدد من المشاريع هي في طور الإنجاز بمشاركة الهياكل المعنية وترمي هذه المشاريع إلى إرساء :

- هيكل تصرف في الأصول-الخصوم (ALM)
- منظومة تقييم داخلية لمخاطر القروض
- جهاز تصرف في المخاطر العملية ومخاطر السوق
- وستواصل إدارات مراقبة ومتابعة مخاطر القروض والمخاطر العملية ومخاطر السوق الراجعة بالنظر إلى الإدارة المركزية للمراقبة العامة والمخاطر الاجمالية (Global Risk)، على التوالي انجاز عمليات مراقبة التعهدات وتحليل مخاطر الصرف والنسبة والسيولة وتأثيرها على الأموال الذاتية للبنك.

ه منظومة التوثيق والإعلام

- أعد البنك مذكرات إجرائية تصف ترتيبات التسجيل ومعالجة العمليات واسترداد المعلومات ؛

وتتمثل أهدافها في تفصيل وتفسير مهام وصلاحيات المرسلين الجهويين التي تمت تسميتهم حديثا وتفصيل وتوضيح الإجراءات الجديدة للإعلام عن الحوادث والاختلالات ونشر وتعميم ثقافة المخاطر/الرقابة.

تجميع وحصر المراجع التنظيمية والخاصة بالإجراءات الموجودة على مستوى البنك.

إعداد إطار مرجعي للرقابة

سيتم إنشاء الاطار المرجعي للرقابة على مراحل مع إعطاء الأولوية إلى النشاطات التي تعتبر أكثر خطورة وذلك حسب تقدم المشروع المتعلق بتصميم النماذج والتصرف والقيام بالعمليات والإجراءات على النحو الأمثل. كما يجب أن يوضح الإطار المرجعي للرقابة عمليات المعالجة التي يتوجب إنجازها بالإضافة إلى عمليات المراقبة الدائمة العملية المتعلقة بها.

التبث وإحصاء نقاط مراقبة النظم الموجودة

بالتنسيق مع المسؤولين التقنيين في التطبيقات تعداد وتحديد مختلف نقاط المراقبة التي تمت مكننتها على أساس الوحدة والمرحلة والمنتج. ويهدف ذلك إلى التحقق قدر المستطاع من توافقتهم مع الإجراءات والقوانين التنظيمية الجاري بها العمل بالإضافة إلى فعاليتهم.

إرساء نقاط جديدة للرقابة الآلية

سيقع تحديد نقاط المراقبة التي لم يتم بعد دمجها في المنظومات الآلية لمعالجة العمليات من قبل فرق الرقابة الدائمة بالتنسيق مع الوحدات العملية والهيكل الأخرى للرقابة وإدارة التنظيم.

جودة مخططات الرقابة

تتمثل أهداف مخططات الرقابة التي سيتم إعدادها كما يلي :

- ملائمة تغطية المخاطر وتوافقها مع خارطة المخاطر

الوحدات العملية ومن قبل المساعدين المعنيين وعمليات مراقبة دورية

وتتمثل المراحل التي ستمكن البنك من إرساء جهاز المراقبة الدائمة والتي تم الشروع فيها في ما يلي :

إرساء هيئة مراقبين دائمين على مستوى الإدارات الجهوية

سيكرس هؤلاء المراقبين المستقلين وظيفيا عن الوحدات العملية والذين يتم تسميتهم على مستوى الإدارات الجهوية، حصريا لمهام الرقابة.

سيتم تكليفهم، بالخصوص بـ :

- ضمان فعالية وملاءمة عمليات المراقبة من المستوى الأول التي يقوم بها الأعوان المنفذين ومسؤوليهم وظيفيا ؛
- القيام بعمليات الرقابة على المستوى الثاني المحددة من قبل إدارة الرقابة الدائمة ؛
- تأمين متابعة المراقبة على المستوى الأول بانتظام وتحليل الاختلالات المرفوعة ؛
- القيام بمهام الرقابة على الموقع وذلك بتوصية مباشرة من إدارة الرقابة الدائمة ؛
- تأمين حصر الحوادث والاختلالات المتعلقة بالمخاطر العملية وإبلاغ الإدارات المعنية عنها.

يرجع المراقبون الدائمون بالنظر، إداريا إلى المسؤول وظيفيا وعمليا إلى إدارة الرقابة الدائمة وإدارة المخاطر العملية والهيكل القار المكلف بمراقبة الامتثال ويعملون على المجموعات الأساسية للمخاطر المحتملة للبنك.

عمليات تحسيس وتكوين

قام البنك بعملية أولى للتكوين والتحسيس بمشاركة إدارة المخاطر العملية ومخاطر السوق والهيكل القار المكلف بالحوكمة والامتثال وذلك على مستوى كامل شبكة فروع البنك.

- ملائمة عمليات المراقبة

قاعدة الحوادث وجهاز الإعلام

في إطار وضع وتطوير جهاز التصرف في المخاطر العملية، واصلت إدارة المخاطر العملية ومخاطر السوق إثراء قاعدة الحوادث بالإعلام الدوري بتقارير التفقد العام والتدقيق الداخلي والجودة والهيكل الأخرى في مجال مراقبة البنك بالإضافة إلى نتائج خرائط المخاطر التي يتم إعدادها وعمليات الإعلام التي يقوم بها مراسلي المخاطر العملية حينها.

- أفضل كلفة بالعلاقة مع المخاطر المؤكدة

- إعطاء الطابع الرسمي للنتائج وتوثيقها.

التصرف في المخاطر

مواصلة تدعيم جهاز التصرف في المخاطر العملية ومخاطر القروض مع احترام القوانين الجاري بها العمل...

كما عرفت سنة 2018 إرساء تطبيق إعلامية تمكن من الإعلام، حينها عن حوادث المخاطر العملية التي حصلت على مستوى هيكل البنك.

خلال السنة المحاسبية 2018، واصلت الشركة التونسية للبنك ترسيخ أجهزة التصرف في المخاطر العملية، التي بدأ الشروع فيها منذ سنة 2016 وذلك، طبقا للمعايير وأفضل الممارسات على المستوى العالمي.

تم، بالإضافة، إلى ذلك، إعداد مذكرة إجراءات لتحديد مبادئ عمل وتنظيم هذا الجهاز.

خارطة المخاطر الخاصة بهيكل المهن والبنك إجمالاً

واصل البنك أشغاله فيما يتعلق بإعداد خرائط مخاطر بالاستناد إلى الإطار المرجعي للعمليات والإجراءات البنكية وخاصة، عمليات وإجراءات القيادة والمهن والدعائم وخارطة المخاطر الرئيسية بموافقة مكتب «Accompany Consulting».

ويرتكز هذا الجهاز أساساً على ما يلي :

- سياسة تصرف في المخاطر العملية ؛

- قاعدة حوادث (La base d'incidents) ؛

- خارطة للمخاطر بالنسبة لهيكل المهن والبنك إجمالاً ؛

- نشر ثقافة المخاطر/ الرقابة ؛

- إرساء مخطط مواصلة النشاط PCA.

وعرفت سنة 2018، من ناحية أخرى إنجاز عمليات تكوين وتحسيس فيما يتعلق بالمخاطر لفائدة مراسلي المخاطر العملية (CRO) ورؤساء الفروع والمديرين الجهويين في تعاون وثيق مع إدارة الرقابة الدائمة والهيكل القار المكلف بمراقبة الامتثال.

سياسة التصرف في المخاطر

وتتمثل المهام الأساسية لمراسلي المخاطر العملية في تأمين احترام القوانين التنظيمية والإجرائية الجاري بها العمل وضمن الإعلام الأنبي بالحوادث والاختلالات التي يتم الكشف عنها.

قامت الشركة التونسية للبنك بوضع سياسة للتصرف في المخاطر العملية تهدف إلى تجديد الطرق ووسائل حصر وتقييم ومراقبة وتخفيف المخاطر.

فيما يتعلق بالتصرف في مخاطر القروض وبالإضافة إلى احترام المقتضيات القانونية والتنظيمية في مجال تقييم وتصنيف الديون، شرع البنك في إرساء منظومة ترقيم داخلية.

تمت المصادقة على سياسة المخاطر العملية من قبل هيئات الحوكمة بتاريخ 30 أوت 2018.

تحدد قيادة التصرف في المخاطر كل مكونات جهاز التصرف في المخاطر التي من شأنها تمكين البنك من التحكم والقيادة الفاعلة للمخاطر.

التنمية التجارية

ديناميكية جديدة تركز على معرفة أفضل للحريف

مثلت تنمية النشاط التجاري واحدة من الأقطاب ذا الأولوية لاستراتيجية البنك 2016-2020.

وتم وضع كثير من الورشات حيز العمل بهدف تحديد مسارات جديدة للتنمية وضمان وفائية الحرفاء وجذب حرفاء جدد.

أفضى هذا التمشي إلى تجزئة جديدة للحرفاء وإثراء وتنويع العروض المقدمة الخاصة بكل فئة من الحرفاء بعد إنجاز مقارنة مفصلة مع المنتجات والخدمات المعروضة من قبل المنافسة.

فيما يتعلق بالمهنيين وTPE تم إعداد مخطط للتسويق " الشركة التونسية للبنك 2018-2019" بالارتكاز على معرفة السوق وتحديد الأهداف ذات الأولوية وتصميم العرض المختلف وتسويقه والتخطيط لأبرز الأوقات والعمليات التجارية.

كما قامت الشركة التونسية للبنك، بإعداد دليل للمنتجات الجديدة والمتنوعة لفائدة خمس فئات ذو أولوية.

وفي إطار العمل على تأمين وفائية حرفائها من الأفراد والتونسيين المقيمين بالخارج (TRE) ومن أجل تحسين مسار الحريف من الأفراد قام البنك بالتسويق لمجموعة من التطبيقات الرقمية تحت تسمية «STB Direct» وتمثل التطبيقات التي هي حاليا في طور العمل في: «Digi-Epargne»، «Digi-Transfert»، «Digi-Cartes»، «Digi-Actionnaire» و«Digi-Crédit».

في الواقع، يستثمر البنك، أكثر فأكثر في التحول الرقمي وذلك لتدعيم علاقته مع حرفائه باستباق حاجياتهم والتركيز على الأمان والامتثال.

منظومة التقييم الداخلي

بمشاركة مكتب Chapis & CO. المكلف من قبل البنك العالمي وبمساهمة إطارات الإدارة المركزية للمخاطر الشاملة، تم ختم مراحل التشخيص وخرطة الطريق (ROADMAP) وتحديد العيوب والتجزأة وتصميم نماذج التقييم.

وتعمل فرق عمل مخاطر القروض حاليا على اختبار هذه النماذج بطريقة استيعادية (Back testing) (معايرة، تحليل مدى الاستقرار، الوضعيات القصوى وStress Tests).

عند انتهاء هذه المرحلة يتوجب على البنك الشروع في مرحلتي الإرساء الاستراتيجي والعملي وهي مرحلة أساسية ومعقدة فيما يتعلق بالتنفيذ.

تتضمن مرحلة الإرساء العملي بنية منظومة التقييم الداخلي وتكوين فرق العمل ومتابعة وتطوير الهندسة المعمارية للمنظومة الإعلامية/المعطيات.

الإرساء الاستراتيجي ودمج منظومة التقييم في الرسم التخطيطي للتفويض وحدود التعرض للمخاطر (حسب المنتج، الحريف، مراكز الربح...) وتحديد مستوى تقبل المخاطرة والتسعيرة والتخصيص الداخلي للأموال الذاتية والحوكمة.

وتتمثل الإجراءات المتخذة في :

- اختيار عينة، موضوع تصميم نموذج من قبل المنظومة التقييم الداخلية وتحديد الخلل باعتبار متطلبات منشور البنك المركزي التونسي 06-2016 ومعايير بازل ؛
- تجزئة المحفظة بين شركات وشركات صغيرة ومتوسطة الحجم وTPE ؛
- إحصاء المتغيرات الضرورية لإرساء نظام التقييم الداخلي
- تطوير نماذج إحصائية لتقييم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وTPE ونماذج متخصصة فيما يتعلق بالشركات الكبرى.

ورياض الأندلس) ليصل عدد الفروع إلى 143 كما تم، أيضا تحديد 6 مواقع جديدة للفروع هي في طور الإنجاز.

كما تم تطوير مفهوم "الفرع المغازة" سنة 2016 وأشغال إعادة تهيئة 8 مقرات للفروع وهي: "فريانة، عين دراهم، جلجمة، الصخيرة، الكاف، مارث، قصبية المديوني ومنزل تميم" وهي في طور الإنجاز حسب المفهوم الجديد.

كما تم تحويل الفروع "المنستير 2" "قابس سنتر" و "دوز" إلى مقراتها النهائية بعد إعادة تهيئتها.

من ناحية أخرى وبهدف إعادة تنظيم شبكة فروعها، أجرت الشركة التونسية للبنك إعادة تصنيف لنقاط البيع حسب طريقة «SCORING» وقامت بإرساء هيكل تنظيمي جديد للفروع والإدارات الجهوية يختلف من فرع إلى آخر حسب حجم العمليات ومحفظه الحرفاء.

كما شرع البنك أيضا في تصميم منظومة تمكن من الإشراف ومتابعة ومراقبة موارد وإمكانيات شبكة الفروع.

ستمكن هذه المنظومة من تلبية حاجيات الفروع اللوجستية والبشرية وتسهيل الاطلاع على المعلومات وتحسين التواصل بين شبكة الفروع والإدارة المركزية.

المنظومة الإعلامية وتحديث البنك

تجسيم الأهداف المرسومة في مخططات إعادة الهيكلة فيها يخص المنظومة الإعلامية والبنك في مرحلة إجراء التحسينات عليها...

تشتت استراتيجيات 2016-2020 تبسيط المسار العملي مع إدراك الأمل مما يسمح بالاعتناء بالمهن ذات القيمة المضافة العالية وتقليل أجال المعالجة (إزالة الطابع المادي ومكننة مسار ملفات الحرفاء (Workflow)). ولنجاح هذا التحول، استثمرت الشركة

كما شرع البنك في تسويق عدد من المنتجات لفائدة الحرفاء من التونسيين المقيمين بالخارج (TRE) مثل حزمتي «Marhaba National» و«Marhaba International» وقرض «Immo 48H Chrono».

وطبقا للتمشي الذي تبناه البنك منذ سنوات عديدة تم إمضاء 10 اتفاقيات قرض جديدة لفائدة موظفي حرفاء مختلفين و15 طلب اتفاقية في طور الدراسة.

على مستوى الاتصال، اتسمت سنة 2018 بتواجد إعلامي قوي للشركة التونسية للبنك على قنوات اتصال مختلفة وبتظاهرة هامة تمثلت في "الذكرى الستون لتأسيس الشركة التونسية للبنك". وقد تم تخصيص حملات اتصال عديدة بعنوان هذه التظاهرة على وسائل مختلفة (الصحافة المكتوبة، الصحافة الالكترونية، الراديو...).

كما قام البنك بإدراج 235 لوحة إخبارية ومالية في عديد الجرائد والمجلات و302 نقطة إخبارية بالراديو و33 إدراج لرايات إخبارية على مختلف مواقع الواب.

تضفي الاستراتيجية الجديدة المتبناة للشركة التونسية للبنك مسؤولية اجتماعية وبيئية أكبر وسيتم إنجاز نشاطات مختلفة عند تطبيقها.

وفي هذا السياق، قام البنك، خلال سنة 2018، بالتكفل بـ 38 تظاهرة تتعلق بالاقتصاد والعلوم والثقافة والحياة الطلابية من أجل النهوض بعلاقاتها العامة.

كما ساهمت الشركة التونسية للبنك، أيضا على مستوى 23 تظاهرة واسعة النطاق (Finance Investment and Trade Africa, Salon du Tourisme, SITIC Africa, Tunisia Digital Summit...) ومنحت إعانات مالية لجمعيات إنسانية وخيرية وطلابية كما ساهمت في عملية التضامن مع ولاية نابل بعد الفيضانات الأخيرة.

في إطار عمل البنك على إثراء شبكة فروع وطبقا لمخطط الأعمال، شهدت سنة 2018 فتح 3 فروع جديدة (تستور، جندوبة الشمالية

- التونسيّة للبنك في الهندسة المعمارية المعلوماتية والأدوات الرقمية.
- الخلفية ؛
- التثبيت من دقة رأس المال المعلوماتي واستغلاله.
- يعتبر التحول الرقمي، في الواقع، أساس الأعمال التي ستمكن من تحسين مسارات الحريف وتجربة هذا الأخير مع البنك من خلال مجموعة من المشاريع التي تتمحور حول منصة مفتوحة «OPEN BANK» من الجيل الجديد مطابقة لمعايير PSD2.
- إرساء استراتيجية المعلومات «Stratégie DATA» وبذلك :
- نشر ثقافة المعطيات في جميع هياكل الشركة التونسية للبنك وتنمية الكفاءات في تحليل المعطيات ؛
- تنمية النشاط من خلال تجزئة للحرفاء وبلوغ معرفة أفضل لهم للحرفاء وفعالية تجارية أكبر ؛
- إرساء تمشي ووسائل تمكن من التثبيت الدقيق في المعطيات وإثرائها.
- تم، في الواقع، بلوغ الأهداف المرسومة في مخطط إعادة الهيكلة في مجال المنظومة الإعلامية (والبنك حاليا في مرحلة إجراء التحسينات على هذه المنظومة).
- ستواصل الشركة التونسية للبنك، علاوة على ذلك، استثماراتها في رأس مال المعطيات وذلك من أجل تحويل مهنتها من خلال مشاريع معطيات مهيكلية (ALM)، منظومة التقييم الداخلية (SNI)، تجزئة الحرفاء، قيادة أداء البنك،... وتحسين مسارات الموظفين وذلك عن طريق إرساء منصة للعمل التشاركي.
- وفي إطار مخططه الأساسي، سيتابع البنك، أيضا ومن قريب تطور العروض الجديدة في مجال الـ «(SAAS, IAAS) Cloud» التي سيتم إعطاؤها الأولوية، تدريجيا في الاقتناءات المستقبلية للخدمات.
- كما تم الإرساء التدريجي لمنظومة البنك الشامل (Global Bancaire Urbanisé) مع تطبيقات «Best of Breed» حول النواة البنكية. وتمكن تطبيقات الفروع/التعهدات التي تم دمجها في النواة، حاليا، من التكفل بأكثر من 80% من عمليات البنك.
- في إطار العمل على تحديث النظام المعلوماتي، شرع البنك، من ناحية أخرى في إنجاز مشاريع وعمليات تتمثل أساسا في :
- اقتناء تطبيق إعلامية في مجال النقديتات تمكن من الاستقلال الوظيفي وأفاق جديدة للتسويق والفعالية التجارية وقيادة العمليات الرامية إلى إرساء تجربة الحريف التفاضلية «différenciatrice».
- وقد تم البدء في إنجاز هذا المشروع سنة 2017 للتركيز التدريجي لمختلف الوحدات سنة 2018 (وحدة ترخيص، وحدة شبك خلفي، وحدة تصرف في الموزعات الآلية GAB والمطارف TPE).
- إرساء تطبيقات معرفة ومراقبة الحريف «monitoring de profilage» وتطبيق قانون الالتزام بضريبة الحساب الأجنبي (FATCA) بالإضافة إلى اشتراك في قائمة الشخصيات المكشوفة سياسيا (PEP) والتي هي الآن حيز التطبيق.
- الشروع في برنامج التحول الرقمي والذي سيمكن البنك من :
 - وضع تجربة الحريف في محور التحول الرقمي ؛
 - عرض مسارات حرفاء ثرية متعددة القنوات ؛
 - إرساء منصة رقمية مالية مفتوحة من الجيل الجديد (BankTeck) ؛
 - تنظيم تمشي تحديث مفتوح بتعبئة رأس المال البشري الداخلي والخارجي ؛
 - تطوير المنتجات الرقمية المالية المبتكرة

الموارد البشرية

مشاركة قوية للموظفين في إعادة هيكلة البنك...

انتقل عدد موظفي البنك من 2.051 آخر شهر ديسمبر 2017 إلى 1.855 في موفى السنة المحاسبية 2018 من بينهم 39,51% في المقر المركزي و58,22% في شبكة فروع البنك.

ومن أجل تجديد قاعدته بمنتهيين جدد "22-31 سنة" أو 528 موظف أي ما يعادل 28,46% من مجموع موظفي البنك، اتّسمت هذه الأخيرة ، في نهاية سنة 2018 بمعدل أعمار انخفض إلى 42-47 سنة.

كما بلغ عدد الموظفين المباشرين 1812 من بينهم 1593 موظفا مرسما و192 موظفا متعاقدًا لفترة غير محددة و18 موظفا معار في البنك و9 تحت التمرين.

وبلغ عدد الموظفين في وضعية وقتية 43 موظفا من بينهم 37 موظفا معارين خارج البنك.

بشكل متوازن، بلغت نسبة تأطير الموظفين الذين لهم إجازة أو أكثر 52,03% في موفى السنة المحاسبية 2018 أو ما يعادل تحسنا بـ 9% مقارنة بسنة 2017 وبـ 10,7% مقارنة بسنة 2016.

وبلغ عدد المغادرين للتقاعد 390 موظفا من بينها 286 موظفا في إطار تطبيق مخطط التطهير الاجتماعي و7 في إطار التقاعد العادي و25 مغادرة طوعية.

وعلى مستوى التكوين، تم تنظيم 171 دورة تكوين لتنمية مهارات الموظفين لفائدة 1.717 موظفاً أو ما يعادل 92,6% من العدد الجملي لموظفي البنك من بينهم 600 إطار عال، 1009 إطار متوسط و108 موظف تنفيذ.

وبالإضافة إلى عمليات التكوين لإدماج المنتدبين الجدد وعمليات التكوين الموجهة لنواب رؤساء الفروع (Seconds opérationnels) دارت هذه التدريبات حول عديد الميادين منها طريقة «Agile» لإدارة المشاريع وإدارة الفرق والميادين

التقنية وميادين الحوكمة المصرفية والرقمية والتقنيات الجديدة للمعلومات.

كما تم من ناحية أخرى تسجيل 42 موظفا في دورات تكوينية مشفوعة بشهادة و11 موظفا في دورات تكوينية بالخارج.

كما قامت الشركة التونسية للبنك، أيضا خلال سنة 2018 بالتكفل بـ 18 متخرجا من معهد تمويل التنمية للمغرب العربي.

وفي إطار مواصلة السياسة الاجتماعية للبنك، التي تم إرساءها للاستجابة لانتظارات الموظفين فيما يتعلق بالتغطية الاجتماعية ضد تقلبات الحياة وتأمين مناخ اجتماعي سليم يضمن رفاه الموظفين ومستوى كريم من الرضا والنماء الذاتي. قامت الشركة التونسية للبنك، خلال سنة 2018، بالخصوص بتحقيق ما يلي :

— تدخل الصندوق الجديد للتضامن (Caisse d'entraide) الذي تم بعثه سنة 2017 لمساندة المرضى من الموظفين. وتمثل أهدافه في إرساء ودعم قيم التضامن بين الموظفين المباشرين والموظفين المتقاعدين ؛

— تغطية جيدة للمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها موظفي البنك في إطار نشاطهم المهني أو خارج مقرات العمل بتحسين عقود التأمين.

— تنوع القروض الممنوحة لدعم الزملاء الذين يشكون من صعوبات مالية أو الزملاء الذين يريدون الاستثمار لتحسين ظروفهم الحياتية (قروض السكن، قروض شراء سيارة...)

— تحسين الميزان الاجتماعية مثل خدمات المطاعم، تقديم منح الدراسة، روضة الأطفال «Home Soukra» بسكرة لفائدة أبناء الموظفين...

— تنظيم نشاطات ثقافية وترفيهية لفائدة الموظفين وأبنائهم. كما قدم البنك عديد الخدمات في إطار الطب الوقائي وخدمات الرعاية الاجتماعية لفائدة موظفيه.

النشاط الدولي

تحسن ملحوظ لرقم المعاملات والمداخيل المنجزة ...

سجل النشاط الدولي للبنك سنة 2018 تحسنا في حجم عملياته بـ 4,7% وذلك، رغم ظرف اقتصادي وطني لا يزال غير ملائم.

العمليات مع الخارج

بلغ إجمالي العمليات مع الخارج 725.332 عملية سنة 2018 مما أدى إلى ارتفاع رقم المعاملات بـ 20,6% ليبلغ 18.445,2 مليون دينار موفى السنة المحاسبية 2018.

وانتقلت المداخيل المنجزة من 14.986,5 ألف دينار إلى 17.487,8 ألف دينار سنة 2018 لتسجل بذلك زيادة هامة بـ 16,7%.

التغير %	2018		2017		نوعية العمليات	
	رقم المعاملات	العمولات	العمولات	رقم المعاملات		
2,0%	16,1%	255	4 711 648	250	4 058 879	توطين الحسابات لدى البنك
36,0%	41,9%	7 408	1 823 996	5 447	1 285 304	عمليات مستندية واردات
2,6%	7,8%	874	555 038	852	514 830	عمليات مستندية صادرات
4,7%	23,6%	1 670	1 546 870	1 753	2 024 721	تحويلات عمليات تجارية
8,7%	0,7%	6 936	3 367 925	6 380	3 344 172	تحويلات عمليات مالية
12,8%	58,6%	344	6 439 753	305	4 060 995	عمليات على الحسابات بالدينار القابل للتحويل للمراسلين
16,7%	20,6%	17 488	18 445 230	14 986	15 288 902	مجموع النشاط

- تعرف عمليات تصدير الخدمات وبالخصوص المعاملات المنجزة مع الأسواق الخارجية تطورا هاما وتمثل مصدر عائدات بالعملة الأجنبية وهو ما من شأنه جزئيا تعويض تراجع مداخيل تصدير السلع.

وتعتبر السوق الإفريقية الناشئة سوقا جديدة واعدة بالنسبة للشركات التونسية الدولية وتمثل فرصة يتوجب استغلالها من قبل البنك وذلك، لتجسيم خياره الاستراتيجي المتعلق بتطوير نشاطه في افريقيا.

العلاقات الدولية

عملت الشركة التونسية للبنك خلال سنة 2018 على دعم التعاون مع المراسلين الأجانب والبحث على علاقات بنكية جديدة لمساندة حرفائها في مشاريعهم الهادفة للتوسع دوليا.

ودخل البنك في علاقة مع مراسلين جدد من بينهم 3 بنوك إفريقية (Afrexibank, Bank of Africa du Togo, Banque commerciale du Sahel Mali et Apricorp) وهو بصدد

ويعزى هذا التطور، أساسا، إلى ما يلي :

- تعميم وضع التطبيقية المندمجة للمصلحة البنكية الخارجية «IBANSYS» حيز العمل والتكفل التدريجي، على مستوى الشباك الخلفي المركزي، بالعمليات اللامركزية التي مكنت البنك من عرض جودة أفضل للمعالجة وأمان عملياتي وتنظيمي أمثل بالإضافة إلى تحقيق الأمثل فيما يتعلق بتحصيل العمولات وتقييمهم محاسبيا. كما ستمكن المجهودات المبذولة لتركيز هذه التطبيقية واستعمالها بصفة مثلى من عرض جودة أفضل للخدمات وفترة معالجة تنافسية ؛

- تنوع محافظ فروع البنك المكونة أكثر فأكثر من المؤسسات الصغرى والمتوسطة مما يسمح بمردودية أفضل للعمليات الدولية إذ عرفت مردودية العمليات الدولية ارتفاعا ملحوظا بـ 16,7% رغم مراجعة التعريفات التي فرضتها المنافسة والكسب الفائت المسجل على مستوى عمليات الاستيراد كنتيجة لمنع تمويل استيراد المنتجات غير ذات الأولوية المفروض من قبل البنك المركزي التونسي خلال مجمل سنة 2018 ؛



استعادة الاتصال بشركات فرعية لبنك افريقيا (مجمع BMCE) في كينيا وفي مالي وفي الكوت ديفوار ورواندا وأوغندا وتنزانيا والسلام بنك في البحرين والشعبي بنك (مجمع بنك الشعب المركزي المغربي Banque Centrale Populaire Maroc المتواجد بصفة هامة في إفريقيا) وذلك لمصاحبة الشركات التونسية في هذه الأسواق الافريقية الواعدة.

كما قامت الشركة التونسية للبنك، أيضا بفتح حساب Nostri بالأورو لدى سيتي بنك دبلن (City Bank Dublan) على أساس العدد المرتفع للدفعات بالأورو مع City Bank والتي عرف البنك في شأنها صعوبات متكررة من ناحية ورغبة الشركة التونسية للبنك والـ City Bank في تطوير التدفقات بين المؤسستين من ناحية أخرى.

بالإضافة إلى ذلك، قام ممثلي البنوك الأجنبية بـ 88 زيارة للبنك، خلال سنة 2018 مما يدل على عودة الاهتمام بالشراكة مع الشركة التونسية للبنك.

بالتوازي قام مسؤولي البنك بإبرام لقاءات للمراسلين الأجانب في بودابست والمجر ورواندا واتحاد البنوك العربية والفرنسية «UBAF» والبنك التجاري المغربي «BMCE BANK» والتجاري Wafa.

وفي نهاية سنة 2018، قامت الشركة التونسية للبنك، على مستوى وحدة السويفت SWIFT بالتحويل إلى «Standards Release 2018» ووضع صيغة SWIFT 7.2 حيز العمل وإعداد المتطلبات لإرساء الـ «GPI» والشروع في أشغال ضمان أمان المكاتب والتفعيل والتوثيق المتعدد العوامل في إطار الـ CSP.

كما أمن البنك، خلال سنة 2018، تنفيذ أعمال أخرى تتعلق خصوصا بـ:

- مواصلة المحادثات حول مشروع الشراكة مع Western Union بمساهمة المصالح المعنية ؛
- إتمام إجراءات الامتثال (AML/KYC/FATCA) المطلوبة دوريا من طرف المراسلين وطبقا لما يفرضه البنك المركزي التونسي وذلك، بمشاركة الهيكل القار المكلف بمراقبة الامتثال ؛
- تقييم مخاطر هبوط أسعار الصرف المرتبطة بعمليات التعهد بالإمضاء على مستوى التجارة الخارجية ؛
- التفاوض فيما يتعلق بالخطوط FX, LC, LG الممنوحة من قبل المراسلين الأجانب والموضوعة تحت تصرف قاعة الأسواق والمصلحة البنكية الخارجية ومصالحة الضمانات الدولية. كما تجدر الإشارة في هذا السياق إلى الاستعادة الغير رسمية لجزء جيد من الخطوط الممنوحة من قبل المراسلين.
- تأطير متدربين جامعيين من مؤسسات تكوين متخصصة ومن الشركات التابعة الأجنبية (مثل SONIBANK في النيجر) خلال وجودهم بالبنك في دورات تدريبية ضرورية لمساراتهم التعليمية أو المهنية.

آفاق التنمية

عليها في عقد البرنامج حيز التنفيذ وذلك لمنحها نفس صلاحيات وقواعد تصرف البنوك الخاصة.

من ناحية أخرى، يجب أن يؤمن البنك أفضل تصرف في المخاطر وقيادة فعالة للأموال الذاتية خلال كامل مدة إعادة الهيكلة وذلك لضمان الاحترام الدائم لكل معايير الحذر.

والنتائج الإيجابية التي تم التوصل إليها هي وسيلة لتشجيع الشركة التونسية للبنك على مواصلة تجسيم استراتيجيتها ومخطط أعمالها وتدعيم التزامها بتطوير نشاطها وأعمالها المختلفة لفائدة المساهمين والحرفاء وموظفيها.

تتزامن سنة 2018 مع الذكرى الستين لتأسيس الشركة التونسية للبنك والسنة الثالثة لمخطط الأعمال 2016-2020 والإعداد للمرحلة الثالثة والأخيرة وهي الإقلاع.

يجب ان تمكن سنة 2019 الشركة التونسية للبنك من مواصلة التحول وتطوير مشاريعها المتعددة للتنمية المستدامة لصالح الحرفاء والمساهمين. كما يتوجب على الشركة التونسية للبنك أيضا تحقيق نتائج مالية هامة من شأنها أن تعكس ملائمة نموذج الأعمال الخاص بها وصرامة التصرف والتزام موظفي البنك والاستعداد لاعتلاء منصة التنويع بداية من سنة 2020.

كما هو الحال بالنسبة للسنوات الفارطة، ستواصل الشركة التونسية للبنك التأكيد أكثر على دورها كبنك مواطن ودعم إجراءاتها لفائدة المجتمع والجمعيات في مجالات ريادة الأعمال والتعليم والفرن والثقافة والرياضة بما يتماشى مع سياستها في مجال المسؤولية الاجتماعية والبيئية «RSE».

مواصلة تجسيم استراتيجية البنك وعقد البرنامج 2016-2020 بنجاح

يوضح التقييم الختامي لوضعية الشركة التونسية للبنك، نجاحها في إنجاز استراتيجيتها 2016-2020 لفائدة نموذج يغطي جميع أسواق الشركات، المهنيين والأفراد بالإضافة إلى فعالية عملية وتصرف في المخاطر ومنح أولوية هامة لرأس مالها البشري وكفاءاتها.

قامت الشركة التونسية للبنك، سنة 2018 بتسريع تحولها لتنمية عروض أقرب للحرفاء والاستجابة لتطلعاتهم وتم تخطيط وإنجاز عديد الورشات المتعلقة بتحديث المنظومة المعلوماتية والتحويل الرقمي للإجراءات والعمليات من أجل بلوغ المعالجة الأمثل للمعطيات والتثبيت منها بدقة وتحسين جودة التقارير.

تواصل الجهود في نفس هذا السياق للاستعمال الأمثل للنظم المعلوماتية فيما يخص جميع مهن البنك.

تم ختم إعادة الهيكلة الاجتماعية للموارد البشرية (تشبيب الموظفين، الانتداب الموجه...) بأسلوب شفاف وتعزيز تنمية الرأس المال البشري (تكوين، إعادة تأهيل...) بمحاور موجهة وتبني أدوات جديدة ملائمة للتطورات التكنولوجية.

ولمجاهاة عدد من المشاكل الهيكلية المرتبطة بالمحيط القانوني والقضائي، سيحرص البنك على وضع الاقتراحات المنصوص

القوائم المالية

المختومة في 31 ديسمبر 2018

– الموازنة

– قائمة التعهدات خارج الموازنة

– قائمة النتائج

– جدول التدفقات المالية

– إيضاحات حول القوائم المالية



الموازنة في 31 ديسمبر 2018

بالآلاف الدينانير

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	الإيضاح	الأصول
284 853	300 833	1.5	أصول 1 خزانة وأموال البنك المركزي التونسي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية
469 806	445 990	2.5	أصول 2 مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية (*)
6 114 771	7 133 408	3.5	أصول 3 مستحقات على الحرفاء
495 530	322 265	4.5	أصول 4 محفظة السندات التجارية (*)
1 003 698	1 155 076	5.5	أصول 5 محفظة الاستثمار (*)
122 605	128 267	6.5	أصول 6 الأصول الثابتة
559 592	1 033 993	7.5	أصول 7 أصول أخرى (*)
9 050 855	10 519 832		مجموع الأصول
			الخصوم
1 256 663	1 731 309	8.5	خصوم 1 البنك المركزي التونسي ومركز الصكوك البريدية
61 254	292 262	9.5	خصوم 2 إيداعات وأموال المؤسسات البنكية والمالية (*)
5 963 809	6 356 968	1.5	خصوم 3 إيداعات وأموال الحرفاء
288 958	284 825	11.5	خصوم 4 قروض وموارد خصومية
677 318	984 290	12.5	خصوم 5 خصوم أخرى
8 248 002	9 649 654		مجموع الخصوم
			الأموال الذاتية
776 875	776 875	13.5	أذ 1 رأس المال
117 000	117 000	13.5	أذ 2 تخصيصات الدولة
465 614	466 076	13.5	أذ 3 الاحتياطات
5 509-	5 509-	13.5	أذ 4 الأسهم الذاتية
24 978	24 510	13.5	أذ 5 أموال ذاتية أخرى
620 467-	575 637-	13.5	أذ 6 نتائج مرحلة (*)
44 362	66 863	13.5	أذ 7 نتيجة السنة المحاسبية (*)
802 853	870 178		مجموع الأموال الذاتية
9 050 855	10 519 832		مجموع الخصوم والأموال الذاتية

(*) البيانات إلى 2017/12/31 المعاد معالجتها من أجل المقارنة

التعهدات خارج الموازنة إلى موفى 31 ديسمبر 2018

بالآلاف الدنانير

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	الإيضاح	
			الخصوم المحتملة
1 282 704	1 373 598		خ م 1 ضمانات وكفالات و ضمانات أخرى مقدمة
462 411	413 083		خ م 2 اعتمادات مستندية
0	0		خ م 3 أصول مقدمة كضمانات
1 745 114	1 786 681	1.6	مجموع الخصوم المحتملة
			التعهدات المقدمة
143 277	154 502		خ م 4 تعهدات تمويل مقدمة
2 809	859		خ م 5 تعهدات خاصة بالسندات
146 086	155 361	2.6	مجموع التعهدات المقدمة
			التعهدات المقبولة
			خ م 6 تعهدات تمويل مقبولة
1 679 044	2 131 046	3.6	خ م 7 ضمانات مقبولة



قائمة النتائج الفترة من غرة جانفي إلى 31 ديسمبر 2018

بالآلاف الدينانير

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	الإيضاح
إيرادات الاستغلال البنكي		
442 596	622 188	1.7 إيرادات 1 فوائد دائنة ومداحيل مماثلة
81 445	91 151	2.7 إيرادات 2 عمولات دائنة
59 695	60 252	3.7 إيرادات 3 مرابيح محفظة السندات التجارية والعمليات المالية (*)
55 638	72 587	4.7 إيرادات 4 مداحيل محفظة الاستثمار (*)
639 374	846 177	مجموع إيرادات الاستغلال البنكي
أعباء الاستغلال البنكي		
252 243-	367 541-	5.7 أعباء 1 فوائد مدينة وتكاليف مماثلة
4 386-	5 249-	أعباء 2 عمولات مدينة
0	0	أعباء 3 خسائر على محفظة السندات التجارية والعمليات المالية
256 629-	372 790-	مجموع أعباء الاستغلال البنكي
382 745	473 387	النتاج البنكي الصافي (*)
144 580-	181 226-	6.7 4ع/5 مخصصات احتياطي المخاطر ونتيجة تصحيح قيم المستحقات وعناصر خارج الموازنة والخصوم (*)
10 423-	3 828	7.7 5ع/6 مخصصات احتياطي المخاطر ونتيجة تصحيح قيم محفظة الاستثمار
6 856	7 881	8.7 إيرادات 7 إيرادات استغلال أخرى
141 520-	143 341-	9.7 أعباء 6 مصاريف الأعوان (*)
42 096-	66 511-	10.7 أعباء 7 تكاليف الاستغلال العامة
7 543-	9 908-	أعباء 8 مخصصات استهلاك ومدخرات للأصول الثابتة
43 438	84 110	نتيجة الاستغلال (*)
2 280	11 501	11.7 9ع/8 رصيد الربح أو الخسارة المتأتية من العناصر العادية الأخرى
1 351-	25 800-	12.7 أعباء 11 الأداء على الشركات
44 367	69 812	نتيجة الأنشطة العادية (*)
5-	2 949-	10ع/9 رصيد الربح أو الخسائر المتأتية من العناصر الخارقة للعادة
44 362	66 863	النتيجة الصافية للسنة المحاسبية (*)
21 404	13 988	تأثيرات التغييرات المحاسبية (صافية من الأداءات)
65 766	80 851	النتيجة بعد التغييرات المحاسبية (*)

(*) البيانات إلى 2017/12/31 المعاد معالجتها من أجل المقارنة

جدول التدفقات النقدية الفترة من غرة جانفي إلى 31 ديسمبر 2018

بالآلاف الدنانير

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	الإيضاح
أنشطة الاستغلال		
649 508	807 017	إيرادات الاستغلال البنكي المقبوضة
265 254-	371 569-	أعباء الاستغلال البنكي المدفوعة
2 584	115 420	إيداعات أو سحبوات لدى مؤسسات بنكية ومالية أخرى
779 916-	1 195 757-	قروض وتسبقات أو سداد قروض وتسبقات ممنوحة للحرفاء
523 991	399 532	إيداعات أو سحبوات الحرفاء
58 953-	139 045	اقتناءات أو تفويت في سندات توظيف
154 132-	151 081-	مبالغ مسددة للأعوان ودائونون آخرون
241 966-	268 241-	تدفقات نقدية أخرى متأتية من أنشطة الاستغلال
2 323-	2 366-	أداءات على الشركات مدفوعة
326 462-	528 001-	1.8
التدفقات النقدية الصافية المخصصة لأنشطة الاستغلال		
أنشطة الاستثمار		
17 010	61 959	فوائد وأرباح مقبوضة على محفظة الاستثمار
7 326-	146 333-	اقتناءات أو تفويت في محفظة الاستثمار
18 387-	12 735-	اقتناءات أو تفويت في الأصول الثابتة
3 051-	91 658-	2.8
التدفقات النقدية الصافية المخصصة لأنشطة الاستثمار		
أنشطة التمويل		
0	0	إصدار الأسهم
64 025-	2 937-	إصدار أو تسديد قروض وموارد خصوصية
0	0	أرباح موزعة
64 025-	2 937-	3.8
التدفقات النقدية الصافية المخصصة لأنشطة التمويل		
393 538-	622 596-	التغير الصافي للسيولة وما يعادلها خلال السنة المحاسبية
382 050-	775 588-	السيولة وما يعادلها في بداية السنة المحاسبية
775 588-	1 398 184-	4.8
السيولة وما يعادلها في نهاية السنة المحاسبية		

الإيضاحات حول القوائم المالية للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2018

1 - تقديم البنك

يوجد المقر الاجتماعي للشركة التونسية للبنك بشارع الهادي نورية 1001- تونس وتضم شبكة الفروع 143 فرعاً و183 موزعاً ألياً للأوراق المالية النقدية.

تفصل تركيبة رأس مال البنك في 31 ديسمبر 2018 كالآتي :

الشركة التونسية للبنك هي شركة خفية الاسم خاضعة لقانون عدد 2016-48 بتاريخ 11 جويلية 2016 المتعلق بمؤسسات القرض. والتأتمت الجلسة العامة التأسيسية للشركة التونسية للبنك في 18 جانفي 1957. يبلغ رأس المال الاجتماعي للشركة التونسية للبنك 776.875 ألف دينار ويتكون من 155.375.000 سهم بقيمة 5 دنانير للسهم الواحد مدرجة بالتسعيرة الدائمة لبورصة الأوراق المالية بتونس.

بالآلاف الدنانير

المساهمون	عدد الأسهم	المبلغ بالآلاف الدنانير	% من رأس المال
أ - مساهمون تونسيون	153 541 989	767 710	98.82%
الدولة التونسية	111 160 004	555 800	71.54%
المؤسسات العمومية	18 408 461	92 042	11.85%
ذوات اعتبارية خاصة	10 778 716	494 50	6.50%
إعادة شراء البنك لأسهمه	679 987	3 400	0.44%
أشخاص طبيعيين	13 194 808	65 974	8.49%
ب - مساهمون أجانب	1 833 011	9 165	1.18%
ذوات اعتبارية	1 159 135	5 796	0.75%
أشخاص طبيعيين	673 876	3 369	0.43%
المجموع	155 375 000	776 875	100.00%

3-1 - التقييد المحاسبي للتعهدات والمداهيل المتعلقة بها

3-1-1 - التقييد المحاسبي للتعهدات خارج الموازنة

يتم تقييد تعهدات التمويل المتعلقة بالقروض متوسطة وطويلة المدى والاعتمادات المستندية والضمانات في شكل كفالات وضمانات بقائمة التعهدات خارج الموازنة عند التعاقد بشأنها ويقع نقلها إلى الموازنة حسب نسق تسريحات الأموال باعتماد القيمة الاسمية.

3-1-2 - التقييد المحاسبي للقروض لفائدة الحرفاء

يقدم صافي قروض الإسقاط في الموازنة بقيمته الاسمية بعد طرح الفوائد المحسوبة مسبقاً والتي لم يحن أجل استحقاقها.

2 - الأساس المرجعي لإعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية للشركة التونسية للبنك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 طبقاً للمبادئ المحاسبية المتفق عليها عموماً في تونس ولا سيما المعايير المحاسبية (21 و22 و23 و24 و25) المتعلقة بالمؤسسات البنكية.

3 - قواعد القياس والمبادئ المحاسبية المعتمدة

تم إنجاز القوائم المالية على أساس تقييم عناصر الممتلكات وفق مبدأ التكلفة الأصلية وتلخص أهم المبادئ المحاسبية فيما يلي :

ولا تحتسب إيرادات المستحقات محل نزاع الخاصة بالحسابات الجارية المدينة المقفلة.

3-1-4 - التقييد المحاسبي لفوائد التأخير

تحسب فوائد التأخير، من قبل الشركة التونسية للبنك، عند قيام الحريف بالخلاص أو عند إجراء إعادة جدولة ديون بالنسبة لحريف معين.

غير أنه ونظرا لدخول برنامج الإعلامية الجديد للتصرف في النزاعات "IMX" حيز العمل، منذ سنة 2007، تم احتساب جزء من فوائد التأخير وتأجيلها وتقييدها بما قيمته 359.197 ألف دينار.

3-1-5 - مدخرات مخصصة للتعهدات

أ - مدخرات فردية

تم ضبط المدخرات المخصصة لتعهدات الحرفاء طبقا لمعايير الحذر المتعلقة بتوزيع المخاطر وتغطيتها ومتابعة التعهدات الواردة في منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 المنقح بالمنشورين عدد 23 لسنة 1993 وعدد 4 لسنة 1999 الذي يحدد أقسام المخاطر والنسب الدنيا لتخصيص المدخرات على النحو الآتي:

- أ- أصول جارية 0%
- ب-1 أصول تتطلب متابعة خاصة 0%
- ب-2 أصول غير مؤكدة 20%
- ب-3 أصول مقلقة 50%
- ب-4 أصول معلقة 100%

تطبق نسب تخصيص المدخرات لكل قسم من أقسام المخاطر على صافي المخاطر غير المغطاة، أي مبلغ التعهد بعد طرح الفوائد المؤجلة وقيمة الضمانات المتحصل عليها سواء كانت أصولا مالية أو عقارات مرهونة أو ضمانات من الدولة أو البنوك ومؤسسات التأمين.

تقدم المدخرات على الديون والحسابات المدينة بعد طرح البنود المتعلقة بها.

وتقدم القروض المدفوعة والحسابات الجارية المدينة بعد طرح الفوائد والفوائد المخصصة والإيرادات المقبوضة أو المحتسبة مسبقا والمدخرات المتعلقة بها.

3-1-3 - التقييد المحاسبي لمداخل القروض الممنوحة للحرفاء

تحسب الفوائد والمداخل المماثلة إضافة إلى العمولات في نتائج السنة المحاسبية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 بقيمة المبالغ المتعلقة بها بعنوان السنة المحاسبية المذكورة.

يتم تحصيل الفوائد على القروض قصيرة الأجل مسبقا وتقييدها في حسابات التسوية عند تسريح هذه القروض وتقع في شكل اشتراك في نهاية الشهر للجزء المستحق.

تقيد الفوائد التي حان أجلها ولم تسدد بعد والمتعلقة بالقروض متوسطة وطويلة الأجل المشكوك في خلاصها والمصنفة (ضمن الأقسام ب 2 وب 3 وب 4) طبقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991، في الإيرادات المعلقة وتخصم من بند "مستحقات على الحرفاء". ويقع اعتبار هذه الفوائد في قائمة النتائج عند تحصيلها الفعلي.

وتدرج في قائمة النتائج في تاريخ الاستحقاق الفوائد الجارية التي لم يحل أجلها والمتعلقة بالقروض المصنفة ضمن "الأصول الجارية" (قسم أ) أو ضمن "الأصول التي تتطلب متابعة خاصة (قسم ب 1) حسب منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 ويشترط أن يضمن البنك موضوعيا قبضها الفعلي ما عدى فوائد القروض المعالجة في إطار المنشور الجديد للبنك المركزي التونسي عدد 4 لسنة 2011.

ويقع القيام بتعليق الفوائد على الحسابات الجارية المدينة على أساس قاعدة "تجميد الحساب" ويقتصر التعليق على الفوائد الناتجة عن الحسابات المجمدة.

ويعتبر الحساب مجمدا إذا كان مجموع العمليات الدائنة الصافية المنزلة به أقل من قيمة الفوائد المدينة التي أنتجها الحساب.

تقدم المدخرات على التعهدات خارج الموازنة بالبند المسمى "خصوم أخرى".

ii - مدخرات جماعية

تطبيقا للفصل 10 مكرر (جديد) من المنشور عدد 24 لسنة 1991 بتاريخ 17 ديسمبر 1991 والمنقح بالنصوص اللاحقة وخاصة المنشور عدد 20 لسنة 2012 بتاريخ 6 ديسمبر 2012، كونت الشركة التونسية للبنك مدخرات ذات طابع عام تسمى "مدخرات جماعية" قصد تغطية المخاطر المحتملة على التعهدات الجارية (صنف 0) والتي تتطلب متابعة خاصة (صنف 1) حسب الفصل 8 من منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991.

ولتحديد مبلغ هذه المدخرات اتبع البنك المنهجية المرجعية الملحقة بالمشور عدد 24 لسنة 1991.

iii - مدخرات إضافية

تطبيقا للمنشور عدد 21 لسنة 2013 المؤرخ في 2013/12/30 الموجه للبنوك كونت الشركة التونسية للبنك مدخرات إضافية على الأصول ذات أقدمية في القسم 4 تفوق أو تساوي 3 سنوات لتغطية المخاطر الصافية وذلك طبقا للنسب المئوية الدنيا التالية :

- 40% للأصول التي لها أقدمية في القسم 4 من 3 إلى 5 سنوات
- 70% للأصول التي لها أقدمية في القسم 4 من 6 و7 سنوات
- 100% للأصول التي لها أقدمية في القسم 4 تفوق أو تساوي 8 سنوات.

3-2 - التقييد المحاسبي لمحفظه السندات والمدخيل المتعلقة بها

تنقسم محفظة سندات البنك إلى صنفين محفظة الاستثمار ومحفظة السندات التجارية.

3-2-1 - محفظة الاستثمار والمدخيل المتعلقة بها

يصنف ضمن محفظة الاستثمار ما يلي :

- السندات التي تمثل حصصا في رأس مال الشركات التي تعتبر ملكيتها المستديمة مفيدة لنشاط البنك (سندات المساهمة المستديمة) : سندات مساهمة وحصص في مؤسسات شريكة وحصص في مؤسسات مرتبطة

- السندات ذات الدخل القار التي اقتناها البنك مع نيّة حيازتها حتى حلول آجالها (سندات الاستثمار ومنها خاصة الاقتراضات الرقاعية) ؛

- السندات في شكل مساهمات تمويل والتي نصت عليها اتفاقية إعادة الإحالة والتي لم يقع التفويت فيها نهائيا ؛

- الأموال المتصرف فيها من قبل شركات الاستثمار ذات رأس مال التنمية.

وتتلخص قواعد التقييد المحاسبي للعمليات على مختلف هذه الأصناف من السندات كالآتي:

i - سندات المساهمة المستديمة

تقيد هذه السندات في الموازنة بسعر اقتنائها دون اعتبار المصاريف والأعباء.

تسجل المساهمات المكتتبه وغير المدفوعة في التعهدات خارج الموازنة بقيمة إصدارها.

وتدرج عمليات اقتناء سندات المساهمة والتفويت فيها بتاريخ تحويل ملكيتها أو بتاريخ تسجيل المعاملة ببورصة الأوراق المالية بتونس. وتدرج فوائض القيمة الناتجة عن التفويت في هذه السندات في بند "اعتمادات للمدخرات ونتيجة تصحيح قيم محفظة الاستثمار".

وتسجل أرباح الأسهم على السندات التي هي بحوزة البنك في قائمة النتائج عند الموافقة الرسمية على توزيعها.

ii - سندات الاستثمار

تدرج مداخيل السندات ذات الدخل القار (رقاع الاقتراض) في الإيرادات بصفة تغطي الفترة المعنية.

وعلى هذا الأساس، يتم تخصيص مدخرات بعنوان المساهمات التي لم يقع استخلاصها عند انتهاء آجال الإحالة والتي لا تغطي قيمتها السارية كلفة اقتناء السندات.

3-2-2 - محفظة السندات التجارية والمدخيل المتعلقة بها

تقسم محفظة البنك من السندات التجارية التي يملكها البنك إلى صنفين :

- سندات المعاملات : السندات المتميزة بسيولتها والتي لا تفوق مدة حيازتها ثلاثة أشهر.
- سندات التوظيف : سندات مقتناة مع نية حيازتها لمدة لا تتجاوز السنة.

يتم تقييم هذه السندات في الموازنة بسعر اقتنائها دون اعتبار المصاريف والأعباء. يقع إدراج المدخيل المتعلقة بهذه السندات في قائمة النتائج بصفة تغطي الفترة المعنية.

كما تقيّد المنحة المتعلقة بسندات التوظيف وهي التي تتأتى من الفارق بين سعر الاقتناء وقيمة التسديد بصفة تغطي الفترة المتبقية للسندات.

3-3 - التقييد المحاسبي لإيداعات الحرفاء والأعباء المتعلقة بها

تقيّد أعباء الفوائد على إيداعات وأموال الحرفاء حسب نوعية الإيداع بالطريقة الآتية :

- تدرج الفوائد على الحسابات الجارية في حسابات الحرفاء وتقيّد محاسبيا كل ثلاثة أشهر. وتختلف تواريخ القيمة المستعملة لاحتساب الفوائد على الحسابات الجارية للحرفاء باختلاف عمليات السحب أو الإيداع وذلك طبقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 22 لسنة 1991 ؛

- تدرج الفوائد على الحسابات لأجل في حسابات الحرفاء عند حلول أجلها وتكون موضوع اشتراك عند كل تاريخ إقفال.

عندما يكون سعر شراء أوراق مالية ذات دخل ثابت أعلى أو أقل من سعر استردادها، فإن الفرق بينهما و الذي يسمى حسب الوضعية منحة أو خصم يتم تضمينه في تكلفة الشراء ويوزع على الفترة المتبقية للأوراق المالية.

iii - سندات المساهمات للتمويل

تعتبر مساهمات التمويل امتدادا للنشاط الرئيسي للتمويل وينظر إلى فوائض القيمة الناتجة عن التفويت فيها كفوائد وتحتسب كجزء من إيرادات الاستغلال البنكي. وتدرج فوائض القيمة كإيرادات مرة واحدة عند التفويت وتقدم في بند "مدخيل محفظة الاستثمار".

وتدرج الأرباح على السندات التي هي بحوزة البنك في قائمة النتائج عند الموافقة الرسمية على توزيعها.

ويقع تحويل المبالغ غير المدفوعة من الفوائد التي وقع تحويلها إلى مساهمات من حسابات المستحقات إلى حسابات المساهمات. كما تحول الإيرادات المؤجلة المتعلقة بها إلى حساب المدخرات للمساهمات.

iv - مدخرات مخصصة للمساهمات

تحسب سندات المساهمة بالقيمة السارية عند تاريخ إقفال الحسابات، وهي تتطلب تخصيص مدخرات تغطي النقص المحتمل في القيمة لا سيما إذا كان يكتسي طابعا مستديما.

ويقع الأخذ بعين الاعتبار عند حساب هذه القيمة لما يلي :

- قيمة السهم بالبورصة بالنسبة للأسهم المدرجة ؛
- القيمة الحسابية التي يتم تحديدها انطلاقا من آخر موازنة متوفرة بالنسبة للمساهمات في المشاريع غير الفندقية ؛
- القيمة الحسابية التي يتم تحديدها انطلاقا من آخر موازنة متوفرة ومعدلة حسب فائض القيمة المسجل على الأصول الثابتة بالنسبة للمساهمات في المشاريع الفندقية.

تحسب المساهمات في الأموال التي تتصرف فيها شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية في إطار اتفاقيات إحالة، بالقيمة السارية وباعتبار آفاق الاستخلاص.

يقع إجراء عملية إعادة تقييم من السعر القار إلى سعر الصرف الساري عند تاريخ الإقفال لكافة حسابات الموازنة بالعملة الأجنبية بما في ذلك وضعيات الصرف. ويتم تسجيل الفارق الناتج عن هذا التقييم في حساب الموازنة "38.391 فارق التحويل".

3-7 - الأصول الثابتة والاستهلاكات

تقيد الأصول الثابتة بتكلفة اقتنائها مع اعتبار النسبة المئوية المسترجعة من الأداء على القيمة المضافة الخاص بالسنة السابقة. وتفصل نسب الاستهلاك، المتساوية حصصه السنوية، والتي يعتمدها البنك كالاتي :

• عقارات	2%
• معدات نقل	20%
• أثاث ومعدات مكاتب	10% - 15% - 20% (*)
• معدات سلامة واتصالات وتكييف	10%
• معدات معلوماتية	15% - 33% (*)
• برمجيات معلوماتية	33%
• تجهيز وتهيئة وإنشاءات	10%

(*) : نسبة موظفة على الإقتناءات منذ غرة جانفي 2008.

بيد أن البنك استثنى المبدأ المحاسبي للتكلفة الأصلية وقام خلال السنة المحاسبية 2000 بإعادة تقييم الأراضي والمباني، وقد ترتب عن هذه العملية زيادة في الأموال الذاتية للبنك بمبلغ 37.324 ألف دينار تم تقديمها في بند "أموال ذاتية أخرى".

وتطبيقا لمعايير المحاسبة الدولية 16 (IAS)، تم تحويل جزء من فارق إعادة التقييم أو ما يعادل إلى النتائج المؤجلة ليتم أخذ تراجع القيمة المحاسبية للأصول الثابتة التي تمت إعادة تقييمها بعين الاعتبار.

3-8 - مدخرات لمنح المغادرة للتقاعد ومنافع أخرى ما بعد التشغيل

تقيد المدخرات لمنافع الأعوان من قبل البنك لمجابهة التعهدات المطابقة للقيمة الحالية للحقوق المكتسبة والمتعلقة بالمنح التعاقدية (أجر ستة أشهر) في حال المغادرة للتقاعد. وتنتج عن

3-4 - التقييد المحاسبي للموارد والأعباء المتعلقة بها

تدرج اقتراضات البنك في الموازنة كلما وقعت عملية سحب، وتسجل الفوائد على الاقتراضات ضمن الأعباء متى حل أجل استحقاقها. وتسجل اقتراضات البنك الخارجية بالعملة الأجنبية بالدينار على أساس سعر الصرف الأصلي.

ويتكفل الصندوق الوطني للضمانات الذي تصرف فيه الشركة التونسية لإعادة التأمين بتغطية مخاطر الصرف المتعلقة بها.

تحين الديون بالعملة الأجنبية بسعر الصرف في تاريخ الإقفال ويسجل عقد التغطية المبرم مع الشركة التونسية لإعادة التأمين لتحمل تغير سعر الصرف كأداة تغطية حسب المعيار المحاسبي الدولي 39. ويتم لاحقا تحديد قيمته الحقيقية التي تعادل مخاطر الصرف المحتملة وتقديره بتاريخ الإقفال.

3-5 - إعادة شراء الأسهم الذاتية

طبقا لمقتضيات المعيار المحاسبي التونسي عدد 2 المتعلق بالأموال الذاتية :

- تقدم الأسهم الذاتية التي تمت إعادة شراءها في الموازنة بعد طرحها من الأموال الذاتية ؛
- يقيد زائد القيمة أو نقص القيمة المحقق على الأسهم الذاتية التي تمت إعادة شرائها مباشرة في الأموال الذاتية ؛
- تقيد الأرباح المقبوضة على الأسهم الذاتية التي تمت إعادة شرائها في حساب "نتائج مرحلة".

3-6 - التقييد المحاسبي للعمليات بالعملة الأجنبية ونتيجة الصرف

يتم يوميا تحديد نتيجة الصرف على عمليات الصرف اليدوي للأوراق النقدية حسب سعر الصرف في تاريخ العملية. وتمثل نتيجة الصرف، في هذه الحالة، الفارق بين سعر الاقتناء وسعر البيع لليوم المعين.

3-9 - إعادة تصنيف وإعادة معالجة على مستوى عدد من بنود القوائم المالية

تطبيقا للمعيار المحاسبي NCT 25، قامت الشركة التونسية للبنك بإعادة تصنيف جزء من أذون الخزينة القابلة للتنظير ضمن سندات المساهمة.

وتمت إعادة معالجة الأرصدة في 31 ديسمبر 2017 للأخذ بعين الاعتبار عملية إعادة التصنيف كما يلي :

البيانات	البند القديم	البند الجديد	الرصيد إلى 31 ديسمبر 2017
رقاع خزينة قابلة للتنظير	أصول 4	أصول 5	658 819
منح/تخفيضات على رقاغ خزينة قابلة للتنظير	أصول 4	أصول 5	26 238-
ديون مرتبطة	أصول 4	أصول 5	20 218
فوائد على رقاغ خزينة قابلة للتنظير للاستثمار	إيرادات 3	إيرادات 4	38 078
أرباح صافية على سندات الاستثمار	إيرادات 3	إيرادات 4	555-

احتساب (حسب طريقة الأثر الرجعي) وحدات الائتمان المقدرة (حسب المعيار المحاسبي الدولي عدد 19 "منافع الأعوان" الذي لا وجود لما يعادله بتونس). وهذا الاحتساب يأخذ بعين الاعتبار خاصة مخاطر الوفاة والتطور التقديري للأجور وتواتر الأعوان ونسبة التحيين المالي.

كما يقيد ملحق للمدخرات لتغطية تعهدات البنك تجاه أعوانه المتقاعدين بخصوص التأمين الاجتماعي باستعمال نفس الطريقة المحاسبية وبالرجوع إلى تقديرات أمل الحياة للمنتفعين والأعباء السنوية المنبثقة عن عقد التأمين الاجتماعي.

بالإضافة إلى ذلك ولتقديم أفضل، تم إجراء عدد من عمليات إعادة التصنيف وتمت إعادة معالجة الأرصدة في 31 ديسمبر 2017 لحاجيات المقارنة.

البيانات	البند القديم	البند الجديد	الرصيد إلى 31 ديسمبر 2017
الديون تجاه شركة التونسية لإعادة التأمين	أصول 7	أصول 2	127 548
الحسابات الجارية للبنوك الغير مقيمة	خصوم 2	أصول 2	13 502-
التعويضات والمعاشات المتعلقة بعملية التطهير الاجتماعي	أعباء 6	إيرادات 5 / أعباء 4	14 985

4-2 - ديون الشركة التونسية للبنك على شركة التونسية لإعادة التأمين

بموجب عقد تغطية مخاطر الصرف المبرم من قبل الشركة التونسية للبنك، قام البنك بسداد الاقتراض المشترك بالعملية الأجنبية في تاريخ الخلاص وتحمل بذلك فارق صرف ما قيمته 127,121 مليون دينار وتأخذ الدولة على عاتقها دفع فارق الصرف تطبيقا لعقد التغطية لمخاطر عدم استقرار سعر الصرف وذلك من قبل "صندوق الضمان الوطني" «Fond National de Garantie» وتبلغ ديون البنك مع الشركة التونسية لإعادة

4 - الأحداث البارزة للفترة

4-1 - التغييرات المحاسبية

أجرت الشركة التونسية للبنك تغييرا على مستوى طريقة تجميع خطوط رقاغ الخزينة القابلة للتنظير. في الواقع، تم تقييم خطوط رقاغ الخزينة القابلة للتنظير بالقيمة المستهلكة. وارتفعت التسويات المحاسبية، المدرجة عبر البند تعديلات محاسبية والمؤثرة على النتائج المؤجلة إلى ما قيمته 13.988 ألف دينار.

وباعتبار القانون عدد 4-98 بتاريخ 02 فيفري 1998 المتعلق بالمؤسسات استخلاص الديون، قامت الشركة التونسية للبنك بالتفويت في مجموعتين من الديون البنكية لحساب شركتها التابعة الشركة التونسية لاستخلاص الديون. بلغت القيمة الاجمالية للديون التي قام البنك بالتخلي والتفويت فيها 440,290 مليون دينار من بينها 171,998 مليون دينار كفوائد تأخير.

4-6 - المساهمة في صندوق الضمانات على الايداعات

تطبيقا للبند 149 وتبعا للقانون عدد 48-2016 بتاريخ 11 جويلية 2016 والمتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية بالإضافة إلى أحكام المرسوم عدد 2017-268 بتاريخ 1 فيفري 2017 الخاص بتحديد قواعد التدخل والتنظيم وعمل هذا الصندوق، يتوجب على الشركة التونسية للبنك المساهمة في صندوق الضمانات على الايداعات وذلك بمساهمة سنوية بما قيمتها 0,3% من قائم الودائع. وقد بلغت المساهمة الخاصة سنة 2018، 18.500 ألف دينار.

5 - إيضاحات حول بنود القوائم المالية

إيضاح 5-1 - خزانة وأموال لدى البنك المركزي التونسي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية

بلغ رصيد هذا البند 300.833 ألف دينار في 31 ديسمبر 2018 مقابل 284.853 ألف دينار في نفس التاريخ من سنة 2017 وتركيبته كالآتي :

التأمين، المتصرفة في هذا الصندوق ما قيمته 113,467 مليون دينار.

4-3 - المغادرة الطوعية للتقاعد

في إطار برنامجه لإعادة الهيكلة أعد البنك خطة تطهير اجتماعي تتعلق بالمغادرة الطوعية للتقاعد لـ 378 موظفا. في نهاية سنة 2018، تمتع 286 موظفا بهذا الاجراء. وتمت برمجة مغادرة 92 موظفا خلال السنة المحاسبية 2019.

4-4 - قضية برونو بولي BRUNO POLI

تم رفع هذه القضية ضد البنك من قبل السيد برونو بولي زاعما أنه وضع تحت ذمة البنك الوطني للتنمية السياحية سابقا 7 رقاع خزينة لحامله بالدولار دون تحديد البنك المصدر وتاريخ الأجل مستظهرا بنسخة مطابقة للأصل من شهادة دون تاريخ باسم موظف سابق بالبنك الوطني للتنمية السياحية ودون ختم البنك. وبذلك أدان حكم لا أساس له من الصحة الشركة التونسية للبنك بأن تعيد له تلك الرقاع أو ما يساوي قيمتها. كان هذا الحكم موضوع استئناف تم بموجبه تأكيد الحكم الابتدائي. تمت صياغة طعن بالنقض مع الحصول على تأجيل تنفيذ دون كفالة.

وقد صدر حكم لفائدة البنك بتاريخ 26 مارس 2018 أبطلت بموجبه محكمة التعقيب حكم الاستئناف مع الإحالة.

4-5 - التخلي والتفويت في الديون

تطبيقا للفقرة السابعة quaterdecies للبند عدد 48 من مجلة الأداء الضريبي على الدخل الفردي والضريبة على الشركات، قام البنك بالتخلي عن ديون بنكية لا يمكن خلاصها خلال السنة المحاسبية 2018.

بالآلاف الدنانير

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	البيانات
47 007	73 337	الخزينة
42 459	53 439	الخزينة بالدينار
4 548	19 898	الخزينة بالعملة الأجنبية
237 790	227 326	البنك المركزي التونسي
52 911	27 065	البنك المركزي التونسي بالدينار
184 879	200 261	البنك المركزي التونسي بالعملة الأجنبية
52	166	مركز الصكوك البريدية
4	4	الخزينة العامة للبلاد التونسية واستعادة السيولة
284 853	300 833	المجموع

- تحتوي حسابات "البنك المركزي التونسي" بالدينار على عدة مفصل الجدول الآتي الحسابات العالقة حسب تاريخ أقدميتها :
مبالغ سابقة معلقة قيد التسوية.

بالآلاف الدنانير

حساب مدين للبنك المركزي التونسي	حساب مدين للشركة التونسية للبنك	حساب مدين للشركة التونسية للبنك	حساب مدين للشركة التونسية للبنك	أقدمية
1 109 841 251	57 656 319	1 187 264 571	68 017 436	أقل من ثلاثية
44 378 275	74 207 326	71 522 933	36 427 605	أكثر من ثلاثية
13 674 048	14 386 802	31 992 586	9 932 110	أكثر من سداسية
2 879 819	11 394 847	14 638 325	5 853 184	أكثر من سنة
1 170 773 393	157 645 294	1 305 418 415	120 230 335	المجموع

- تحتوي حسابات "البنك المركزي التونسي" بالعملة الأجنبية جمعت هذه الحسابات العالقة حسب العملة الأجنبية وحسب على عدة مبالغ سابقة معلقة قيد التسوية.
أقدميتها بالجدول الآتي :

العملة الأجنبية	أقدمية	حساب دائن للشركة التونسية للبنك	حساب مدين للشركة التونسية للبنك	حساب مدين للشركة التونسية للبنك	حساب مدين للشركة التونسية للبنك	حساب مدين للشركة التونسية للبنك	حساب مدين للشركة التونسية للبنك	حساب مدين للشركة التونسية للبنك	حساب مدين للشركة التونسية للبنك
درهم الإمارات AED	أقل من ربع سنة	49 876	1 900	11 273	22 529	61 148	24 429	0,815	49 849
	أكثر من ربع سنة	191	278 453	110 877	278 453	278 453	111 068	0,815	227 000
	أكثر من نصف سنة	25	16 700	330 000	825	330 025	17 525	0,815	269 043
	أكثر من ربع سنة	3	2 860	31 090	142	31 093	3 002	0,815	25 348
مجموع AED		49 904	21 651	650 816	134 373	700 719	156 024		571 240
الدينار البحريني BHD	أقل من ربع سنة		11 070	28	11 070	11 070	28	7,944	87 938
	أكثر من ربع سنة		3 245	8	3 245	3 245	8	7,944	25 778
مجموع BHD		0	0	14 315	36	14 315	36		113 715
الفرنك السويسري CHF	أقل من ربع سنة	11 414	13 310	18 272	5 198	29 685	18 508	3,038	90 176
	أكثر من ربع سنة	753	5 605	49 657	1 618	50 410	7 223	3,038	153 133
	أكثر من نصف سنة	30	16 790	190 000	658	190 030	17 448	3,038	577 262
	أكثر من ربع سنة	379	109 080	34 420	233	34 799	109 313	3,038	105 710
مجموع CHF		12 575	144 785	292 349	7 707	304 924	152 492		926 281

العملة الأجنبية	أقدمية	حساب دائن للشركة للبنك	حساب مدین للشركة للبنك	حساب دائن للمراسلين	حساب مدین للمراسلين	حساب دائن للشركة للبنك وللمراسلين بالعملة الأجنبية	حساب مدین للشركة للبنك وللمراسلين بالعملة الأجنبية	القيمة	حساب دائن للشركة	حساب مدین للشركة
كورونا دنماركية DKK	أقل من ربع سنة	5	101	0	500	0	500	0,459	2	3
	أكثر من سنة	0	0	0	0	0	0	0,459	0	276
DKK	أكثر من نصف سنة	1 000	349 000	873	349 000	349 000	1 873	0,459	160 115	859
	أكثر من ربع سنة	124	89 150	500	133	624	89 283	0,459	286	40 961
مجموع DKK		129	90 251	349 500	1 511	349 629	91 762		160 404	42 099
الدينار الجزائري DZD	أكثر من سنة	0	0	4 000	4 000	4 000	4 000	0,025	101	11 665
		0	0	0	0	0	0		101	11 665
مجموع DZD		0	0	4 000	4 000	4 000	4 000		101	11 665
اليورو EURO	أقل من ربع سنة	15 578 231	13 835 807	5 157 188	10 861 600	20 735 419	24 697 406	3,427	71 064 427	84 642 951
	أكثر من سنة	13 293 936	4 477 357	3 009 004	1 873 288	16 302 940	6 350 645	3,427	55 873 435	21 764 930
EURO	أكثر من نصف سنة	2 963 595	738 627	1 571 687	1 251 246	4 535 282	1 989 874	3,427	15 543 320	6 819 696
	أكثر من ربع سنة	5 477 942	2 249 076	1 591 183	1 788 547	7 069 125	4 037 623	3,427	24 227 305	13 837 742
مجموع EURO		37 313 704	21 300 868	11 329 062	15 774 680	48 642 766	37 075 548		166 708 487	127 065 320
الجنيه الإسترليني GBP	أقل من ربع سنة	116 696	21 469	30 940	216	147 636	21 685	3,831	565 577	83 074
	أكثر من سنة	879 961	55 303	94 361	42 234	974 321	97 537	3,831	3 732 527	373 654
GBP	أكثر من نصف سنة	1 635	68 500	171	68 500	68 500	1 806	3,831	262 417	6 920
	أكثر من ربع سنة	21	8 675	11 342	38	11 363	8 713	3,831	43 532	33 377
مجموع GBP		996 677	87 082	205 143	42 659	1 201 820	129 741		4 604 053	497 025
اليان الياباني JPY	أقل من ربع سنة	960	50 000	10 000	1 192	10 960	51 192	0,027	298	1 394
	أكثر من سنة	2 574 503	40 001	356 376	2 574 503	2 574 503	396 377	0,027	70 087	10 791
JPY	أكثر من ربع سنة	1 590 080	160 000	25 000	717	1 615 080	160 717	0,027	43 968	4 375
		4 165 543	250 001	35 000	358 285	4 200 543	608 286		114 353	16 560
مجموع JPY		4 165 543	250 001	35 000	358 285	4 200 543	608 286		114 353	16 560
كورونا نرويجية NOK	أقل من ربع سنة	6	414	46 985	34 124	46 991	34 537	0,344	16 183	11 894
	أكثر من سنة	518	164 417	105	500	623	164 917	0,344	215	56 794
NOK	أكثر من نصف سنة	2	1 100	100 000	250	100 002	1 350	0,344	34 438	465
	أكثر من ربع سنة	106	47 600	18 800	57	18 906	47 657	0,344	6 511	16 412
مجموع NOK		632	213 531	165 890	34 931	166 522	248 462		57 346	85 565
الريال القطري QAR	أقل من ربع سنة	643	34 857	2 900	3 180 352	3 543	3 215 209	0,822	2 913	2 643 866
	أكثر من سنة	0	35	0	0	0	35	0,822	0	29
QAR	أكثر من ربع سنة	1 001	29 045	83 155	1 397	84 156	30 442	0,822	69 202	25 033
		1 644	63 937	86 055	3 181 749	87 699	3 245 686		72 115	2 668 928
مجموع QAR		1 644	63 937	86 055	3 181 749	87 699	3 245 686		72 115	2 668 928
الريال السعودي SAR	أقل من ربع سنة	6 395	2 391 158	14 372	483	20 767	2 391 641	0,806	16 728	1 926 467
	أكثر من سنة	82	48 860		82	48 860	48 860	0,806	66	39 357
SAR	أكثر من نصف سنة	100 203	1 377		100 203	100 203	1 377	0,806	80 713	1 109
	أكثر من ربع سنة	200 566	80 228	168 447	458	369 013	80 686	0,806	297 240	64 992
مجموع SAR		307 246	2 521 623	182 819	941	490 065	2 522 564		394 747	2 031 925
الكورونا السويدية SEK	أقل من ربع سنة	573	13 020	16 779	4 091	17 353	17 111	0,335	5 810	5 729
	أكثر من سنة	332	10 000	45 579	1 100	45 911	11 100	0,335	15 371	3 716
SEK	أكثر من نصف سنة	10	5 100	300 000	750	300 010	5 850	0,335	100 446	1 959
	أكثر من ربع سنة	131	45 550	14 000	159	14 131	45 709	0,335	4 731	15 304
مجموع SEK		1 047	73 670	376 358	6 100	377 405	79 770		126 359	26 708
الدولار الأمريكي USD	أقل من ربع سنة	34 172 018	5 780 175	7 217 794	31 459 653	41 389 812	37 239 829	2,994	123 937 652	111 510 943
	أكثر من سنة	17 806 861	40 056 756	8 487 366	11 140 883	26 294 227	51 197 639	2,994	78 735 434	153 306 210
USD	أكثر من نصف سنة	1 556 049	1 267 010	1 026 055	4 881 944	2 582 105	6 148 954	2,994	7 731 854	18 412 427
	أكثر من ربع سنة	11 692 249	798 715	464 892	1 726 198	12 157 141	2 524 913	2,994	36 403 342	7 560 601
مجموع USD		65 227 177	47 902 657	17 196 107	49 208 678	82 423 284	97 111 334		246 808 282	290 790 180

مؤشر السيولة

المقدر بـ 80% خلال سنة 2017 و90% خلال سنة 2018. وقد حققت الشركة التونسية للبنك المؤشرات التالية :

تطبيقا لمقتضيات منشور البنك المركزي التونسي عدد 14-2014 بتاريخ 10 نوفمبر 2014 يجب على البنوك احترام مؤشر السيولة

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	البيانات
88.3%	96.9%	مؤشر السيولة

إيضاح 5-2 - مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية

بلغ رصيد هذا البند 445.990 ألف دينار في 31 ديسمبر 2018 مقابل 469.806 ألف دينار في 31 ديسمبر 2017. وتفصيله كالتالي :

بالآلاف الدينانير

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	البيانات
88 829	97 062	مستحقات على المؤسسات البنكية
2	2	- حسابات جارية للبنوك المقيمة
88 824	96 996	- حسابات جارية للبنوك غير المقيمة
3	64	- حسابات مدينة للمراسلين بالدينار القابل للتحويل
200 005	180 584	قروض للمؤسسات البنكية
100 000	70 000	قروض على السوق النقدية بالدينار
	5 000	قروض خارج السوق النقدية بالدينار
100 005	105 584	قروض على السوق النقدية بالعملة الأجنبية
460 971	165 968	قروض للمؤسسات المالية المختصة (الإيجار المالي) (*)
1 908	2 376	- مستحقات تابعة
75	150	- مستحقات تابعة على قروض ما بين البنوك بالدينار
1 832	2 226	- مستحقات تابعة على قروض ما بين البنوك بالعملة الأجنبية
469 806	445 990	المجموع

(*) تمت إعادة معالجة بيانات من أجل المقارنة

يتم تقديم حسابات المراسلين المدنية صافية من حسابات المراسلين الدائنة لكل عملة أجنبية. تحتوي حسابات المراسلين على عدة مبالغ سابقة معلقة قيد التسوية.

يفصل الجدول الآتي الحسابات العالقة حسب العملة الأجنبية وأقدميتها.

أقدمية الحسابات العالقة	العملة الأجنبية	حساب مدين للمراسلين	حساب دائن للمراسلين	حساب مدين للشركة التونسية للبنك	حساب دائن للشركة التونسية للبنك	مجموع الحسابات المدينة	مجموع الحسابات الدائنة	القيمة	مجموع الحسابات المدينة التي أعيد تقييمها	مجموع الحسابات الدائنة التي أعيد تقييمها
أقل من 3 أشهر	AED	0	862 699	3 064 104	1 320 215	3 064 104	2 182 914	0,815	2 497 919	1 779 555
أقل من 3 أشهر	CHF	324 732	118 374	12 585	12 082	337 317	130 456	3,038	1 024 681	396 293
أقل من 3 أشهر	DKK	0	0	81	1 775	81	1 775	0,459	37	814
أقل من 3 أشهر	DZD	0	0	0	744	0	744	0,025	0	19
أقل من 3 أشهر	EUR	31 138 371	18 737 262	13 112 137	34 247 958	44 250 508	52 985 220	3,427	151 655 340	181 590 946
أقل من 3 أشهر	GBP	821 212	3 418 175	2 950 336	2 037 540	3 771 548	5 455 715	3,831	14 448 425	20 900 300
أقل من 3 أشهر	JPY	6 247 200		100 031 740	100 123 440	106 278 940	100 123 440	0,027	2 893 285	2 725 710
أقل من 3 أشهر	KWD	315 711			315 681	315 711	315 681	9,865	3 114 392	3 114 096
أقل من 3 أشهر	MAD	11 518	8 506	60 950	211 111	72 468	219 617	0,313	22 674	68 714
أقل من 3 أشهر	NOK	0		1 768	4 949	1 768	4 949	0,344	609	1 704
أقل من 3 أشهر	SAR	67 523	10 320		125	67 523	10 445	0,806	54 389	8 413
أقل من 3 أشهر	SEK	600	63 695	55 262	57 897	55 862	121 592	0,335	18 703	40 710
أقل من 3 أشهر	QAR	-3 151 900	0	0	0	-3 151 900	0	0,822	-2 591 807	0
أقل من 3 أشهر	BHD	-33	13 181	0	0	-33	13 181	7,944	-262	104 707
مجموع الحسابات العالقة ذات الأقدمية أقل من 3 أشهر										
		650 475	242	345	650 717	345	530 477	0,815	173 138 385	210 731 982
أكثر من 3 أشهر	AED	5 640	5 686	1 032	11 408	6 672	17 094	3,038	20 268	51 927
أكثر من 3 أشهر	CHF	3 750	782	3 004	4 532	3 004	3 004	0,459	2 079	1 378
أكثر من 3 أشهر	EUR	9 377 186	8 984 517	3 418 480	1 736 447	12 795 665	10 720 965	3,427	43 853 305	36 742 890
أكثر من 3 أشهر	GBP	13 148	150	43 764	3 967	56 912	4 117	3,831	218 023	15 771
أكثر من 3 أشهر	JPY	0	9 000	365 109	74 950	365 109	83 950	0,027	9 940	2 285
أكثر من 3 أشهر	MAD	0	0	0	156 676	0	156 676	0,313	0	49 021
أكثر من 3 أشهر	MRO	0	0	30 017	0	30 017	0	0,082	2 462	0
أكثر من 3 أشهر	NOK	0	0	2	3 250	2	3 250	0,344	1	1 119
أكثر من 3 أشهر	SAR	697 000	0	0	100	697 000	100	0,806	561 434	81
أكثر من 3 أشهر	SEK	7 021	2 666 418	30 716	12 601	37 737	2 679 019	0,335	12 635	896 962
أكثر من 3 أشهر	BHD	-3	880	0	0	-3	880	7,944	-24	6 991
مجموع الحسابات العالقة ذات الأقدمية أكثر من 3 أشهر										
		0	0	830	3 739	830	3 739	0,815	45 210 599	37 768 705
أكثر من 6 أشهر	AED	0	0	3 739	830	3 739	830	0,815	3 048	677
أكثر من 6 أشهر	CHF	0	750	298 762	20 790	298 762	21 539	3,038	907 562	65 430
أكثر من 6 أشهر	DKK	0	0	0	3 481	0	3 481	0,459	0	1 597
أكثر من 6 أشهر	DZD	0	0	0	2 231	0	2 231	0,025	0	56
أكثر من 6 أشهر	EUR	10 813 466	10 624 252	11 426 006	5 901 999	22 239 472	16 526 251	3,427	76 219 118	56 638 767
أكثر من 6 أشهر	GBP	8 403	506	0	3 504	8 403	4 010	3,831	32 191	15 361
أكثر من 6 أشهر	JPY	-1 551 720	20 231	2 000	1 290 230	-1 549 720	1 310 461	0,027	-42 189	35 675
أكثر من 6 أشهر	KWD	3 000	0	79	3 109	3 079	3 109	9,865	30 373	30 669
أكثر من 6 أشهر	MAD	222	222	3 689	181 205	3 910	181 427	0,313	1 223	56 765
أكثر من 6 أشهر	NOK	0	0	5	6 729	5	6 729	0,344	2	2 317
أكثر من 6 أشهر	SAR	92	0	0	420	92	420	0,806	74	338
أكثر من 6 أشهر	SEK	1 795	0	0	8 437 035	1 795	8 437 035	0,335	601	2 824 804
أكثر من 6 أشهر	USD	8 514 217	289 076	8 689 286	906 934	17 203 502	1 196 010		42 731 779	2 970 769
مجموع الحسابات العالقة ذات الأقدمية < 6 أشهر و > 12 أشهر										
		8 514 217	289 076	8 689 286	906 934	17 203 502	1 196 010		77 152 003	59 672 458

أقدمية الحسابات العالقة	العملة الأجنبية	حساب مدين للمراسلين	حساب دائن للمراسلين	حساب مدين للشركة التونسية للبنك	حساب دائن للشركة التونسية للبنك	مجموع الحسابات المدينة	مجموع الحسابات الدائنة	القيمة	مجموع الحسابات المدينة التي أعيد تقييمها	مجموع الحسابات الدائنة التي أعيد تقييمها
أقدمية < 12 شهرا	AED	49 496	5	434	570 643	49 930	570 648	0,815	40 704	465 204
أقدمية < 12 شهرا	CHF	419 260	506 034	193 510	93 143	612 770	599 177	3,038	1 861 436	1 820 144
أقدمية < 12 شهرا	DKK	6 699	13 505	11 382	821	18 081	14 326	0,459	8 295	6 572
أقدمية < 12 شهرا	DZD	2 883 180	28 414	12 340 148	537 058	15 223 328	565 472	0,025	385 455	14 318
أقدمية < 12 شهرا	EUR	73 605 888	101 782 043	44 743 290	26 861 304	118 349 178	128 643 347	3,427	405 606 304	440 886 479
أقدمية < 12 شهرا	GBP	1 169 326	2 518 485	404 293	466 181	1 573 620	2 984 666	3,831	6 028 380	11 433 956
أقدمية < 12 شهرا	JPY	280 075	49 373	155 509	2 626 765	435 584	2 676 138	0,027	11 858	72 854
أقدمية < 12 شهرا	KWD	3 017	0	0	103	3 017	103	9,865	29 761	1 015
أقدمية < 12 شهرا	LYD	659 388	823 361	437 176	350 021	1 096 565	1 173 381	2,155	2 362 878	2 528 402
أقدمية < 12 شهرا	MAD	-3 333 557	19 511	156 995	60 815	-3 176 562	80 327	0,313	-993 883	25 133
أقدمية < 12 شهرا	MRO	5 421 190	0	300 165	0	5 721 355	0	0,082	469 323	0
أقدمية < 12 شهرا	NOK	1 883	29 544	6 420	22 508	8 303	52 053	0,344	2 859	17 926
أقدمية < 12 شهرا	SAR	-65 123	39 546	10 670	69 032	-54 453	108 578	0,806	-43 862	87 459
أقدمية < 12 شهرا	SEK	-7 753	69 522	8 530 010	46 010	8 522 257	115 532	0,335	2 853 337	38 681
مجموع الحسابات العالقة ذات الأقدمية < 12 شهرا										
457 398 143		418 622 844								

تفصيل المستحقات على المؤسسات البنكية والمالية (عدا الديون المرتبطة) حسب المدة المتبقية بتاريخ 31 ديسمبر 2018 :

بالآلاف الدينار					
البيانات	3 أشهر ≤	[3 أشهر - سنة]	[سنة - 5 سنوات]	5 سنوات >	المجموع
مستحقات على المؤسسات البنكية	97 062				97 062
حسابات جارية للبنوك المقيمة	2				2
حسابات جارية للبنوك غير المقيمة	96 996				96 996
حسابات مدينة للمراسلين بالدينار القابل للتحويل	64				64
قروض للمؤسسات البنكية	180 584				180 584
قروض على السوق النقدية بالدينار	70 000				70 000
قروض خارج السوق النقدية بالدينار	5 000				5 000
قروض على السوق النقدية بالعملة الأجنبية	105 584				105 584
قروض للمؤسسات المالية المختصة (الإيجار المالي)	4 250	11 000	37 250		52 500
قروض للمؤسسات المالية المختصة (الشركة التونسية لإعادة التأمين)	68		63 000	50 400	113 468
المجموع	281 964	11 000	100 250	50 400	443 614

تفصيل الديون على المؤسسات البنكية والمالية (عدا الديون المرتبطة) حسب نوعية الحريف : شركات مرتبطة وشركات شريكة وشركات أخرى :

بالآلاف الدنانير

البيان	شركات مرتبطة	شركات شريكة	شركات أخرى	المجموع
ديون على المؤسسات البنكية	7 054	-	90 008	97 062
حسابات جارية للبنوك المقيمة	-	-	2	2
حسابات جارية للبنوك غير المقيمة	7 054	-	89 942	96 996
حسابات مدينة للمراسلين بالدينار القابل للتحويل	0	-	64	64
قروض للمؤسسات البنكية	78 205	-	102 379	180 584
	70 000	-		70 000
قروض على السوق النقدية بالدينار			5 000	5 000
قروض على السوق النقدية بالعملة الأجنبية	8 205	-	97 379	105 584
			52 500	52 500
قروض للمؤسسات المالية المختصة (الإيجار المالي)	-	-	113 468	113 468
المجموع	85 259	-	358 355	443 614

إيضاح 3-5 - مستحقات على الحرفاء

يوضح الجدول التالي تطور التعهدات الصافية بين سنتي 2017 و2018 :

بالآلاف الدنانير

البيانات	31 ديسمبر 2018	31 ديسمبر 2017
حسابات جارية مدينة	1 187 789	1 022 409
قروض من موارد خصوصية	155 279	198 208
مستحقات تتحملها الدولة	26 522	30 793
تنفيذ تتحملة الدولة	6 177	6 177
حسابات جارية للشركاء	166 999	173 071
مساعدات أخرى للحرفاء	7 898 961	7 155 166
ديون للتفويت	3 562	3 562
ديون تابعة	40 982	56 231
المجموع الإجمالي	9 486 271	8 645 618
مدخرات		
- مدخرات على حسابات جارية	205 477	219 020
- مدخرات على موارد خصوصية	53 446	82 710
- مدخرات على "قروض أخرى للحرفاء"	928 020	952 615
- مدخرات على حسابات جارية للشركاء	62 764	64 276
- مدخرات على ديون للتفويت	455	455
- مدخرات جماعية	81 128	55 022
فوائد مؤجلة	987 972	1 137 982
- فوائد مؤجلة على حسابات جارية	96 102	92 342
- فوائد مؤجلة على قروض أخرى للحرفاء	800 372	947 148
- فوائد مؤجلة على حسابات جارية للشركاء	38 037	38 037
- فوائد مؤجلة على موارد خصوصية	46 511	46 512
- فوائد مؤجلة على ديون للتفويت	3 107	3 107
- فوائد مؤجلة على ديون تابعة	3 843	10 836
إيرادات مقبوضة مسبقا	33 601	18 767
المجموع الصافي	7 133 408	6 114 771

تفصل تركيبة صافي القائم الجاري للديون على الحرفاء في 31 ديسمبر 2018 كالآتي :

بالآلاف الدينار

البيانات	القائم الجملي	مدخرات ذاتية	مدخرات إضافية	فوائد مؤجلة	إيرادات مقبوضة مسبقا	القائم الصافي
حسابات جارية مدينة	1 187 789	155 684-	49 793-	96 102-		886 210
قروض من موارد خصوصية	155 279	28 801-	24 645-	46 511-		55 322
حسابات جارية للشركاء	166 999	47 007-	15 757-	38 037-		66 198
قروض أخرى للحرفاء	7 931 660	420 866-	507 154-	800 372-	33 601-	6 169 667
ديون للتفويت	3 562	455-		3 107-		-
ديون معلقة	40 982			3 843-		37 139
المجموع	9 486 271	652 813-	597 349-	987 972-	33 601-	7 214 536
مدخرات جماعية						81 128-
القائم الصافي						7 133 408

يأخذ القائم الجاري للديون في 31 ديسمبر 2018 بعين الاعتبار عملية الشطب والتفويت في ديون بمبلغ جملي يساوي 268.292 ألف دينار.

يفصل القائم الخام للمستحقات على الحرفاء عدا الديون غير المدفوعة والديون المرتبطة حسب المدة المتبقية كالآتي :

البيان	أقل من 3 أشهر	3 أشهر إلى سنة	سنة إلى 5 سنوات	5 سنوات فما فوق	القائم الخام
حسابات جارية مدينة	1 187 789				1 187 789
مساعدات أخرى للحرفاء	1 792 311	1 339 707	2 449 208	848 473	6 429 699
ديون على موارد خصوصية	757	4 439	29 828	16 362	51 386
المجموع	2 980 857	1 344 146	2 479 036	864 835	7 668 874

الفوائد المؤجلة :

تفصل حسابات الفوائد المؤجلة للسنة المختومة في 31 ديسمبر 2018 كالآتي :

بالآلاف الدينار

البيانات	31 ديسمبر 2018	31 ديسمبر 2017
فوائد مؤجلة على حسابات جارية	96 102	92 342
فوائد مؤجلة على كفالات و ضمانات	4 061	5 309
فوائد مؤجلة على فوائد القروض متوسطة المدى العادية	159 328	199 825
فوائد مؤجلة على فوائد القروض متوسطة المدى المجمعة	275 470	263 039
فوائد مؤجلة على قروض مضمونة من الدولة	2 316	2 606
فوائد مؤجلة على موارد خصوصية	46 511	46 512
فوائد مؤجلة على الحسابات الجارية للشركاء	38 037	38 037
فوائد عن التأخير مؤجلة على الديون المتنازع عليها	359 197	476 369
فوائد مؤجلة على ديون للتفويت	3 107	3 107
فوائد مؤجلة على ديون تابعة	3 843	10 836
المجموع الجزئي	987 972	1 137 982
فوائد مؤجلة على ديون مكفولة من الدولة	5 037	5 877
المجموع	993 009	1 143 859

تم احتساب فوائد التأخير وتقييمها بصفة آلية من قبل المنظومة المعلوماتية وبلغت في 31 ديسمبر 2018 ما قيمته 359.197 ألف دينار.

5-3-1 - الضمانات

بـ "مدخرات جماعية" لتغطية المخاطر المحتملة على التعهدات الجارية (قسم 0) وتلك التي تتطلب متابعة خاصة (قسم 1) تطبيقاً للمذكرة عدد 8 بمنشور البنك المركزي التونسي عدد 91-24. وقدّر مبلغ المدخرات الجماعية، المحتسب طبقاً للمنهجية المرجعية الملحقة بالمنشور عدد 91-24 بـ 81.128 ألف دينار آخر سنة 2018.

يتم تحديد الضمانات المحفوظ بها من قبل البنك لاحتساب المدخرات على التعهدات في بعض الحالات في غياب جرد للوثائق القانونية التي تبررها (شهادات الملكية، شهادات الإدارة العقارية للسياحة أو للصناعة...)

5-3-2 - المدخرات الإضافية

5-3-4 - ديون وقعت إعادة جدولتها وديون تكفلت بها الدولة دون فوائد

تمثل الديون التي تكفلت بها الدولة في ديون عدد من الشركات العمومية والتي تكفلت بها الدولة في إطار قانون المالية لسنة 1999 والتي بلغ قائمها 26,522 مليون دينار. ووقعت إعادة جدولة هذه الديون على فترة تمتد من 20 إلى 25 سنة، دون فوائد ومع ضمان الدولة.

تطبيقاً لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 21-2013 بتاريخ 30 ديسمبر 2013، كونت الشركة التونسية للبنك من نتائج السنة المحاسبية 2018 استعادة مدخرات إضافية صافية على التعهدات التي تساوي أو تفوق أقدميتها في الصنف الرابع 3 سنوات وذلك بما قيمته 25.710 ألف دينار.

هكذا وبالنسبة للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2018، بلغ رصيد المدخرات الإضافية 630.407 ألف دينار.

5-3-3 - المدخرات الجماعية

إيضاح 4-5 - محفظة السندات التجارية

بلغ رصيد هذا البند 322.265 ألف دينار في 31 ديسمبر 2018 مقابل 495.530 ألف دينار في 31 ديسمبر 2017. تتكون محفظة السندات التجارية من سندات ذات دخل قار تصدرها الدولة ومن سندات ذات دخل متغير.

تطبيقاً للفصل 10 مكرر لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 91-24 بتاريخ 17 ديسمبر 1991 كما تم تغييره بالنصوص اللاحقة وخاصة منها المنشور عدد 20-2012 بتاريخ 6 ديسمبر 2012، خصصت الشركة التونسية للبنك مدخرات ذات طابع عام سميت

بالآلاف الدنانير

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	البيانات
منشور	معالج		
25 056	25 056	530	سندات المبادلة
26 112	26 112	556	- رفاع خزينة قصيرة الأجل
(1 056)	(1 056)	(26)	فوائد مقبوضة مسبقاً
1 109 286	470 474	321 735	سندات التوظيف
1 068 443	455 378	317 364	- رفاع الخزينة القابلة للتنظيف
	(5 529)	(8 421)	- منح / تخفيضات على رفاع الخزينة القابلة للتنظيف
40 843	20 625	12 792	- ديون مرتبطة
1 134 342	495 530	322 265	المجموع

إيضاح 5-5 - محفظة سندات الاستثمار

بلغت محفظة الاستثمار 1.155.076 ألف دينار في 31 ديسمبر 2018 مقابل 1.003.698 ألف دينار في 31 ديسمبر 2017. وتفصل تركيبة هذه المحفظة كالتالي :

بالآلاف الدنانير

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	البيانات
658 819	835 662	رقاع الخزينة القابلة للتنظير للاستثمار
-26 238	-30 544	تخفيض/منح على رقاغ خزينة قابلة للتنظير للاستثمار
20 218	27 075	ديون مرتبطة
1652 799 (*)	832 193	مجموع رقاغ الخزينة القابلة للتنظير للاستثمار
86 974	59 099	قروض رقاغية
56 363	42 175	قروض وطني
650-	650-	مدخرات على القروض الرقاغية
4 357	3 177	ديون مرتبطة
22 990	30 459	صناديق التوظيف الاجتماعي
170 034	134 260	مجموع السندات الأخرى للاستثمار
76 428	76 867	أموال تتصرف فيها شركات الاستثمار ذات رأس مال التنمية
49 192-	50 484-	مدخرات على الأموال المتصرف فيها
27 236	26 383	مجموع الأموال المتصرف فيها
165 417	168 410	حصص في المؤسسات المرتبطة
47 555	46 331	حصص في المؤسسات الشريكة والمشاركة
96 639	96 670	سندات ومساهمات
19 709	19 379	مساهمات مع إعادة الإحالة
30	30	شركات في طور التفويت
175 388-	168 248-	مدخرات على سندات المساهمة
332-	332-	مستحقات وديون تابعة
153 629	162 240	مجموع سندات المساهمة
1 003 698	1 155 076	المجموع

(*) بيانات تمت إعادة معالجتها من أجل المقارنة

ويبرز الجدول التالي التغيرات حسب نوعية السندات المصنفة في محفظة الاستثمار :

بالآلاف الدنانير

الرصيد في 2018/12/31	إعادة تصنيف (-)	إعادة تصنيف (+)	نتائج مرسمة	تفويت / تسديد / تعويض	الاكتتاب	الرصيد في 2017/12/31	البيانات
936 936	-	-	-	45 064	179 844	802 156	سندات الاستثمار
76 867	-	-	439+	-	-	76 428	أموال تتصرف فيها شركات الاستثمار ذات رأسمال التنمية
30 459	-	-	-	-	7 469	22 990	صناديق التوظيف الجماعي
96 670	-	-	-	42	73	96 639	سندات المساهمة
46 331	-	-	-	3 224	2 000	47 555	حصص في المؤسسات الشريكة والمشاركة
168 410	-	-	-	5 995	8 988	165 417	حصص في المؤسسات المرتبطة
30	-	-	-	-	-	30	شركات في طور التفويت
19 379	-	-	-	330	-	19 709	مساهمات مع إعادة الإحالة
1 375 082	-	-	439	54 655	198 374	1 230 924	المجموع

تفصل سندات الاستثمار دون اعتبار رفاع الخزينة القابلة للتنظير في 31 ديسمبر 2018 إلى سندات مسعرة وغير مسعرة كالتالي :

بالآلاف الدنانير

البيان	الرصيد إلى 31 ديسمبر 2018	الرصيد إلى 31 ديسمبر 2017
أسهم مسعرة	20 002	20 002
أسهم غير مسعرة	519 418	552 152
القيمة الإجمالية بالآلاف الدنانير	539 420	572 104

تفصل قائمة أهم المؤسسات التابعة في 31 ديسمبر 2018 كالتالي :

بالآلاف الدنانير

المؤسسة التابعة	الحصة في رأس المال بـ %	إجمالي القيمة المحاسبية	المدخرات	صافي القيمة المحاسبية
القطاع المالي				
الشركة التونسية لاستخلاص الديون	4,19%	33 801	33 801	-
شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية	81,9%	16 205	-	16 205
شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك	98,4%	36 132	-	36 132
الشركة المالية للتصرف	61,3%	4 749	-	4 749
البنك الفرنسي التونسي	78,2%	3 535	3 535	-
القطاع السياحي				
قصر سقانس الدولي	99,8%	6 180	6 180	-
الشركة السياحية إفريقيا سوسة	96,9%	9 050	9 050	-
الشركة السياحية الدخيلة	61,2%	3 221	-	3 221
الشركة السياحية وسط المدينة	70,3%	2 488	2 488	-
قطاع المباني والعقارات				
عقارية الشارع	84,7%	7 461	1 492	5 969
قطاع الخدمات				
الشركة العامة للبيع	50%	2 000	1 407	593

تشمل محفظة الاستثمار الأموال التي تتصرف فيها شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية بقيمة 76.867 ألف دينار خصصت لها مدخرات في حدود 50.484 ألف دينار. ويفصل حساب الأموال المتصرف فيها كالتالي :

بالآلاف الديناري

الرصيد إلى 31 ديسمبر 2018	نتائج مرسمة	رد الأموال	تسديد مسبق	مال أصلي	الأموال المتصرف فيها للشركة التونسية للبنك
4 705	168 -1		2 127	8 000	الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك 1
5 048	1 379		4 331	8 000	الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك 2
3 834	911		2 077	5 000	الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك 3
5 836	1 344		2 008	6 500	الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك 4
5 650	1 459		2 633	6 824	الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك 5
1 879	257		1 085	2 707	الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك 6
731	71		140	800	الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك 7
6 246	3346	0	3 852	6 752	الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك 8
4 567	286		519	4 800	الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك 9
8 732	170		186	8 748	الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك 10
6 613	613		0	6 000	الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك 11
11 643	1745		0	9 898	الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك 12
0	0		10 000	10 000	الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك 13
1 231	861		1 630	2 000	الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار وتنمية سيكار DI 1
1 258	215		957	2 000	الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار وتنمية سيكار DI 2
3 765	1 168		2 839	5 436	الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار وتنمية سيكار DI 3
376	44		28	360	الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار وتنمية سيكار DI 4
1 215	255		173	1 133	الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار وتنمية سيكار DI 5
3 538	561		1 023	4 000	الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار وتنمية سيكار DI 6
76 867	13 517	0	35 608	98 958	المجموع

وتفصل وضعية استعمالات الأموال المتصرف فيها، في 31 ديسمبر 2018 كالآتي :

بالآلاف الدنانير

الأموال المتصرف فيها	سندات مساهمات للإحالة	مساهمات مباشرة	سندات شركة الاستثمار ذات رأس المال المتغير
الأموال المتصرف فيها - الشركة التونسية للبنك 1 (1999)	2 216	2 094	62
الأموال المتصرف فيها - الشركة التونسية للبنك 2 (2000)	4 942	299	4
الأموال المتصرف فيها - الشركة التونسية للبنك 3 (2001)	2 393	1 000	209
الأموال المتصرف فيها - الشركة التونسية للبنك 4 (2002)	5 837	120	703
الأموال المتصرف فيها - الشركة التونسية للبنك 5 (2003)	5 183	231	309
الأموال المتصرف فيها - الشركة التونسية للبنك 6 (2005)	1 458	80	1 183
الأموال المتصرف فيها - الشركة التونسية للبنك 7 (2006)	165	390	174
الأموال المتصرف فيها - الشركة التونسية للبنك 8 (2007)	2 760	382	3 492
الأموال المتصرف فيها - الشركة التونسية للبنك 9 (2008)	3 858		712
الأموال المتصرف فيها - الشركة التونسية للبنك 10 (2008)	8 541		223
الأموال المتصرف فيها - الشركة التونسية للبنك 11 (2009)	4 826	83	2 067
الأموال المتصرف فيها - الشركة التونسية للبنك 12 (2009)	4 746	1 526	3 846
الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار وتنمية سيكار ID 1 (2002)	1 289		1
الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار وتنمية سيكار ID 2 (2002)	1 639		2
الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار وتنمية سيكار ID 3 (2003)	3 874	140	94
الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار وتنمية سيكار ID 4 (2005)	358		47
الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار وتنمية سيكار ID 5 (2006)	903		338
الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار وتنمية سيكار ID 6 (2007)	2 944		1 089



إيضاح 5-6 - الأصول الثابتة

بلغت الأصول الثابتة الصافية 135.100 ألف دينار في 31 ديسمبر 2018. وتفصل العمليات المسجلة خلال السنة المحاسبية 2018 كما يلي :

بالآلاف الدنانير

البيانات	إجمالي قيمة الاقتناء في 31 ديسمبر 2017	عمليات اقتناء \ تفويت 2018	قيمة الاقتناء 2018	استهلاك في 31 ديسمبر 2017	مخصصات تسوية 2018	خروج استهلاك أصول في 31 ديسمبر 2018	استهلاك في 31 ديسمبر 2018	القيمة الصافية في 31 ديسمبر 2018
أصول ثابتة غير مادية	17 803	4 893	22 696	16 150	2 392	18 542	4 154	
برمجيات معلوماتية	17 746	4 893	22 639	16 150	2 392	18 542	4 097	
حق الإيجار	57	-	57	-	-	-	57	
أصول ثابتة مادية	250 037	17 509	267 546	129 083	7 517	143 433	124 113	
أراضي	17 554	-	17 554	-	-	-	17 554	
مباني	75 056	-	75 056	32 734	1 522	34 256	40 800	
أثاث مكاتب	6 286	105	6 391	5 513	272	5 785	606	
معدات نقل	1 903	-	1 903	923	148	1 071	832	
معدات معلوماتية	39 250	3 417	42 667	34 959	2 512	37 471	5 196	
معدات اتصال	3 223	4	3 227	2 196	144	2 340	887	
معدات مكاتب	16 479	535	17 014	15 835	218	16 053	961	
معدات سلامة	3 648	977	4 625	2 559	212	2 771	1 854	
معدات تكييف	5 771	31	5 802	4 762	243	5 005	797	
أشغال تهيئة وتجهيز	37 271	2 033	39 304	26 824	1 497	28 321	10 983	
أثاث مكاتب خارج الاستغلال	33	-	33	30	1	31	2	
معدات مكاتب خارج الاستغلال	377	-	377	321	9	330	47	
مبان خارج الاستغلال	37 414	7 215	44 629	2 429	739	10 001	34 628	
أشغال بناء قيد الإنجاز	-	-	-	-	-	-	-	
أصول ثابتة في طور الإدراج	5 772	3 192	8 964	-	-	-	8 964	
المجموع	267 840	22 402	290 242	145 233	9 909	161 975	128 267	

إيضاح 5-7 - أصول أخرى

بلغ مجموع بنود الأصول الأخرى 1.033.993 ألف دينار في 31 ديسمبر 2018، مقابل 559.592 ألف دينار في 31 ديسمبر 2017 تفصل كالتالي :

بالآلاف الدنانير

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	البيانات
151 201	155 086	قروض للأعوان
3 147	3 147	مصارييف مداواة للاسترجاع
31 101	7 931	مستحقات للدولة وأداءات وضرائب
1 643	2 557	مخزونات مختلفة
30	226	تغير أسعار الصرف تتحمله الدولة (*)
16 548	-	فارق التحويل (3)
13	155 887	المقر الرئيسي والوكالات والفروع (1)
77 317	160 352	حسابات تسوية الأصول
56 929	72 777	قيم مقدمة للمقاصة
107	107	أوراق مالية محصلة
5 506	4 596	حسابات دائنة للتسوية
491	3 408	أعباء مدفوعة مسبقا
735	4 299	إيرادات للتحويل
2 136	2 120	سندات ديون مفوت فيها
5403	22 327	الفارق في محفظة السندات المستحقة بعد الدفع (2)
207 285	439 173	بنود أخرى
559 592	1 033 993	المجموع

(*) معطيات تمت إعادة معالجتها من أجل المقارنة

(1) تم تخصيص مدخرات للمبالغ المدينة العالقة الغير المحددة والخاصة بما بين الفروع بما قدره 13.933 ألف دينار. وتم تحديد هذا المبلغ بتطبيق نسبة مدخرات بـ 100% للمبالغ العالقة قبل 2017 و 50% للمبالغ العالقة الخاصة بالسداسية الأولى 2018 و 20% لمبالغ الثلاثية الثالثة 2018.

(2) أظهر بند محفظة المقبوضات والتي حل أجلها بعد قبضها رصييدا مدينا بـ 22.327 ألف دينار. هذا الرصيد هو نتيجة المقاصة بين حسابات عدة للأصول والخصوم المتعلقة بالقيم المقبوضة والقيم التي حل أجلها بعد قبضها.

ويفصل هذا البند كما يلي :

المبلغ	البيانات
148 323	قيم للدفع
125 996	قيم مستحقة بعد الدفع
22 327	المجموع

(3) يتم تحويل أرصدة الحسابات بالعملة الأجنبية إلى الدينار عند تاريخ كل إقفال بتطبيق السعر الوسطي في ذلك التاريخ. ويتم تكوين مدخرات لفارق التحويل مع أرصدة الحسابات ومقابل قيمة الصرف بنسبة 50% إذ كان الرصيد مدينا.

ويقدم تفصيل المدخرات على عناصر الأصول الأخرى كالآتي :

بالآلاف الدينانير

البيانات	المدخرات 2017/12/31	استعادة 2018	مخصصات 2018	المدخرات 2018/12/31
قروض للأعوان	1 732	-	-	1 732
مستحقات للدولة وأداءات وضرائب	829	-	-	829
مخزونات مختلفة	28	-	-	28
فارق التحويل	8 472	-	-	8 472
المقر الرئيسي والوكالات والفروع	8 338	-	4 480	12 818
حسابات تسوية الأصول	8 133	-	-	8 133
قيم مقدمة للمقاصة*	11	-	287	298
أوراق مالية محصلة	111	-	-	111
حسابات دائنة للتسوية	1 208	-	810	2 018
أعباء مدفوعة مسبقا	134	-	-	134
سندات ديون مفوت فيها	2 137	-	-	2 137
الفارق في محفظة السندات المستحقة بعد الدفع	471	-	-	471
بنود أخرى	18 275	4044	6 496	19 888
المجموع	49 879	4 044	12 073	57 908

إيضاح 5-8 - البنك المركزي التونسي ومركز الصكوك البريدية

بلغ رصيد هذا البند 1.731.309 ألف دينار في 31 ديسمبر 2018 مقابل 1.256.663 ألف دينار في 31 ديسمبر 2017. وتفصيله كالآتي :

بالآلاف الدينانير

البيانات	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018
طلب عروض	1 032 000	1 288 000
تسهيل القرض	222 000	311 000
استعمالات من طرف البنك المركزي التونسي بالعملة الأجنبية	1 813	129 864
ديون مرتبطة	850	2 445
المجموع	1 256 663	1 731 309

تقدم حسابات البنك المركزي التونسي بالدينار مبالغ عالقة هي في طور التسوية. يوضح الجدول التالي هذه المبالغ العالقة حسب العملة الأجنبية وحسب الأقدمية :

بالآلاف الدينانير

أقدمية	حساب مدين للبنك المركزي التونسي	حساب مدين للشركة التونسية للبنك	حساب دائن للبنك المركزي التونسي	حساب دائن للشركة التونسية للبنك
أقل من ثلاثية	24 744 974	46 449 037	43 841 281	11 313 441
أكثر من ثلاثية	7 911 927	87 291 765	99 476 927	11 696 192
أكثر من سداسية	780 888	109 648 702	84 768 877	2 182 303
أكثر من سنة	335 108	67 011 934	62 771 317	1 484 288
المجموع	33 772 897	310 401 437	290 858 401	26 676 224

تقدم حسابات البنك المركزي التونسي بالعملة الأجنبية بمبالغ عالقة هي في طور التسوية. يوضح الجدول التالي هذه المبالغ العالقة حسب العملة الأجنبية وحسب الأقدمية :

العملة الأجنبية	أقدمية	حساب دائن للشركة التونسية للبنك	حساب مدین للشركة التونسية للبنك	حساب مدین للشركة التونسية للبنك	حساب مدین للشركة التونسية للبنك	حساب مدین للشركة التونسية للبنك	حساب مدین للشركة التونسية للبنك	حساب مدین للشركة التونسية للبنك	حساب مدین للشركة التونسية للبنك	حساب مدین للشركة التونسية للبنك
الدولار الكندي CAD	أقل من ربع سنة	98	990	20 861	325 344	20 959	326 334	2,196	46 022	716 565
	أكثر من ربع سنة	49 487	1 646	9 826	20 133	59 313	21 780	2,196	130 240	47 824
	أكثر من نصف سنة		1 600			0	1 600		0	3 513
	أكثر من ربع سنة	49	23 925	9 485	73	9 534	23 998	2,196	20 935	52 694
مجموع CAD										
		49 634	28 161	40 173	345 550	89 807	373 711		197 197	820 596
اليان الصيني CNY	أقل من ربع سنة			4 415	11	4 415	11	0,435	1 922	5
	أكثر من نصف سنة				267 120	0	267 120	0,435	0	116 277
	أكثر من ربع سنة			21 625	54	21 625	54	0,435	9 413	24
	مجموع CNY		0	0	26 040	267 185	26 040	267 185	11 335	116 306
الدينار الكويتي KWD	أقل من ربع سنة	8	130	45	8	53	138	9,865	524	1 364
	أكثر من ربع سنة	6	3 000			6	3 000	9,865	59	29 594
	أكثر من نصف سنة			10 100	25	10 100	25	9,865	99 633	249
	أكثر من ربع سنة	5	150	3 163	15	3 168	165	9,865	31 253	1 630
مجموع KWD										
		19	3 280	13 308	49	13 327	3 329	131 470	32 837	
الدرهم المغربي MAD	أقل من ربع سنة	8	130	45	8	53	138	9,865	524	1 364
	أكثر من ربع سنة	6	3 000			6	3 000	9,865	59	29 594
	أكثر من نصف سنة			10 100	25	10 100	25	9,865	99 633	249
	أكثر من ربع سنة	5	150	3 163	15	3 168	165	9,865	31 253	1 630
مجموع MAD										
		19	3 280	13 308	49	13 327	3 329	131 470	32 837	

إيضاح 5-9 - إيداعات المؤسسات البنكية والمالية وأموالها

بلغ رصيد هذا البند 292.262 ألف دينار في 31 ديسمبر 2018 مقابل 61.254 ألف دينار في 31 ديسمبر 2017. وتقسيمه حسب نوعية المؤسسة البنكية والمالية كالآتي :

بآلاف الدنانير	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	البيانات
	18 289	90 254	مؤسسات بنكية
	1	1	بنوك إيداع
	18 287	90 253	بنوك غير مقيمة
	42 965	202 008	اقتراضات فيما بين البنوك
	40 000	55 000	اقتراضات بالدينار
	2 948	146 997	اقتراضات بالعملة الأجنبية
	17	11	ديون مرتبطة
	61 254	292 262	المجموع

- تقدم حسابات المراسلين الدائنة معدلة وصافية من حسابات المراسلين المدينة لكل عملة أجنبية.
- تحتوي حسابات المراسلين على عدة مبالغ معلقة قيد التسوية ويُلخص الجدول التالي هذه المبالغ المعلقة حسب العملة وحسب الأقدمية :

أقدمية الحسابات العالقة	العملة الأجنبية	حساب مدين للمراسلين	حساب دائن للمراسلين	حساب مدين للشركة التونسية للبنك	حساب دائن للشركة التونسية للبنك	مجموع الحسابات المدينة	مجموع الحسابات الدائنة	القيمة	مجموع الحسابات المدينة التي أعيد تقييمها	مجموع الحسابات الدائنة التي أعيد تقييمها
أقدمية > 3 أشهر	CAD	328 171	40 296	2 093 363	9 280	2 421 535	49 576	2,196	5 317 206	108 859
أقدمية > 3 أشهر	CNY	3 684 851	254 765	2 266	20	3 687 117	254 785	0,435	1 605 002	110 908
أقدمية > 3 أشهر	USD	17 850 381	38 414 834	90 383 038	63 346 009	108 233 419	101 760 843	2,994	324 094 150	304 712 668
									331 016 358	304 932 435
أقدمية < 3 أشهر > 6 أشهر	CAD	738 038	5 540	1 978	2 279	740 016	7 819	2,196	1 624 926	17 169
أقدمية < 3 أشهر > 6 أشهر	CNY	-31	13 625	2 313	263 635	2 281	277 260	0,435	993	120 691
أقدمية < 3 أشهر > 6 أشهر	USD	5 853 269	3 236 523	1 540 062	1 299 623	7 393 331	4 536 146	2,994	22 138 590	13 583 037
									23 764 510	13 720 897
أقدمية < 6 أشهر > 12 أشهر	CAD	3 474	439 628	5 823	9 335	9 298	448 963	2,196	20 416	985 832
أقدمية < 6 أشهر > 12 أشهر	CNY	-267 120	428	3 851	260 058	-263 269	260 486	0,435	-114 601	113 390
أقدمية < 6 أشهر > 12 أشهر	USD	9 137 626	4 136 324	4 303 222	4 490 511	13 440 847	8 626 835	2,994	40 247 273	25 832 196
									40 153 088	26 931 418
أقدمية < 12 شهرا	CAD	1 126 706	1 096 644	381 578	611 749	1 508 284	1 708 393	2,196	3 311 890	3 751 289
أقدمية < 12 شهرا	USD	47 666 008	49 147 551	52 228 950	37 637 650	99 894 958	86 785 201	2,994	299 125 461	259 869 606
									302 437 351	263 620 895

تفصيل ايداعات وأموال المؤسسات البنكية والمالية (ما عدا الديون المرتبطة) حسب المدة المتبقية في 31 ديسمبر 2018 :

بالآف الدينانير

البيانات	≤ 3 أشهر	[3 أشهر - سنة]	[سنة - 5 سنوات]	> 5 سنوات	المجموع
ايداعات تحت الطلب للمؤسسات المالية	90 254	-	-	-	90 254
بنوك ايداع	1	-	-	-	1
بنوك غير مقيمة	90 253	-	-	-	90 253
اقتراضات لدى المؤسسات المالية	107 356	94 641	-	-	201 997
اقتراضات بالدينار	55 000	-	-	-	55 000
اقتراضات بالعملة الأجنبية	52 356	94 641	-	-	146 997
المجموع	197 610	94 641	-	-	292 251

تفصيل ايداعات وأموال المؤسسات البنكية والمالية (ما عدا الديون المرتبطة) حسب طبيعة العلاقة في 31 ديسمبر 2018 :

بالآف الدينانير

البيانات	مؤسسات مرتبطة	مؤسسات شريكة	مؤسسات أخرى	المجموع
ايداعات تحت الطلب للمؤسسات المالية	-	-	90 254	90 254
بنوك ايداع	-	-	1	1
بنوك غير مقيمة	-	-	90 253	90 253
اقتراضات لدى المؤسسات المالية	-	-	201 997	201 997
اقتراضات بالدينار	-	-	55 000	55 000
اقتراضات بالعملة الأجنبية	-	-	146 997	146 997
المجموع	-	-	292 251	292 251

إيضاح 5-10 - إيداعات الحرفاء وأموالهم

بلغ رصيد هذا البند 6.356.969 ألف دينار في 31 ديسمبر 2018 مقابل 5.963.809 ألف دينار في 31 ديسمبر 2017 وتفصيله كالاتي :

بالآلاف الدنانير

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	البيانات
1 584 712	1 548 371	إيداعات تحت الطلب
2 524 109	2 773 420	إيداعات الادخار
492 641	462 615	حسابات لأجل
81 509	84 426	حسابات بالدينار القابل للتحويل
483 380	620 993	حسابات بالعملة الأجنبية
167 056	162 631	توظيفات بالعملة الأجنبية
370 907	441 979	رقاع الصندوق
170 698	161 609	مبالغ أخرى مستحقة للحرفاء
(10 203)	(16 575)	مستحقات تابعة
99 000	117 500	شهادات الإيداع
5 963 809	6 356 969	المجموع

تفصيل إيداعات الحرفاء وأموالهم حسب المدة المتبقية عدا الديون المرتبطة :

بالآلاف الدنانير

أقل من 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	من سنة إلى 5 سنوات	5 سنوات فما فوق	القائم الخام	البيانات
2 323 428	92 993	-	-	2 416 421	إيداعات تحت الطلب
1 548 371	-	-	-	1 548 371	إيداعات تحت الطلب بالدينار
84 426	-	-	-	84 426	حسابات بالدينار القابل للتحويل
620 993	-	-	-	620 993	حسابات بالعملة الأجنبية
69 638	92 993	-	-	162 631	توظيفات بالعملة الأجنبية
2 730 290	43 130	43 130	500	2 773 420	إيداعات الادخار
2 730 290	-	-	-	2 730 290	حسابات ادخار خصوصية
-	-	43 130	-	43 130	حسابات ادخار أخرى
350 434	380 606	290 554	500	1 022 094	إيداعات لأجل
191 459	155 736	115 420	-	462 615	حسابات لأجل
73 975	192 370	175 134	500	441 979	رقاع الصندوق
85 000	32 500	-	-	117 500	شهادات إيداع
161 609	-	-	-	161 609	مبالغ أخرى مستحقة للحرفاء
5 565 761	473 599	333 684	500	6 373 544	المجموع

إيضاح 5-11 - اقتراضات وموارد خصوصية

بلغ رصيد هذا البند 284.825 ألف دينار في 31 ديسمبر 2018 مقابل 288.958 ألف دينار في 31 ديسمبر 2017 وتفصيله كالآتي :

بالآلاف الدنانير

البيانات	31 ديسمبر 2018	31 ديسمبر 2017
اقتراضات رقاعية وخاصة	170 178	178 700
موارد خصوصية	113 351	105 363
موارد الميزانية	37 971	38 962
موارد خارجية	75 380	66 401
فوائد على الاقتراضات الرقاعية	7 392	8 606
فوائد للدفع على الموارد الخارجية	974	1 824
مستحقات تابعة	388	388
تغطية مخاطر الصرف على الاقتراضات الرقاعية *	[7 458]	[5 923]
المجموع	284 825	288 958

(* تغطية مخاطر صرف العملات الأجنبية من قبل الصندوق الوطني للضمانات الذي تتصرف فيه الشركة التونسية لإعادة التأمين.

(أ) اقتراضات رقاعية وخاصة

(1) تفصيل الاقتراضات الرقاعية وخاصة حسب المدة المتبقية في 31 ديسمبر 2018

بالآلاف الدنانير

البيان	≤ 3 أشهر	[3 أشهر - سنة]	[سنة - 5 سنوات]	> 5 سنوات	المجموع
اقتراضات رقاعية وخاصة	21 211	13 591	101 766	33 610	170 178

تفصيل الاقتراضات الرقاعية وخاصة إلى اقتراضات طويلة المدى وقصيرة المدى إلى 31 ديسمبر 2018 :

بالآلاف الدنانير

البيان	الرصيد 2017/12/31	اقتراضات جديدة	تسديدات	إعادة تصنيف	الرصيد 2018/12/31
اقتراضات طويلة المدى	37 834	26 300	0	0	64 134
اقتراضات قصيرة المدى	140 866	34 822	0	0	106 044
المجموع	178 700		0		170 178

(ب) موارد خصوصية

تفصيل الموارد الخصوصية حسب المدة المتبقية في 2018/12/31

بالآلاف الدنانير

البيان	≤ 3 أشهر	[3 أشهر - سنة]	[سنة - 5 سنوات]	> 5 سنوات	المجموع
موارد خصوصية	801	268 6	38 940	66 748	113 351

تفصيل الموارد الخاصة إلى موارد طويلة المدى وقصيرة المدى إلى 2018/12/31 :

بالآلاف الدينانير

الرصيد 2018/12/31	إعادة تصنيف	تسديد	اقتراضات جديدة	الرصيد 2017/12/31	البيان
85 622	-7 304	0	14 129	78 797	موارد طويلة المدى
20 271	7 304	7 676	0	20 643	موارد قصيرة المدى
105 893	-	7 676	14 129	99 440	مجموع الموارد قبل التغطية
7 458	1 535			5 923	تغطية الموارد بالعملة الأجنبية
113 351				105 363	مجموع الموارد

إيضاح 5-12 - خصوم أخرى

بلغ رصيد هذا البند 984.290 ألف دينار في 31 ديسمبر 2018 مقابل 677.318 ألف دينار في 31 ديسمبر 2017 وتفصيله كالتالي :

بالآلاف الدينانير

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	البيانات
222 642	227 478	مدخرات للخصوم والأعباء (1)
25 902	32 316	مستحقات للدولة وأداءات وضرائب وديون (2) اجتماعية (2)
51 661	46 190	أوراق مالية لم يحل أجل خلاصها (3)
5 877	5 037	فوائد مؤجلة تكفلت بها الدولة
44 249	52 558	أعباء للدفع
2 692	2 832	دائون مختلفون
5 915	5 915	حسابات عالقة للتسوية
48 590	30 792	المقر الرئيسي والفروع والوكالات
136 446	257 720	حسابات تسوية للخصوم
114 918	206 192	قيم مقدمة للمقاصة الإلكترونية قيد الخلاص
0	98 518	فارق التحويل (4)
518	501	قروض أخرى
4 189	4 523	قروض للتسوية
13 719	13 718	فوائد للاستخلاص على الموارد الخصوصية
677 318	984 290	المجموع

(1) بلغت المدخرات للخصوم والأعباء التي كونها البنك في موفى السنة المحاسبية 2018 ما قدره 227.478 ألف دينار مقابل 222.642 ألف دينار في نهاية السنة المحاسبية 2017. وتغطي المدخرات المكونة المخاطر على العناصر خارج الموازنة والمخاطر المختلفة وتفصل كالتالي :

بالآلاف الدينانير

المدخرات في 31 ديسمبر 2018	إعادة إدراج وتصحيح	مخصصات للمدخرات	استعادة مدخرات	المدخرات في 31 ديسمبر 2017	البيانات
55 711	641	10 232	1 814	46 652	المدخرات للتعهدات بالإمضاء
66 055	-	4 272	22 374	84 157	المدخرات للمغادرة إلى التقاعد
105 712	-	17 960	4 081	91 833	المدخرات للمخاطر المختلفة
227 478	641	32 720	28 269	222 642	المجموع

(2) يفصل هذا الباب كما يلي :

بالآف الدينانير

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	البيانات
1 948	2 663	الأداء على القيمة المضافة
12 540	17 833	خصم على المورد
7 713	8 189	صندوق تعديل أسعار الصرف
	65	
3 701	3 566	متفرقات
25 902	32 316	المجموع

(3) يفصل هذا الباب كما يلي :

بالآف الدينانير

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	البيانات
1 072	1 185	أوراق مالية متوسطة الأجل لم يحل أجل خلاصها
0	0	أوراق مالية قصيرة الأجل لم يحل أجل خلاصها
4 384	4 399	أوراق مالية/فوائد متوسطة الأجل لم يحل أجل خلاصها
547	547	أوراق مالية لم يحل أجل خلاصها مقبولة عن طريق المقاصة
19 942	27 669	
25 716	12 390	
51 661	46 190	المجموع

إيضاح 5-13 - الأموال الذاتية

عند تاريخ إقفال الحسابات بلغ رأس المال 776.875 ألف دينار، وهو يتكون من 155.375.000 سهم بقيمة اسمية تساوي 5 دينار للسهم وهو مدفوع بالكامل. وتفصل العمليات على الأموال الذاتية للبنك كالتالي :

بالآف الدينانير

الرصيد في 31 ديسمبر 2018	النتيجة إلى 31 ديسمبر 2018	إدراجات أخرى	تخصيص نتيجة 2017	تغييرات محاسبية (1)	الرصيد قبل التخصيص في 31 ديسمبر 2017	البيانات
776 875	-	-	776 875	-	776 875	رأس المال
117 000	-	-	117 000	-	117 000	مخصصات الدولة
142 663	-	-	142 663	-	142 663	منح مرتبطة برأس المال
12 430	-	-	12 430	-	12 430	احتياطيات قانونية
49 479	-	-	49 479	-	49 479	احتياطيات تنظيمية
196 906	-	-	196 906	-	196 906	احتياطيات ذات صبغة خصوصية
9 974	-	-	9 974	-	9 974	احتياطيات لإعادة الاستثمار
9 596	-	461	9 135	-	9 135	احتياطيات للصندوق الاجتماعي
45 028	-	-	45 028	-	45 028	احتياطيات للمخاطر البنكية
5 509-	-	-	5 509-	-	5 509-	أسهم ذاتية
24 510	-	468-	24 978	-	24 978	أموال ذاتية أخرى (2)
50 485	-	52 246	1 761-	-	1 761-	نتائج مرحلة
626 122-	-	-	626 122-	13 988	640 110-	تغييرات محاسبية
66 863	66 863	51 778-	44 362	-	51 778	نتيجة السنة المحاسبية
870 178	66 863	461	802 853	13 988	788 865	المجموع

بمبلغ 117 مليون دينار مصحوبة بإمكانية إرجاعها في حال استعاد البنك توازنه المالي .

إيضاح 6 - إيضاحات متعلقة بجدول التعهدات خارج الموازنة

إيضاح 6-1 - خصوم محتملة

يفصل بند الخصوم المحتملة المتكون من "ضمانات وكفالات وضمانات أخرى مقدمة" و "اعتمادات مستندية" في 31 ديسمبر 2018 كالتالي :

بالآلاف الدنانير

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	البيانات
702 847	826 312	ضمانات وكفالات بأمر الحرفاء
579 857	547 286	ضمانات أخرى غير مشروطة أو قابلة للنقض أذنت بها البنوك
1 282 704	1 373 598	مجموع الضمانات والكفالات وضمانات أخرى مقدمة
437 308	336 794	اعتمادات مستندية ومصادقات على عمليات توريد
25 103	76 289	اعتمادات مستندية ومصادقات على عمليات تصدير
462 411	431 083	مجموع الاعتمادات المستندية
1 745 114	1 786 681	المجموع

إيضاح 6-2 - تعهدات تمويل مقدمة

بلغ رصيد بند "تعهدات التمويل المقدمة" في 31 ديسمبر 2018 ما قيمته 155.361 ألف دينار مقابل 146.086 ألف دينار في 31 ديسمبر 2017.

بالآلاف الدنانير

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	البيانات
143 277	154 502	تعهدات تمويل
2 809	859	تعهدات على السندات
146 086	155 361	المجموع

إيضاح 6-3 - ضمانات مقبولة

بلغ رصيد هذا البند 2.132.046 ألف دينار في موفى ديسمبر 2018، مقابل 1.679.044 ألف دينار في نهاية السنة المحاسبية 2017.

بالآلاف الدنانير

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	البيانات
579 856	547 287	ضمانات مقبولة من البنوك المنتصبة بالخارج
15 962	21 221	ضمانات مقبولة من البنوك والمؤسسات المالية المنتصبة بتونس
754 007	919 475	ضمانات مقبولة من الدولة ومؤسسات التأمين
329 219	644 063	ضمانات مقبولة من الحرفاء
1 679 044	2 132 046	المجموع

إيضاح 7 - إيضاحات متعلقة بقائمة النتائج

إيضاح 7-1 - فوائد ومدخيل مماثلة

ارتفعت الفوائد والمدخيل المماثلة إلى 622.188 ألف دينار في نهاية السنة المحاسبية 2018 مقابل 442.596 ألف دينار موفى ديسمبر 2017، وتفصيلها كما يلي :

جرى إعداد معطيات هذا البند بناء على بيانات غير محاسبية حددت بالاعتماد على مختلف إدارات البنك .

يتم إبراز الضمانات المقابلة والواردة من البنوك ضمن بند الخصوم المحتملة وبند الضمانات المقبولة من البنوك .

لا يتم أخذ الضمانات الفعلية المقدمة من قبل الحرفاء لتغطية المساعدات الممنوحة لهم بعين الاعتبار ضمن قائمة التعهدات خارج الموازنة .

بالآلاف الدينانير

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	البيانات
15 903	17 666	فوائد على المستحقات على المؤسسات البنكية والمالية
4 637	5 629	فوائد على قروض على السوق النقدية بالدينار
11 266	12 037	فوائد على قروض على السوق بالعملة الأجنبية
408 242	581 149	فوائد على المستحقات على الحرفاء
64 668	94 540	فوائد في شكل إيرادات على الحسابات المدينة
343 574	486 609	فوائد على المستحقات على الحرفاء
18 451	23 373	مدخيل مماثلة
442 596	622 188	المجموع

إيضاح 7-2 - عمولات (في شكل إيرادات)

بلغ رصيد هذا البند 91.151 ألف دينار في 31 ديسمبر 2018 مقابل 81.445 ألف دينار في 31 ديسمبر 2017. وتفصيل ذلك كالآتي :

بالآلاف الدينانير

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	البيانات
37 012	42 292	صكوك وأوراق مالية وتحويلات ومسك الحساب
681	492	عمليات على السندات
9 277	9 169	عمليات الصرف
1 775	2 463	عمليات التجارة الخارجية
40	30	كراء خزائن محصنة
14 660	17 479	دراسات
18 000	19 226	عمولات أخرى
81 445	91 151	المجموع

إيضاح 7-3 - أرباح على محفظة السندات التجارية والعمليات المالية

ارتفع رصيد هذا البند إلى 60.252 ألف دينار في 31 ديسمبر 2018 مقابل 59.695 ألف دينار في 31 ديسمبر 2017. وتفصيله كالآتي :

بالآلاف الدنانير

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	البيانات
منشور	معالج		
768	768	5 278	أرباح/خسائر صافية على سندات المعاملات
7 862	1 001	(8 343)	فوائد على سندات التوظيف (*)
66 746	28 668	25 880	أرباح/خسائر صافية على سندات التوظيف
29 258	29 258	37 437	أرباح صافية على عمليات الصرف
104 634	59 695	60 252	المجموع

(*) البيانات في علاقة بتغيير تقييم رفاع الخزينة القابلة للتنظير

إيضاح 4-7 - مداخيل محفظة سندات الاستثمار

بلغت المداخيل المسجلة ضمن هذا البند 72.587 ألف دينار في 31 ديسمبر 2018 مقابل 55.638 ألف دينار في موفى ديسمبر 2017، وهي تتوزع كالتالي :

بالآلاف الدنانير

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	البيانات
	أعيدت معالجتها		
9 527	9 527	7 609	فوائد ومداخيل مماثلة بعنوان سندات الاستثمار
	37 523	54 617	فوائد ومداخيل مماثلة على رفاع الخزينة القابلة للتنظير للاستثمار (*)
8 588	8 588	10 361	أرباح ومداخيل مماثلة على سندات المساهمات
18 115	55 638	72 587	المجموع

(*) ترتبط إعادة معالجة المعطيات في 31 ديسمبر 2017 بتغيير طريقة ترمين رفاع الخزينة القابلة للتنظير

تفصل الأرباح والمداخيل المماثلة المتعلقة بالمساهمات والمؤسسات مرتبطة والمؤسسات في 31 ديسمبر 2018 كالتالي :

بالآلاف الدنانير

المجموع	مؤسسات أخرى	مساهمات	مؤسسات شريكة	مؤسسات مرتبطة	البيان
9 461		4 784	3 365	1 312	أرباح
169		50	20	99	رسوم الحضور
731				731	مداخيل شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية
10 361		4 834	3 385	2 142	المجموع

إيضاح 5-7 - فوائد مدينة وأعباء مماثلة

ارتفعت هذه الفوائد، في نهاية السنة المحاسبية 2018 إلى 367.541 ألف دينار مقابل 252.243 ألف دينار في نهاية ديسمبر 2017، وتفصيل ذلك كما يلي :

بالآلاف الدنانير

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	البيانات
57 198	108 154	عمليات مع المؤسسات البنكية
178 624	245 622	عمليات مع الحرفاء
16 074	13 726	اقتراضات وموارد خصوصية
348	39	فوائد وأعباء أخرى
252 243	367 541	المجموع

إيضاح 7-6 - مخصصات للمدخرات ونتائج تصحيح قيم المستحقات والعناصر خارج الموازنة والخصوم

بالآلاف الدنانير

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	البيانات
106 631-	165 100-	مخصصات للمدخرات على تعهدات الحرفاء
88 468-	95 768-	مخصصات للمدخرات على الديون المشكوك في خلاصها
80 612-	96 084-	مخصصات للمدخرات الإضافية
-	26 106-	مخصصات للمدخرات الجماعية
155 401	123 079	استعادة مدخرات على ديون مشكوك في خلاصها
110 987	121 794	استعادة مدخرات إضافية
242	-	استعادة مدخرات جماعية على ديون غير مدرجة
263 560-	268 292-	ديون تم التفويت فيها للشركة التونسية لاستخلاص الديون وتم التخلي عنها
1 835-	4 430-	
61 215	80 707	ديون مدرجة في حساب الخسائر
37 949-	16 126-	استعادة الفوائد المعلقة على الديون المتخلي عنها والمفوت فيها
42 135-	17 960-	مخصصات للمدخرات على المخاطر والأعباء
	272 4-	مخصصات للمدخرات المرتبطة بالتطهير الاجتماعي
14 985-	20 349-	تعريفات ومعاشات مرتبطة بعملية التطهير الاجتماعي (*)
19 171	4 081	استعادة مدخرات على المخاطر والأعباء
-	22 374	استعادة مدخرات للمغادرة للتقاعد وعملية التطهير الاجتماعي
144 580-	181 226-	المجموع

(*) البيانات في 31 ديسمبر 2017 تمت إعادة معالجتها من أجل المقارنة

إيضاح 7-7 - مخصصات للمدخرات ونتائج تصحيح قيم محفظة الاستثمار

يتوزع رصيد هذا الحساب، في موفى ديسمبر 2018، كما يلي :

بالآلاف الدنانير

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	البيانات
13 061-	886-	مخصصات للمدخرات على انخفاض قيمة محفظة الاستثمار
1 309-	1 866-	مخصصات للمدخرات على الأموال المتصرف فيها
945	2 407	فائض أو نقص قيمة التفويت في محفظة الاستثمار
50-	-	خسائر على أموال شركات الاستثمار ذات رأس مال التنمية
1 759	8 026	استعادة مدخرات على انخفاض قيمة محفظة الاستثمار
-	- 4 427	خسائر على سندات المساهمة
1 689	574	استعادة مدخرات على الأموال المتصرف فيها
10 423-	3 828	المجموع

إيضاح 7-8 - إيرادات استغلال أخرى

بلغ رصيد هذا البند 7.881 ألف دينار في 31 ديسمبر 2018 مقابل 6.856 ألف دينار في 31 ديسمبر 2017 ويفصل كالاتي :

بالآلاف الدنانير

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	البيانات
963	1 111	مداخيل البناءات
5 709	6 736	فوائد على القروض للأعوان
185	34	إيرادات أخرى ثانوية
6 856	7 881	المجموع

إيضاح 7-9 - مصاريف الأعوان

بلغت مصاريف الأعوان 143.341 ألف دينار في 31 ديسمبر 2018 مقابل 141.520 ألف دينار في 31 ديسمبر 2017، وتفصيلها كالاتي :

بالآلاف الدنانير

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2017 مصرح بها	31 ديسمبر 2018	البيانات
108 322	123 306	110 093	أجور الأعوان (*)
31 119	31 119	31 251	الأعباء الاجتماعية
2 079	2 079	1 997	أعباء أخرى مرتبطة بالأعوان
141 520	156 505	143 341	المجموع

(*) البيانات المعاد معالجتها من أجل المقارنة

إيضاح 7-10 - تكاليف الاستغلال العامة

بلغت تكاليف الاستغلال العامة 66.511 ألف دينار في موفى ديسمبر 2018 مقابل 42.096 ألف دينار في 31 ديسمبر 2017، وتفصيلها كالاتي :

بالآلاف الدنانير

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	البيانات
3 455	3 573	كراء
10 932	10 473	عمليات صيانة وإصلاح موكولة للغير
8 067	8 571	أشغال من إنجاز الغير
	18 500	مصاريف وأقساط تأمين
414	558	المساهمة في صندوق الضمانات والودائع
2 185	2 762	تكاليف أخرى
1 399	1 277	أداءات وضرائب
1 887	1 915	إمدادات للمؤسسة
802	1 413	أجور وأتعاب وسطاء وخبراء ومحامين
757	458	مصاريف نقل وتنقل الأعوان
12 198	17 011	مصاريف مختلفة للتسيير
42 096	66 511	المجموع

إيضاح 7-11 - رصيد الربح/الخسارة المتأتي من العناصر العادية الأخرى

بلغ رصيد الربح/الخسارة المتأتي من العناصر العادية الأخرى 11.501 ألف دينار في 31 ديسمبر 2018 مقابل 2.280 ألف دينار في 31 ديسمبر 2017 ويفصل كالتالي :

بالآلاف الدنانير

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	البيان
3 499	15 036	أرباح متأتية من العناصر العادية الأخرى
1 071	-	- زيادة قيمة التفويت
1 013	1 259	- منحة ضرائب التدريب المهني "TFP"
1 415	13 777	- مرابيح أخرى
1 219-	3 535-	خسائر متأتية من العناصر العادية الأخرى
2 280	11 501	المجموع

إيضاح 7-12 - الأداء على الشركات

بلغ الأداء على الشركات بعنوان السنة المحاسبية 2018 ما قيمته 25.800 ألف دينار مقابل 1.351 ألف دينار في 31 ديسمبر 2017.

بالآلاف الدنانير

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	البيانات
17 828-	73 714	النتيجة الضريبية
1 351	25 800	الأداء على الشركات

يعادل الأداء على الشركات في 31 ديسمبر 2017 النسبة الدنيا - أبرزت إبداعات وسحوبات الحرفاء تدفقا صاف إيجابي للأداءات. بـ 399.532 ألف دينار.

إيضاح 8 - إيضاحات متعلقة بجدول التدفقات النقدية - أبرزت اقتناءات/ تفويت في سندات التوظيف تدفقا صاف إيجابي بـ 139.045 ألف دينار.

إيضاح 8-1 - التدفقات النقدية الصافية المخصصة لأنشطة الاستغلال - بلغت المبالغ المسددة للأعوان ودائنون آخرون 151.081 ألف دينار.

- أبرزت أنشطة الاستغلال خلال السنة المحاسبية 2018 تدفقا نقديا صاف سلبي بـ 528.001 ألف دينار. بلغت التدفقات النقدية الأخرى لأنشطة الاستغلال وضعية دفعات صافية بـ 268.241 ألف دينار.

إيضاح 8-2 - التدفقات النقدية الصافية المخصصة لأنشطة الاستثمار

أبرزت أنشطة الاستثمار خلال السنة المحاسبية 2018 تدفقا صاف سلبي بـ 91.658 ألف دينار.

- وتفصل أهم التغيرات كالتالي:

- سجلت إيرادات الاستغلال المقبوضة فائضا بـ 435.447 ألف دينار مقارنة بأعباء الاستغلال المدفوعة.

- أبرزت القروض والتسديدات على القروض للحرفاء تدفقا صاف سلبي بـ 1.195.757 ألف دينار.

إيضاح 3-8 - التدفقات النقدية الصافية المخصصة لأنشطة التمويل

أبرزت أنشطة التمويل خلال السنة المحاسبية 2018 تدفقا نقديا صاف سلبي بـ 2.937 ألف دينار.

إيضاح 4-8 - السيولة وما يعادلها

بلغ رصيد السيولة وما يعادلها -1.398.184 ألف دينار في 31 ديسمبر 2018 مقابل -775.588 ألف دينار في 31 ديسمبر 2017، وتفصيله كالآتي :

بالآلاف الدنانير

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	البيانات
47 063	73 507	الخزانة ومركز الصكوك البريدية واستعادة السيولة
1 018 023-	1 501 538-	البنك المركزي التونسي
70 162	7 264	بنوك ومؤسسات متخصصة
100 155	22 053	قروض واقتراضات من السوق النقدية
25 056	530	سندات المعاملات
775 588-	1 398 184-	المجموع

التقرير العام لمراقبي الحسابات حول القوائم المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018

أ. التقرير حول القوائم المالية السنوية

1. الرأي المتحفظ

تنفيذا لمهمة مراقبة الحسابات التي أسندت إلينا، قمنا بالتدقيق في القوائم المالية للشركة التونسية للبنك المرفقة والتي تتكون من الموازنة المختومة في 31 ديسمبر 2018 وجدول التعهدات خارج الموازنة وقائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذات التاريخ، وكذلك ملخص لأهم الطرق المحاسبية والمذكرات الإيضاحية الأخرى.

وفي رأينا، وباستثناء انعكاسات التحفظات الواردة بالفقرة "أساس الرأي المتحفظ" فإن القوائم المالية المرفقة تعبر بصورة حقيقية وعادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، عن المركز المالي للشركة التونسية للبنك كما في 31 ديسمبر 2018 ونتيجة نشاطها وتدفعاتها النقدية للسنة المنتهية بذات التاريخ وفقا للمبادئ المحاسبية المعتمدة بالبلاد التونسية.

2. أساس الرأي المتحفظ

قمنا بعملية التدقيق طبقا للمعايير الدولية للتدقيق والمعمول بها في تونس. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها ضمن تقريرنا، في فقرة "مسؤوليات مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية". ونحن مستقلون عن البنك طبقا لقواعد السلوك الأخلاقي وأداب المهنة المعتمدة في البلاد التونسية ذات الصلة بمراجعتنا القوائم المالية. كما وفيها أيضا بمتطلبات قواعد السلوك الأخلاقي وأداب المهنة الأخرى طبقا لتلك القواعد.

ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا المتحفظ.

1.2 مثلت النقاط التالية حدًا لأعمال التدقيق :

- النقائص المرتبطة بنظام الرقابة الداخلية للبنك والتي تشمل المساقات والإجراءات ذات العلاقة بمعالجة المعلومات المالية وإعداد القوائم المالية. نذكر على وجه الخصوص تبرير وتأكد التدفقات والعمليات المالية، ضبط جدول التعهدات،

المحاسبة الفرعية للإيرادات وتسجيل المعاملات بالعملية الأجنبية.

- غياب محاسبة متعددة العملات مستقلة تمسك حسب نظام مزدوج مما لا يمكن من تحديد تأثير العمليات بمختلف العملات الأجنبية على نتيجة السنة المالية وتقييم تعرض البنك لمخاطر الصرف.

2.2 مثلما هو مبين بالإفصاحات عدد 1.5، 2.5، 8.5 و 9.5، تحتوي كل من بنود "خزائن وأموال لدى البنك المركزي التونسي، صكوك بريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية" و "مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية" و "البنك المركزي التونسي وصكوك بريدية" و "ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية" على جملة من المبالغ القديمة العالقة تخصّ بالأساس حساب البنك المركزي بالدينار والعملية الأجنبية وكذلك حسابات المراسلين بالعملية الأجنبية.

كما ان بعض الحسابات على مستوى "الأصول الأخرى" و "الخصوم الأخرى" تحتوي على أرصدة قديمة ومبالغ معلقة تخصّ بالأساس الحسابات الداخلية بين فروع البنك (بالدينار والعملية الأجنبية).

وعليه، فإنه لا يمكننا تأكيد خلو هذه الأرصدة من أخطاء جوهرية ناتجة عن أخطاء أو عن عمليات غير سليمة. كما لا يمكننا تقييم تأثير التعديلات المحتملة على الأموال الذاتية للبنك.

3.2 يفتقر البنك لمحاسبة عادلة و شاملة خاصة بالتعهدات خارج الموازنة. حيث أنه تم الاعتماد على تصاريح الهياكل الداخلية للبنك لإعداد جدول التعهدات خارج الموازنة باستثناء الضمانات والكفالات.

و عليه، فإننا نندي تحفظا بخصوص عدالة و شمولية قائمة التعهدات خارج الموازنة.

4.2 تجاوزت التعهدات المسجلة محاسبيا ضمن بنود تعهدات الحرفاء "AC3"، الأصول الأخرى "AC7" والتعهدات خارج

الإجراءات المعتمدة

بناءً على المناقشات التي أجريناها مع الإدارة وعلى تقييمنا لإجراءات الرقابة في البنك، قمنا بفحص طريقة تقييم المخاطر الخاصة بالطرف المقابل وتكوين المدخرات اللازمة بعد الأخذ بعين الاعتبار للضمانات التي تم الحصول عليها من طرف الحرفاء. وتعتمد عملية تصنيف التعهدات أساساً على أقدمية المستحقات.

وشملت أعمال المراقبة التي قمنا بها أساساً :

- مقارنة بين التعهدات المسجلة محاسبياً وبين التعهدات المصرح بها للبنك المركزي التونسي، التي تمثل أساس احتساب المدخرات المستوجبة ؛
- تقييم طريقة التصنيف المعتمدة من طرف البنك ومطابقتها لمتطلبات البنك المركزي ؛
- تقييم نجاعة النظام فيما يتعلق بتغطية المخاطر و تأجيل الفوائد ؛
- تقييم ملائمة المعايير النوعية المعتمدة في تصنيف التعهدات ومراقبة سلوكيات الحرفاء خلال فترة 2018 ؛
- فحص الضمانات المقبولة في تقييم المدخرات وتقييم كفاية الفرضيات المعمول بها ؛
- التثبت من طريقة احتساب المدخرات الفردية والمدخرات الجماعية والمدخرات الإضافية و مطابقتها للقوانين الجاري بها العمل ؛
- التثبت من الأخذ بعين الاعتبار للتعديلات المقترحة.

2.3 تسجيل الفوائد والعمولات

مسألة التدقيق الأساسية

بلغت إيرادات القروض والعمولات المسجلة ضمن نتائج سنة 2018 مبلغاً قدره 713 مليون دينار.

الموازنة "HB" التعهدات المصرح بها للبنك المركزي التونسي، التي تمثل أساس احتساب المدخرات المستوجبة، وذلك بمبلغ قدره 2 مليون دينار.

من ناحية أخرى، لم يقع التصريح للبنك المركزي التونسي ببعض التعهدات منها تعهدات التمويل غير المستخدمة

وأوراق الخزينة المدعمة. وهو ما قد يؤثر على المدخرات المستوجبة بعنوان تعهدات الحرفاء.

3. مسائل التدقيق الأساسية

إن مسائل التدقيق الأساسية هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ولا نقدم رأياً منفصلاً في تلك المسائل. وتمثل النقاط التالية، وفقاً لحكمنا المهني، مسائل للتدقيق الأساسية التي وجب الإبلاغ عنها في تقريرنا :

1.3 تقييم مخاطر القروض وتغطية التعهدات

مسألة التدقيق الأساسية

بلغت المستحقات كما في 31 ديسمبر 2018 ما قدره 10 904 مليون دينار وتم تكوين مدخرات لتغطية المخاطر بما قدره 1 308 مليون دينار كما بلغت الفوائد المؤجلة 616 مليون دينار.

مثلما هو مبين بالإفصاح ع-3.1 دد " التقييد المحاسبي للتعهدات والمداخيل المتعلقة بها"، يقوم البنك بتقييم التعهدات وتكوين المدخرات لتغطية المخاطر عند إعتبار أن الشروط المنصوص عليها ضمن منشور البنك المركزي ع-24 دد لسنة 1991 كما تم إتمامه وتنقيحه بالنصوص اللاحقة قد توفرت.

ونظراً لتعرض البنك لمخاطر القروض التي يعتمد في تقييمها على معايير كمية ونوعية تتطلب درجة عالية من التقدير وقد اعتبرنا أن تصنيف التعهدات وتقييم المدخرات والفوائد المؤجلة تمثل مسألة أساسية في التدقيق.

وبالنظر للطبيعة الجوهرية للقيمة الجارية لرقاع الخزينة القابلة للتنظير والإعتماد على فرضيات مرتبطة بنوايا هياكل الإدارة والحوكمة بالبنك فيما يتعلق بتخصيص هذه السندات، اعتبرنا أنّ تسجيل محفظة رقااع الخزينة القابلة للتنظير وتقييمها من النقاط الأساسية في تدقيقنا.

الإجراءات المعتمدة

لقد قمنا بتقييم نظام الرقابة الداخليّة للبنك والمتعلق بتسجيل محفظة السندات وتقييمها وشملت أعمال المراقبة التي قمنا بها أساسا :

- الامتثال لأحكام المعيار المحاسبي رقم 25 المتعلق بمحفظة الأسهم في المؤسسات البنكية ؛
- تقييم سياسة السيولة بالبنك وتأييدها مع توجهات البنك في تسجيل سندات الخزينة وتوظيفها خلال السنوات الماضية ؛
- تقييم معايير تصنيف محفظة السندات وموثوقية نماذج التقييم المطبقة ،
- التثبت من المعلومات الواردة في الإيضاحات حول القوائم المالية.

4. ملاحظات ما بعد الرأي

بدون التأثير على رأينا الذي أبديناه سالفا، نلفت إنتباهكم للنقاط التالية :

1. كما هو مبيّن بالإفصاح عدد 1.4، قام البنك بتعديل طريقة تقييم وعرض رقااع الخزينة القابلة للتنظير وتمت معالجة القوائم المالية لسنة 2017 بهدف تمكين المقارنات.
2. عملا بأحكام القانون عدد 17 لسنة 2012 المؤرخ في 21 سبتمبر 2012، قامت الشركة التونسية للبنك بتسجيل إعتماد بإسم الدولة بمبلغ قدره 117 مليون دينار ضمن الأموال الذاتية يكون غير قابل للإرجاع حتى يستعيد البنك توازنه المالي.

ويمثل إدراج الفوائد والعمولات مسألة أساسية في التدقيق بسبب أهمية هذا البند ونظرا للنقائص المرتبطة بالنظام المعلوماتي.

الإجراءات المعتمدة

في إطار مهمة التدقيق، شملت أعمال الرقابة التي قمنا بها أساسا :

- تقييم السياسات والإجراءات والضوابط في الاعتراف بالإيرادات وتسجيلها؛
- تقييم لنظام المعلومات باعتبار الإدماج الآلي للإيرادات ضمن المحاسبة؛
- التثبت من امتثال البنك لأحكام المعيار المحاسبي عدد 24د والمتعلق "بالتعهدات والإيرادات ذات الصلة في المؤسسات البنكية" في ما يتعلق باحتساب الإيرادات و فصل السنوات المحاسبية؛
- تطبيق إجراءات تحليلية بشأن تطور الفوائد والعمولات ؛
- التثبت من موثوقية الطرق المعتمدة في تأجيل الفوائد؛
- التثبت من المعلومات الواردة في الإيضاحات حول القوائم المالية.

3.3 قواعد تسجيل رقااع الخزينة القابلة للتنظير وطرق عرضها

مسألة التدقيق الأساسية

يعتمد تصنيف رقااع الخزينة القابلة للتنظير ضمن محفظة سندات الاستثمار أو ضمن محفظة السندات التجارية على سياسة السيولة المتبعة من طرف البنك .

بلغت قيمة رقااع الخزينة القابلة للتنظير كما في 31 ديسمبر 2018 ما قيمته 1 114 مليون دينار. وقد أدى تطبيق سياسة السيولة للبنك إلى عرض ما قدره 309 مليون دينار ضمن محفظة السندات التجارية "AC4" وعرض جزء آخر بقيمة 805 مليون دينار ضمن محفظة سندات الاستثمار "AC5".

3. تشمل أصول البنك ما قيمته 27 مليون دينار بعنوان مستحقات وقع إعادة جدولتها ومستحقات تكفلت الدولة بإرجاعها لمدة بين 20 و25 سنة بدون فوائد وذلك في إطار قانون المالية لسنة 1999.

4. تم تقديم دعوى قضائية ضد البنك في عام 2011 من قبل السيد BRUNO POLI لاستعادة رقاغ الخزينة سلمت لـ BNDT. بتاريخ 29 أكتوبر 2015. صدر حكم قضائي ابتدائي، تم تدعيمه إستئنافياً، ضد البنك وإدائته بإعادة هذه الرقاغ أو دفع ما قيمته 7 مليون دولار. تمت إحالة الملف للتعقيب مع وقف تنفيذ تأمين المبلغ. واعتماداً على رأي المحامي المسؤول عن القضية فإن البنك غير معرض لأية مخاطر.

5. بداية من 1 ديسمبر 2018، قررت لجنة إنقاذ البنوك والمؤسسات المالية المتعثرة تجسيم إجراءات إنقاذ البنك الفرنسي التونسي «BFT» والتي تمتلك فيها الشركة التونسية للبنك ما قدره 78.18% وذلك عملاً بأحكام القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 و الأمر الحكومي عدد 189 لسنة 2017 المؤرخ في 1 فيفري 2017.

5. تقرير التصرف

إن تقرير التصرف هو من مسؤولية مجلس الإدارة. إن رأينا حول القوائم المالية لا يشمل تقرير التصرف المعد من طرف مجلس الإدارة ونحن لا نبدي أي تأكيد عليه بأي شكل من الأشكال.

وفقاً للمعايير المهنية المعتمدة بالبلاد التونسية، والمنصوص عليها بأحكام الفصل 266 من مجلة الشركات التجارية، تقتصر مسؤوليتنا في التحقق من دقة المعلومات حول حسابات البنك المضمنة بتقرير مجلس الإدارة بالرجوع إلى البيانات الواردة بالقوائم المالية. وفي هذا الصدد تتمثل أعمالنا في قراءة تقرير التصرف ومن ثم القيام بتقييم ما إذا كان هناك تعارض جوهري بينه وبين القوائم المالية أو المعلومات التي توصلنا إليها أثناء التدقيق، أو ما إذا كانت تبدو أنها تتضمن أخطاء جوهرية بصورة أو بأخرى. وإن استنتجنا استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها على أن هناك أخطاء جوهرية، فإننا ملزمون ببيان هذه الحقائق في تقريرنا.

ليست لنا ملاحظات في هذا الشأن.

6. مسؤولية الإدارة و مجلس الإدارة في إعداد وعرض القوائم المالية

إن الإدارة ومجلس الإدارة يتحملان مسؤولية إعداد القوائم المالية وعرضها العادل، طبقاً لنظام المحاسبة للمؤسسات بتونس، كما تشمل المسؤولية وضع الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من خطأ جوهري سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة ومجلس الإدارة لهما مسؤولية تقييم قدرة البنك على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لتصفية البنك أو إيقاف عملياته، أو أنه ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك. ويرجع لأعضاء مجلس الإدارة الإشراف على مساقات الإفصاح المالي في البنك.

7. مسؤوليات مراقبي الحسابات عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من خطأ جوهري سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقبي الحسابات الذي يتضمن رأينا. ويعتبر التأكيد المعقول مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً كلياً أن المراجعة التي تم القيام بها طبقاً لمعايير المراجعة المعتمدة ستكشف دائماً عن خطأ جوهري عندما يكون موجوداً.

ويمكن أن تنشأ الأخطاء عن إحتيال أو خطأ. وتعد جوهرية إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة طبقاً لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة بتونس، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني في جميع مراحل المراجعة. وعليناً أيضاً:

II. تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

في إطار مهمة المراجعة المزدوجة، قمنا بالفحوصات الخصوصية المنصوص عليها بالمعايير المعتمدة من هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية وطبقا للنصوص القانونية والترتيبية المعمول بها :

1. فعالية نظام الرقابة الداخلية

قمنا، طبقا لمقتضيات الفصل 266 من مجلة الشركات التجارية والفصل 3 من القانون عدد 94-117 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 كما تم تنقيحه بالقانون عدد 2005-96 بتاريخ 18 أكتوبر 2005، بفحص إجراءات الرقابة الداخلية المتعلقة بمعالجة المعلومة المحاسبية واعداد القوائم المالية. وفي هذا الصدد، نذكر أن المسؤولية عن تصميم وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية وكذلك المراقبة الدورية لفعاليتها وكفاءته تقع على عاتق الإدارة ومجلس الإدارة.

وقد أشرنا ضمن تقريرنا الى بعض النقائص والتي تشمل على وجه الخصوص المساقات والإجراءات ذات العلاقة بمعالجة المعلومات المالية وإعداد القوائم المالية.

2. مسك حسابات الأسهم

عملا بأحكام الفصل 19 من الأمر عدد 2827 لسنة 2001 المؤرخ في 20 نوفمبر 2001، قمنا بالتحريات اللازمة فيما يتعلق بمسك حسابات الأسهم الصادرة عن البنك . وترجع مسؤولية السهر على احترام النصوص القانونية لإدارة البنك .

ليس لدينا ملاحظات بهذا الخصوص .

3. المساهمات المزدوجة

طبقا لمقتضيات الفصل 466 من مجلة الشركات التجارية لا يمكن لشركة أسهم أن تمتلك مساهمات في شركة أسهم أخرى تكون مساهمة في رأس مالها بنسبة تفوق عشرة في المائة. خمس شركات

- تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية وتقديرها سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة استجابة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظرا لأن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للبنك .

- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

- استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة للقاعدة المحاسبية المتعلقة بمواصلة النشاط، واستنادا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك ريبه جوهري ذات علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة البنك على مواصلة النشاط. وإذاً خالصنا إلى وجود ريبه جوهري، يكون مطلوباً منا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، يتم تعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا . ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف مواصلة النشاط .

- تقييم العرض الشامل، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً .

- لقد أبلغنا الإدارة والمكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أية أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية اكتشفناها خلال المراجعة.

4. وضعية الصرف

ضمن مجمع الشركة التونسية للبنك تمتلك، في 31 ديسمبر 2018، 296 794 سهما في رأس مال البنك.

بالرجوع إلى الفصل 5 من منشور البنك المركزي التونسي عدد 08-97، لم تتمكن من تقييم وضعية الصرف الراجعة للبنك وذلك بسبب غياب مسك محاسبة متعددة العملات وفقا للمعيار المحاسبي عدد 23.

وتحرم هذه الشركات من حقها في التصويت المرتبط بمساهمتها خلال الجلسة العامة العادية التي ستصادق على القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2018.

تونس، في 4 أبريل 2019

مراقبي الحسابات

سمير العبيدي



فتحي السعيدي



التقرير الخاص لمراقبي الحسابات حول القوائم المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018

2. بمقتضى قرارات وزير المالية الممضاة بتاريخ 2 أبريل 2019، إنتفعت الشركة التونسية للبنك بمجموع ضمانات من طرف الدولة، المساهم الرئيسي، وذلك لتغطية التزامات بعض الشركات العمومية كما في 31 ديسمبر 2018 (يتم تجديدها سنويا). بلغت هذه الضمانات 66.200 مليون دينار.

3. بمقتضى قرار وزير المالية الممضين بتاريخ 28 ماي 2018 و29 أوت 2018، إنتفعت الشركة التونسية للبنك بمجموع ضمانات من طرف الدولة، المساهم الرئيسي، وذلك لتغطية التزامات شركتين عموميتين. بلغت هذه الضمانات 39.900 مليون دينار.

4. بمقتضى مراسلة بتاريخ 4 أبريل 2019، تم التجديد في ضمان الدولة الذي إنتفعت به الشركة التونسية للبنك طبقا لاتفاقية ضمان الدولة الممضاة إثر اجتماع وزاري بتاريخ 2 جوان 2011. قام البنك بمقتضى هذا الضمان بإقراض الشركة الفرعية البنك الفرنسي التونسي مبلغ 70 مليون دينار لمدة 14 يوما قابلة للتجديد و بنسبة فائدة قدرها 7.75%.

5. قامت الشركات التابعة وأعضاء مجلس الإدارة بالاكتمال في القرض الرقاعي الخاص الذي أصدره البنك سنة 2018 وقدره 30 مليون دينار يتم خلاصه على مدة خمس سنوات بنسبة فائدة قدرها 9.25%.

تنوزع المبالغ الجارية والفوائد موفى ديسمبر 2018 كالآتي :

الشركة	الصلة	المبلغ المكتتب	الصنف	مبلغ الفائدة
الشركة التونسية للتأمين و إعادة التأمين	عضو مجلس إدارة	5 000 000	A	5 255
الشركة المالية سوفي ايلان	شركة تابعة	1 000 000	A	1 051
شركة الإستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك	شركة تابعة	1 000 000	A	1 051
شركة الإستثمار ذات رأس مال التنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك	شركة تابعة	500 000	A	-
المالية لمجموعة الشركة التونسية للبنك	شركة تابعة	500 000	A	-
السيد عبد القادر الحمروني(*)	عضو مجلس إدارة	6 200 000	A	-
المجموع بالدينار		14 200 000		7 357

(*) : قدم استقالته بتاريخ 13 ديسمبر 2018.

6. بلغ قائم الودائع المكتتبه خلال سنة 2018 من طرف الشركات التابعة وذات الصلة وأعضاء مجلس الإدارة في موفى ديسمبر 2018 ما قدره 9.953 مليون دينار موزعة كما يلي :

طبقا لمقتضيات الفصل 62 من القانون عدد 48-2016 بتاريخ 11 جويلية 2016 المتعلق بالبنوك و المؤسسات المالية و الفصول ع200 عدد و ع475 عدد من مجلة الشركات التجارية، نعرض عليكم في ما يلي الإتفاقيات المنصوص عليها بالفصول المذكورة أعلاه.

تتمثل مسؤوليتنا في التأكد من إحترام الإجراءات القانونية الخاصة بالتراخيص و المصادقات على هذه الإتفاقيات و العمليات و من صحة ترجمتها بالقوائم المالية. و ليس من مهامنا البحث المعمق عن وجود مثل هذه الإتفاقيات و العمليات وإنما إحاطتكم علما بخصوصياتها و شروطها الأساسية من خلال المعلومات التي وقع مدنا بها أو التي أمكن لنا الحصول عليها أثناء القيام بأعمال المراجعة و ذلك دون إبداء الرأي حول جدوى هذه الإتفاقيات و العمليات، حيث يرجع لكم النظر في تقييم المصلحة الناتجة عن إبرامها أو إنجازها وذلك لغرض المصادقة عليها.

أ. العمليات المتعلقة بالاتفاقيات المبرمة خلال سنة 2018

1. أبرمت الشركة التونسية للبنك مع الشركة الفرعية الشركة التونسية لاستخلاص الديون اتفاقية تتعلق بالتفويت في قسط من القروض وذلك بمبلغ إجمالي قدره 115.593 مليون دينار. تمت هذه العملية بالدينار الرمزي.

الشركة	النوعية	تاريخ الاكتتاب	تاريخ الخلاص	الرصيد بالدينار	نسبة الفائدة
السيد عبد القادر الحمروني(*)	إيداعات لأجل	2018/09/27	2019/09/23	1 250 000	10.75%
سيكاف المستثمر	إيداعات لأجل	2018/05/23	2020/06/01	70 000	9%
سيكاف المستثمر	إيداعات لأجل	2018/10/19	2020/11/05	200 000	10%
شركة القطب التنموي المنستير الفجة	إيداعات لأجل	2018/11/21	2019/02/17	4 000 000	8.02%
سيكاف المستقبل	إيداعات لأجل	2018/11/08	2019/12/11	25 000	10%
سيكاف المستقبل	إيداعات لأجل	2018/10/19	2020/11/07	200 000	10%
المالية لمجموعة الشركة التونسية للبنك	إيداعات لأجل	2018/12/03	2019/03/03	1 000 000	10%
المالية لمجموعة الشركة التونسية للبنك	إيداعات لأجل	2018/12/31	2019/03/31	1 500 000	10.25%
شركة الإستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك	إيداعات لأجل	2018/05/31	2019/04/11	1 208 000	1%
الدخيلة	شهادت إيداع	2018/12/25	2019/01/05	500 000	9.5%
المجموع بالدينار					9 953 000

(*) : قدم استقالته بتاريخ 13 ديسمبر 2018.

II. العمليات المتعلقة بالاتفاقيات المبرمة خلال السنوات السابقة

يتم خلاصهم على مدة سبع سنوات مع سنتي إمهال بنسبة فائدة قدرها 6.15% وقامت بشراء ما قدره 0.756 مليون دينار يتم خلاصهم على مدة خمس سنوات مع سنة إمهال بنسبة فائدة قدرها 5.95%. ويبلغ المبلغ الجاري لهذا القرض ما قيمته 42.174 مليون دينار.

5. قامت الشركة التونسية للبنك بإقراض الشركة الفرعية البنك الفرنسي التونسي مبلغ 2.740 مليون دولار ما يعادله 8.205 مليون دينار.

6. قامت الشركة التونسية للبنك بتاريخ 18 أكتوبر 2016 باكتتاب مبلغ 16 مليون أورو أي ما يعادله 39.560 مليون دينار في القرض الرقاعي المشروط الخاص الذي أصدره البنك الأجنبي التونسي، شركة تابعة، وقد انتفع البنك بضمان الدولة لتغطية خطر عدم الخلاص بمقتضى قرار وزير المالية بتاريخ 17 أكتوبر 2016.

بتاريخ 26 ماي 2017 و 28 مارس 2018، قامت الشركة التونسية للبنك بتحويل 6 مليون أورو و 3 مليون أورو من هذا القرض إلى مساهمة في رأس مال البنك الأجنبي التونسي، أي ما يعادل 22.253 مليون دينار. ويبلغ المبلغ الجاري لهذا القرض كما في 31 ديسمبر 2018 ما قيمته 7 مليون أورو أي ما يعادل 17.308 مليون دينار.

7. قامت الشركات التابعة وأعضاء مجلس الإدارة قبل سنة 2018 بالاكتتاب في القرض الرقاعي الخاص الذي أصدره البنك سنة

1. عملا بأحكام القانون عدد 17 لسنة 2012 المؤرخ في 21 سبتمبر 2012، قامت الشركة التونسية للبنك، خلال سنة 2011، بتسجيل اعتماد بإسم الدولة بمبلغ قدره 117 مليون دينار ضمن الأموال الذاتية يكون غير قابل للإرجاع حتى يستعيد البنك توازنه المالي.

2. قام البنك بإبرام عدة اتفاقيات تصرف في صناديق موارد الميزانية (موارد راجعة للدولة) مع الدولة التونسية (تمول هذه الصناديق المنح الغير قابلة للاسترداد، المنح والقروض) ويتقاضى البنك مقابل ذلك عدة عمولات.

بلغ رصيد هذه الموارد نهاية سنة 2018 ما قيمته 38.008 مليون دينار مقابل 38.962 مليون دينار نهاية سنة 2017.

3. بمقتضى قرارات وزير المالية الممضاة قبل سنة 2018، إنتفعت الشركة التونسية للبنك بمجموع ضمانات من طرف الدولة، المساهم الرئيسي، وذلك لتغطية التزامات بعض الشركات العمومية. بلغت هذه الضمانات 343.636 مليون دينار.

4. قام البنك قبل سنة 2018 باكتتاب مبلغ 70 مليون دينار في القرض الوطني الذي أصدرته الدولة التونسية، المساهم الرئيسي،

2017 وبما قدره 12,240 مليون دينار يتم خلاصه على مدة خمس سنوات بنسبة فائدة قدرها 7.5% .
تتوزع المبالغ الجارية والفوائد موفى ديسمبر 2018 كالآتي :

الشركة	المبلغ المكتتب	الرصيد	مبلغ الفائدة
الشركة المالية سوفي ايلان	300 000	240 000	34 681
شركة الإستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك	1 000 000	1 000 000	127 430
السيد عبد القادر الحمروني(*)	10 000 940	8 000 752	1 694 246
المجموع بالدينار	12 000 240	9 000 992	1 805 426

(*) : قدم استقالته بتاريخ 13 ديسمبر 2018.

8. بلغت الأرصدة البنكية بعنوان الحسابات الجارية للشركات التابعة وذات الصلة نهاية سنة 2018 مجموع 11,325 مليون دينار تتوزع كالآتي :

الشركة	الأرصدة
الدخيلة	126 787
الشركة التونسية لاستخلاص الديون	5 767 423
المالية للشركة التونسية للبنك	2 020 836
عقارية الشارع	1 894 341
شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية	61 974
شركة الإستثمار ذات رأس مال التنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك	960 303
البنك الفرنسي التونسي	226 497
الشركة العامة للبيع	32 970
الوسائل العامة	102 357
الشركة التونسية للمراقبة فريتاس	87 638
شركة القطب التنموي المنستير الفجة	87 346
سيكاف المستقبل	8 317
شركة السلامة والحراسة	4 929
سيكاف المستثمر	2 577
الشركة المالية سوفي ايلان	19 654
المجموع بالدينار	11 027 325

9. قامت الشركة التونسية للبنك بإبرام اتفاقيات حسابات جارية مع الشركات التابعة لها. بلغ رصيد هذه الحسابات في 31 ديسمبر 2018 ما قدره 73,878 مليون دينار موزعة كالآتي :

الشركة	الرصيد بتاريخ 31 ديسمبر 2018	نسبة الفائدة	الفوائد
الشركة التونسية لاستخلاص الديون	44 583	TMM+0,5%	3 559
ACTIVHOTELS	12 800	TMM+2%	-
عقارية الشارع	12 500	2%	-
عقارية الشارع - تسبقة على الحساب	3 995	بدون فوائد	-
المجموع بالألف دينار	73 878		3 559

10. قامت الشركة التونسية للبنك بإبرام العديد من اتفاقيات ذات رأس مال التنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك وبيّن الجدول تفصيل هذه الإتفاقيات :

التصرف في المبالغ المدفوعة في شكل صناديق ذات رأس مال تنمية "Fonds à capital risque" مع شركة الإستثمار

رؤوس الأموال المتصرف فيها	سنة الاكتتاب	المبلغ المكتتب	الرصيد في 2018/12/31
ر.م. 1. STB	1999	8 000	4 707
ر.م. 2. STB	2000	8 000	5 048
ر.م. 3. STB	2001	5 000	3 834
ر.م. 4. STB	2002	6 500	5 837
ر.م. 5. STB	2003	6 824	5 651
ر.م. 6. STB	2005	2 707	1 879
ر.م. 7. STB	2006	800	730
ر.م. 8. STB	2007	9 371	6 246
ر.م. 9. STB	2008	4 800	4 567
ر.م. 10. STB	2008	8 748	8 732
ر.م. 11. STB	2009	6 000	6 613
ر.م. 12. STB	2009	9 898	11 643
ر.م. 1. ID STB	2002	2 000	1 230
ر.م. 2. ID STB	2002	2 000	1 258
ر.م. 3. ID STB	2003	5 436	3 764
ر.م. 4. ID STB	2005	360	376
ر.م. 5. ID STB	2006	1 133	1 214
ر.م. 6. ID STB	2007	4 000	3 538
المجموع بالألف دينار		91 577	76 867

11. طبقا للاتفاقيات المبرمة مع سيكاف المدخر، سيكاف المستثمر، سيكاف المستقبل و سيكاف الإدخار الرقاعي تقوم الشركة التونسية للبنك بوظيفة مؤتمن أسهم وأموال و/أو موزع لتلك الشركات. ويتقاضى البنك نظير هذه الخدمات العمولات التالية :

- عمولة تساوي 15,0% من قيمة الأصول الصافية لشركة سيكاف المدخر يتم احتسابها يوميًا. وقد بلغت قيمة العمولة بعنوان سنة 2018 ما قدره 542 015 دينار.
- عمولة تساوي 0,2% من القيمة الصافية لأصول شركة سيكاف المستثمر يتم احتسابها يوميًا. وقد بلغت العمولة بعنوان سنة 2018، ما قدره 2 822 دينار.
- عمولة سنوية قارة قدرها 1 000 دينار (خالية من الأداءات) تدفع من طرف سيكاف المستقبل.

تمثل العمولات التي تتقاضاها شركة الإستثمار ذات رأس مال التنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك بعنوان التصرف في هذه الأموال كما يلي :

- عمولة تصرف تساوي 1% من الأصول مقيمة بتاريخ الختم تدفع بعد طرح جميع النفقات مع حد أدنى يساوي 1% من مبلغ الأموال المكتتبه سنويًا؛
 - عمولة مردودية تتراوح بين 10 و 20% من زائد التفويت في الأسهم والحصص والأرباح الموزعة؛
 - عمولة مردودية تساوي 10% من إيرادات التوظيفات.
- وقد قام البنك خلال سنة 2018 بتسجيل أعباء إجمالية بقيمة 1 039 ألف دينار بعنوان مختلف هذه العمولات.

- عمولة تساوي 15,0% من قيمة الأصول الصافية لشركة سيكاف الإيدخار الرقاعي يتم احتسابها يوميًا. وقد بلغت قيمة العمولة بعنوان سنة 2018 ما قدره 9 918 دينار.
- 12. طبقا للاتفاقيات المبرمة مع شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية، شركة فرعية، يقوم البنك بوظيفة مؤتمن أسهم وأموال لصناديق FCP DELTA، FCP HIKMA التي تقوم الشركة الفرعية بالتصرف فيها.
- ويتقاضى البنك نظير هذه الخدمات عمولة تساوي 1,0% (باعتبار الأداءات) من قيمة الأصول الصافية يتم احتسابها يوميًا. وقد بلغت قيمة العمولة بعنوان سنة 2018 ما قدره 964 دينار دون اعتبار الأداءات.
- 13. طبقا للاتفاقيات المبرمة مع شركة المالية للشركة التونسية للبنك، شركة فرعية، يقوم البنك بوظيفة مؤتمن أسهم وأموال لصناديق FCP INNOVATION، FCP CAPITAL PLUS التي تقوم الشركة الفرعية بالتصرف فيها.
- ويتقاضى البنك نظير هذه الخدمات عمولة تساوي 1,0% (بدون باعتبار الأداءات) من قيمة الأصول الصافية يتم احتسابها يوميًا. وقد بلغت قيمة العمولة بعنوان سنة 2018 ما قدره 9017 دينار دون اعتبار الأداءات.
- 14. طبقا للاتفاقيات المبرمة مع شركة المالية للشركة التونسية للبنك، شركة فرعية، تقوم هذه الأخيرة بـ :
- التصرف في جميع محفظة الأسهم والسندات المكتتبه لفائدتها ولفائدة الحرفاء حيث تلتزم الشركة التونسية للبنك بتحويل جميع المحفظة إلى الشركة الفرعية التي ستحيل للبنك عمولة وساطة، والتي تساوي 40% من العمولات المفوترة من طرف الشركة المالية بعنوان العمليات المتأتية من شبكة فروع البنك .
- وتتقاضى الشركة الفرعية نظير هذه الخدمات عمولة تساوي 2,0% على كل العمليات التي كلفت بها ويقع تحديد السقف الأقصى لهذه العمولات بالاتفاق بين الطرفين. وقد بلغت قيمة العمولة بعنوان سنة 2018 ما قدره 5 435 دينار دون اعتبار الأداءات.
- التصرف في العمليات على سندات كل خطوط القرض الرقاعي الوطني لسنة 2014 المكتتبه لفائدة البنك أو لفائدة حرفائه وتحويل الشركة الفرعية ثلث العمولات المحققة في إطار هذه العمليات إلى البنك. وقد بلغت قيمة العمولة بعنوان سنة 2018 ما قدره 4 600 دينار دون اعتبار الأداءات.
- القيام بالعمليات الخاصة بمسك سجل المساهمين وعقد الجلسات العامة. وتتقاضى الشركة الفرعية نظير هذه الخدمات مبلغا جزافيا سنويا يقدر بـ 40 ألف دينار دون اعتبار الأداءات.
- 15. قامت الشركة التونسية للبنك بفوترة أعباء الأعوان الملحقين لدى الشركات الفرعية بالنسبة لسنة 2018 وتوزع كالاتي :

الشركة	الثلاثي الأول	الثلاثي الثاني	الثلاثي الثالث	الثلاثي الرابع
شركة أكتيفوتلز	17 081	19 377	14 617	24 434
عقارية الشارح	17 604	19 785	-	-
الشركة المالية سوفي ايلان	17 118	18 042	41 150	-
المالية للشركة التونسية للبنك	34 134	34 375	26 497	37 021
شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية	61 186	55 374	71 980	34 407
شركة السلامة والحراسة	18 122	20 249	15 580	20 878
الشركة التونسية لاستخلاص الديون	17 191	19 424	14 746	20 730
الوسائل العامة	17 071	19 244	15 857	20 059
شركة الإستثمار ذات رأس مال التنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك	-	-	-	16 453
المجموع بالدينار	199 509	205 869	200 428	173 982

16. تؤجر الشركة التونسية للبنك للشركات الفرعية العديد من المكاتب. وتتمثل شروط عقود الكراء كما يلي :

معلوم كراء (TTC) 2018	تاريخ بداية الترفيع	الزيادة السنوية	تاريخ بداية الكراء	مبلغ الكراء السنوي	الشركة الفرعية
19 493	السنة الثانية	%5	01/07/2004	10 000 (TTC)	الشركة الفرعية
22 289	السنة الثانية	%5	01/09/2001	10 000 (TTC)	الشركة التونسية لاستخلاص الديون- الطابق الأول
18 790	السنة الثانية	%5	01/05/2005	10 000 (TTC)	الشركة التونسية لاستخلاص الديون- الطابق الثاني
29 636	السنة الثانية	%5	01/07/2004	8 400 (HTVA)	الشركة التونسية لاستخلاص الديون- الطابق الثالث
28 277	السنة الثانية	%5	01/01/2003	5 400 (HTVA)	شركة الإستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك
111 151	السنة الثالثة	%5 (كل سنتين)	01/01/2010	27 875 (HTVA)	شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية
6 051	السنة الثالثة	%5 (كل سنتين)	01/12/2011	5 227 (HTVA)	المالية للشركة التونسية للبنك
5 998	السنة الثالثة	%5 (كل سنتين)	01/01/2016	4 800 (HTVA)	الشركة المالية سوفي ايلان
6 747	السنة الثالثة	%5 (كل سنتين)	01/01/2016	5 400 (HTVA)	شركة السلامة والحراسة
248 432					الوسائل العامة

تجدد ضمينا. و تتم فويرة هذه الخدمات على أساس الأجر الخام الشهري لكل عون تنظيف مع الأخذ بعين الاعتبار للأعباء الاجتماعية ومختلف الامتيازات الممنوحة للأعوان بالإضافة إلى أعباء التصرف الخاصة بالمقر الاجتماعي لشركة الوسائل العامة. وقد بلغت المبالغ المفوترة لسنة 2018 ما قدره 4 593 ألف دينار..

19. بلغت الاعتمادات البنكية المسندة من طرف الشركة التونسية للبنك لأعضاء مجلس الإدارة و مديريها في 31 ديسمبر 2018 ما قدره 143.213 مليون دينار موزعة كالتالي :

17. قام البنك خلال سنة 2016 بإبرام اتفاقية مع شركة السلامة و الحراسة للشركة التونسية للبنك تتعلق بخدمات حراسة مختلف مقراته لمدة 3 سنوات تجدد ضمينا. و تتم فويرة هذه الخدمات على أساس الأجر الخام الشهري لكل عون تنظيف مع الأخذ بعين الاعتبار للأعباء الاجتماعية ومختلف الامتيازات الممنوحة للأعوان بالإضافة إلى أعباء التصرف الخاصة بالمقر الاجتماعي لشركة السلامة و الحراسة. وقد بلغت المبالغ المفوترة لسنة 2018 ما قدره 5 795 ألف دينار.

18. قام البنك خلال سنة 2015 بإبرام اتفاقية مع شركة الوسائل العامة تتعلق بخدمات تنظيف مختلف مقراته لمدة 3 سنوات

المبلغ الجاري	أعضاء مجلس الإدارة/المدراء
3 763 114	الشركة التونسية للتأمين و اعادة التأمين
14 849 014	مجمع السيد عبد القادر حمروني (*)
126 576 006	مجمع السيد بشير خلف لله
148.699	السيد محمد الطاهر الأسود
76 949	المدير العام المساعد
143 286 213	المجموع بالدينار

(*) : قدم استقالته بتاريخ 13 ديسمبر 2018.

20. بلغت الاعتمادات البنكية المسندة من طرف الشركة التونسية للشركات التابعة في 31 ديسمبر 2018 ما قدره 37.979 مليون دينار موزعة كالآتي :

الشركة	المبلغ الجاري
عقارية الشارع	33 358 655
الدخيلة	3 301 177
الشركة العامة للبيع	1 000 013
شركة الدراسات و التنمية بسوسة الشمالية	120 342
شركة أكتيفوتلز	9 086
شركة الإستثمار ذات رأس مال التنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك	3 995
شركة الإستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك	130
المجموع بالدينار	37 211 979

III. الإلتزامات تجاه المسيرين

الهاتفية مع حد أقصى بـ 250 دينار وإرجاع جميع المصاريف المتكبدة في إطار وظيفته عند الاستظهار بالفواتير.

• تم ضبط عناصر تأجير المدير العام المساعد كما تم تحيينها من قبل لجنة التأجير بمقتضى قرار مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 16 نوفمبر 2016. وتتكون عناصر التأجير من :

- جزء قار يتمثل في الراتب الشهري الخام في حدود 4.767 ألف دينار أي راتب شهري صافي في حدود 2.670 ألف دينار ؛

- جزء متغير لا يتجاوز 50% من المبلغ القار السنوي يضبط على أساس تحقيق الأهداف التي حددها مجلس الإدارة والمؤشرات المالية.

تتمثل الامتيازات العينية في سيارة وظيفية مع مقتطعات وقود بقيمة 400 لتر شهريا، وإرجاع مصاريف المكالمات الهاتفية.

• تم ضبط عناصر تأجير المستشارين بمقتضى قرارات مجالس الإدارة المنعقدة بتاريخ 27 أبريل 2017 و 4 ديسمبر 2017 و 17 جويلية 2018 و 21 نوفمبر 2018 و تتكون عناصر التأجير من :

1. تتلخص إلتزامات الشركة التونسية للبنك تجاه المسيرين والمنصوص عليها بالفصل 200 (جديد) II الفقرة 5 من مجلة الشركات التجارية كما يلي :

• تم ضبط عناصر تأجير المدير العام كما حددتها لجنة التأجير بمقتضى قرار مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 30 ماي 2016. وتتكون عناصر التأجير من :

- جزء قار يتمثل في الراتب الشهري الصافي في حدود 16 ألف دينار ؛

- جزء متغير لا يتجاوز 50% من المبلغ القار السنوي أي 96 ألف دينار يضبط على أساس تحقيق الأهداف التي حددها مجلس الإدارة والمؤشرات المالية.

تتمثل الامتيازات العينية في سيارة وظيفية مع مقتطعات وقود بقيمة 500 لتر شهريا، سيارة وظيفية ثانية للاستعمالات الشخصية مع مقتطعات وقود بقيمة 250 لتر شهريا والتكفل بمصاريف المكالمات

العناصر	المستشار الأول	المستشار الثاني
	من 2018/06/30 إلى 2018/1/1	من 2018/1/1 إلى 2017/11/30
الجزء القار	4 790 دينار (خام شهري)	5 000 دينار (خام شهري)
الجزء المتغير	إلى حدود 10 آلاف دينار بمقتضى اقتراح من المدير العام وقرار مجلس الإدارة	إلى حدود 10 آلاف دينار بمقتضى اقتراح من المدير العام على أساس تحقيق الأهداف
الامتيازات العينية	سيارة وظيفية مع مقتطعات وقود بقيمة 400 لتر شهريا	مقتطعات وقود بقيمة 200 لتر شهريا

4 000 دينار صافي من الأداءات عن كل جلسة لرئيس مجلس الإدارة و 2 000 دينار صافي من الأداءات لكل عضو عن كل جلسة.

• حدّدت الجلسة العامة العادية المنعقدة بتاريخ 28 أبريل 2018 مبلغ مكافآت الحضور الراجعة لأعضاء اللجنة الدائمة للتدقيق ولجنة المخاطر بـ 2 000 دينار صافي من الأداءات عن كل جلسة لرئيس كل لجنة و 1 000 دينار صافي من الأداءات لكل عضو عن كل جلسة.

2. تتلخّص التزامات الشركة التونسية للبنك تجاه المسيرين كما تضمنتها القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 كما يلي :

	الرئيس المدير العام		المدير العام المساعد و المستشارين		أعضاء مجلس الإدارة	
	أعباء 2018	الخصوم في 2018/12/31	أعباء 2018	الخصوم في 2018/12/31	أعباء 2018	الخصوم في 2018/12/31
استحقاقات قصيرة المدى	671 113	48 399	549 169	39 543	150 000	144 235
استحقاقات ما بعد التوظيف	-	-	2 958	39 793		
المجموع	671 113	48 399	552 127	79 336	150 000	144 235

هذا وأن أعمال التدقيق التي قمنا بها لم تمكننا من الوقوف على اتفاقيات أو عمليات أخرى تنطبق عليها الأحكام السالفة الذكر.

تونس، في 4 أبريل 2019

مراقبي الحسابات

سمير العبيدي

فتحي السعيد

قرارات الجلسة العامة العادية للشركة التونسية للبنك السبت 27 أفريل 2019 (السنة المحاسبية 2018)

القرار الأول :

بعد الإطلاع على تقرير مجلس الإدارة المتعلق بالسنة المحاسبية 2018 والتقرير العام لمراقبي الحسابات والإيضاحات الإضافية المقدمة، تصادق الجلسة العامة العادية على تقرير مجلس الإدارة وعلى القوائم المالية للبنك المتعلقة بالسنة المحاسبية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 طبقا للصيغ التي قدمت عليها.

بعد عرض هذا القرار للتصويت تمت المصادقة عليه بالإجماع.

القرار الثاني :

بعد الإطلاع على التقرير الخاص لمراقبي الحسابات طبقا للفصل 200 و ما يليه و الفصل 475 من مجلة الشركات التجارية وكذلك الفصول 43 و 62 من القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية، تصادق الجلسة العامة العادية على مجمل العمليات الخاضعة للفصول القانونية سالفة الذكر وذلك طبقا للصيغ التي قدمت عليها.

بعد عرض هذا القرار للتصويت تمت المصادقة عليه بالإجماع.

القرار الثالث :

بعد النظر في تقرير التصرف في مجمع الشركة التونسية للبنك والتقرير العام لمراقبي الحسابات، تصادق الجلسة العامة العادية على القوائم المالية المجمعة للسنة المحاسبية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 كما وقع عرضها عليها.

بعد عرض هذا القرار للتصويت تمت المصادقة عليه بالإجماع.

القرار الرابع :

تبرئ الجلسة العامة العادية ذمة أعضاء مجلس الإدارة إبراء تاما دون قيد أو شرط بعنوان تصرفهم بالنسبة للسنة المحاسبية 2018.

بعد عرض هذا القرار للتصويت تمت المصادقة عليه بالإجماع.

القرار الخامس :

قررت الجلسة العامة العادية، بناء على اقتراح مجلس الإدارة، تخصيص نتيجة السنة المحاسبية 2018 المبينة أسفله، كما يلي :

بالدينار	نتيجة السنة المحاسبية 2018
66 863 118,657	النتائج المرحلة
575 637 002,312-	النتيجة المرحلة
508 773 883,655-	

بعد عرض هذا القرار للتصويت تمت المصادقة عليه بالأغلبية..

القرار السادس :

تحدد الجلسة العامة :

- مبلغا قدره أربعة آلاف دينار(4.000 دينار) صافي عن كل حصة حضور لرئيس مجلس الإدارة.
- مبلغا قدره ألفي دينار(2.000 دينار) صافي عن كل حصة ولكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة.
- مبلغا قدره ألفي دينار (2.000 دينار) صافي لرئيسي اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي ولجنة المخاطر عن كل حصة.
- مبلغا قدره ألف دينار(1.000 دينار) صافي عن كل حصة :
 - لكل عضو من لجنة المخاطر ولجنة التدقيق
 - لكل رئيس أو عضو من اللجان الأخرى المنبثقة عن المجلس

لا يتحصل الرؤساء والأعضاء المنتمون لأكثر من لجنة سوى على تأجير يُحتسب على أساس الحضور بلجنة واحدة بإختيارهم.

بعد عرض هذا القرار للتصويت تمت المصادقة عليه بالأغلبية.

القرار السابع :

بعد اطلاعها على انتهاء مدة عضوية الممثلين المستقلين بحلول المصادقة على حسابات السنة المالية 2018، تعين الجلسة العامة

المساهمين الخواص في موفي السنة المحاسبية 2018، تقرر تجديد عضوية لمدة ثلاث سنوات تنتهي بحلول أجل انعقاد الجلسة العامة العادية المدعوة للنظر في حسابات السنة المحاسبية 2021 :

العضو	الفترة
المؤسسات الشبه العمومية	
الشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين في شخص مديرها العام	2021-2019

بعد عرض هذا القرار للتصويت تمت المصادقة عليه بالإجماع.

القرار التاسع :

تعطى كل الصلاحيات إلى الممثل القانوني للبنك أو وكيله لغرض إتمام الإجراءات القانونية اللازمة المتعلقة بالتسجيل والإيداع والإعلان.

بعد عرض هذا القرار للتصويت تمت المصادقة عليه بالإجماع.

العادية لمدة ثلاث سنوات تنتهي بعد عقد اجتماع الجلسة العامة العادية المدعوة للنظر في حسابات السنة المحاسبية 2021، كل من السيد فاضل بن عثمان والسيد خالد بن ميلاد كأعضاء مستقلين جدد بمجلس الإدارة، وعهدت لهما على التوالي رئاسة لجنة التدقيق ولجنة المخاطر.

الأعضاء المستقلين	الفترة
السيد فاضل بن عثمان (رئيس لجنة التدقيق)	2021-2019
السيد خالد بن ميلاد (رئيس لجنة المخاطر)	2021-2019

بعد عرض هذا القرار للتصويت تمت المصادقة عليه بالأغلبية.

القرار الثامن :

بعد أخذها علما باستقالة السيد عبد القادر الحمروني من منصبه كعضو بمجلس الإدارة ممثلاً للمساهمين الخواص ومعاينتها لانتهاؤ مدّة عضوية كل من ممثل المؤسسات الشبه العمومية وممثل



تقرير التصرف لمجمع الشركة التونسية للبنك السنة المحاسبية 2018



تقرير التصرف لمجمع الشركة التونسية للبنك السنة المحاسبية 2018

► **قطب الخدمات :** يضم هذا القطب المؤسسات العاملة في مجال الدراسات والخدمات التجارية والفكرية والاستشارة واستخلاص الديون.

2-1 - التعريف بأهم الشركات التابعة للشركة التونسية للبنك

البنك الأجنبي التونسي (اتحاد البنوك التونسية سابقا)

شركة خفية الاسم تستهدف القيام بكل العمليات المالية والبنكية وقد تم بعثها سنة 1977. تتكون شبكة الاستغلال بالبنك الأجنبي التونسي من 5 فروع : 3 فروع في باريس وواحد في مرسيليا وفرع غير مقيم بتونس. وتجدر الإشارة إلى أنه فيما يتعلق بالنشاط وبعد عملية إعادة هيكلة أولى لرأس ماله حول نواة أساسية من المساهمين (البنك المركزي التونسي والشركة التونسية للبنك وبنك الاسكان) في سنتي 2009 و2010، خضع البنك الأجنبي التونسي (TFB) إلى إجراءات تأديبية.

تعهدت الشركة التونسية للبنك وبنك الاسكان بدعم ومساعدة هذا البنك لتسوية وضعيته.

من ناحيتها، تعهدت وزارة المالية بإعداد مخطط تنمية والبحث عن شريك استراتيجي وبتخاذ إجراءات عاجلة لتحسين الحوكمة ودعم دور البنك في جذب ادخار التونسيين المقيمين بالخارج (TRE).

وتم وضع برنامج إعادة هيكلة مالية للسنوات 2016 و2017 وتراجع رأس المال إلى 35000 ألف أورو (التخفيض في رأس المال لاحتساب مبلغ الخسائر سنة 2016 المتبوعة بعملية ترفيع في 2016 و2017).

أنجز البنك الأجنبي التونسي سنة 2018 عملية ترفيع جديدة لرأس المال، كانت ضرورية لاحترام معايير الحذر والمعايير التنظيمية وبلغ رأس مال تبعاً لذلك 41.070 ألف أورو.

من ناحية أخرى، تم الشروع سنة 2017 في عملية رامية إلى فتح رأس مال البنك الأجنبي التونسي مع موعد انتهاء حدد في 31 ديسمبر 2017.

1- تقديم محيط مجموعة الشركة التونسية للبنك

1-1 - تقديم عام لمجموعة الشركة التونسية للبنك

تتكون مجموعة الشركة التونسية للبنك من 20 شركة تنشط في مختلف القطاعات الاقتصادية (استخلاص الديون، التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي للأوراق المالية، ووسطاء بالبورصة، شركات فندقية، مؤسسات خدمات وعقارية). والشركة الأم هي الشركة التونسية للبنك، مؤسسة قرض تأسست سنة 1958 وتخضع لأحكام القانون عدد 48-2016 والمؤرخ في 11 جويلية 2016. وهي شركة مدرجة بالبورصة وبلغ رأس مالها 776.875.000 دينار تونسي مدفوع بالكامل ويتكون من 155.375.000 سهم عادي بقيمة اسمية تساوي 5 دنانير السهم الواحد.

وينشط مجمع الشركة التونسية للبنك في أربعة أقطاب اقتصادية :

► **القطب المالي :** تنشط ضمن هذا المجال المؤسسات المرخص لها بمقتضى القانون عدد 48 لسنة 2016 المنظم لمؤسسات القرض والمؤسسات التي يرتبط نشاطها بها وهي الوساطة في البورصة والتصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي للأوراق المالية (القانون عدد 92 لسنة 1988 المؤرخ في 2 أوت 1988 والقانون عدد 83 لسنة 2001 المؤرخ في 24 جويلية 2001) وشركات الاستثمار ذات رأس مال التنمية التي ينظمها القانون عدد 87 لسنة 1995 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995.

► **القطب العقاري :** يشمل هذا القطب المؤسسات المرخص لها بمقتضى القانون عدد 17 لسنة 1990 المؤرخ في 26 فيفري 1990 في القيام مهنيًا بعمليات التقسيم العقاري وتهيئة مقاسم الأراضي المعدة أساسًا للسكن وكذلك البناء أو تجديد مبانٍ جماعية أو شبه جماعية مخصصة للسكن أو التجارة أو أنشطة مهنية أو إدارية.

► **القطب السياحي :** يضم هذا القطب المؤسسات المرخص لها لإدارة الوحدات الفندقية والسياحية.

وفي 31 ديسمبر 2018، بلغ رأس مال الشركة 7.500.000 دينار وتقدر مساهمة الشركة التونسية للبنك في رأس مال هذه الشركة بـ 61,21%.

عقارية الشارع

تم بعثها في سنة 1931 وهي إحدى أقدم الشركات الناشطة في قطاع البعث العقاري ونظرا للمنافسة الحادة في القطاع ولأهمية الأعباء، تعرف شركة عقارية الشارع صعوبات منذ عدة سنوات.

وقد تم إعداد مخطط تطهير وإعادة هيكلة وهو في طور الإنجاز.

وفي إطار هذا المخطط، بدأت الشركة في تطبيق الأشغال المبرمجة في مخطط الأعمال المصادق عليها من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 3 مارس 2015.

ويخص برنامج التفويت الأصول خارج الاستغلال وستستغل إيراداته في التخفيف من تعهدات الشركة إزاء الشركة التونسية للبنك.

من ناحية أخرى وباعتبار تجاوز إنجاز عملية التفويت في الأصول خارج الاستغلال الموعد المحدد. تم في 2017 وضع مخطط إعادة هيكلة مالي يتضمن تدابير للسداد بالتخلي عن عدد من أصولها لفائدة الشركة التونسية للبنك وإلغاء عدد من الحسابات الجارية المتصلة للشركة التونسية للبنك.

وفي سنة 2018، تم إنهاء مشروع «Green Park» والتسويق لمجموعة من المشاريع المختومة والتي ستؤثر أكثر فأكثر في الوضعية المالية وأسس الشركة.

كذلك، وطبقا للقوانين الجاري بها العمل (القانون 48-2016)، رخصت الـ CAREPP لأجهزة القرار لمجمع الشركة التونسية للبنك بتاريخ 06 ديسمبر 2018 التفويت في كتلة من الأسهم تمثل كل رأس مال الشركة، بالارتكاز على كراس شروط وتقييم بواسطة طلب عروض.

يبلغ رأس مال الشركة 9.400.000 دينار وتقدر مساهمة الشركة التونسية للبنك في رأس مالها بـ 84,71% بتاريخ 31 ديسمبر 2018 تم تخصيص مدخرات لـ 20% منها.

لم تختتم هذه العملية في الموعد وبالشكل المحددين لها من البداية، وأعلنت السلطات العمومية التونسية طلب العروض الأول غير ناجح وقررت إعادة العملية بالترفيف في حصة رأس المال التي سيقع التفويت فيها بـ 66%.

وفي 31 ديسمبر 2018، بلغ رأس مال هذه الشركة 41.070.276 أورو وتقدر مساهمة الشركة التونسية للبنك في رأس المال بـ 44,93% في تاريخ 31 ديسمبر 2017 تم تخصيص مدخرات لـ 42% منها.

الدخيلة

تتخصص هذه الشركة، التي تم بعثها في سنة 1966، في إحداث وحدات فندقية وسياحية وإدارتها. وهي تستغل منذ سنة 1968 قرية "إقامة نادي سقانس" الكائنة في المنطقة السياحية بالمنستير.

وفي إطار برنامج التفويت في الشركات العاملة في القطاعات التنافسية تقرر خصومة هذه الوحدة الفندقية المالكة لاحتياطي عقاري بحوالي 34 هكتار.

وتجدر الإشارة إلى أن الفندق يحتل مساحة 15 هكتار وهو حاليا مرتبط بعقد كراء.

وفي سنة 2018، وتبعاً لطرح طلبات عروض للتفويت في 3 قطع أرض، خارج الاستغلال بمساحة تقدر بـ 19 هكتار، تم التفويت في قطعة أولى وتمثل قطعتي الأرض الباقيتين موضوع 4 طلبات عروض الأخير منها طور الإنجاز.

وتجدر الملاحظة بأن آخر أجل لتقديم العروض كان يوم 28 فيفري 2019.

من ناحية أخرى، ومن أجل الامتثال للقوانين الجاري بها العمل (قانون عدد 48-2016) سمح الـ CAREPP لأجهزة اتخاذ القرارات والمداولات للشركة التونسية للبنك، بتاريخ 06 ديسمبر 2018 للتفويت في كتلة أسهم تساوي 67,87% من رأس المال تمثل مساهمة مجمع الشركة التونسية للبنك وذلك على أساس كراس شروط وتقييم بواسطة طلب عروض.

شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية STB MANAGER

تتخصص هذه الشركة في إدارة الصناديق المشتركة للاستثمار في الأوراق المالية لمجمع الشركة التونسية للبنك وقد تم بعثها سنة 2002.

رغم تأثر نشاط شركة STB MANAGER بالظرف الاقتصادي الهش بقيت نتائجها إيجابية.

وفي إطار تنفيذ قرارات إعادة تنظيم الشركات التابعة لمجموعة الشركة التونسية للبنك حسب أقطاب الحرف. تم إقرار تركيز شركة STB MANAGER لوحدة إضافية خاصة بالتصرف في FCPR بالإضافة إلى تنظيم يتوافق مع نشاط الـ «Private Equity» وتحويل إدارة التعهد للاستثمار الجماعي في الأوراق المالية القابلة للتحويل (OPVCM) إلى شركة STB FINANCE.

وبعد حصولها على الموافقة فيما يتعلق بالتصرف في الـ FCPR، تحصلت شركة STB MANAGER على تأشيرة هيئة السوق المالية للصندوق المشترك للمخاطر (FCPR) الأول «ESSOR FUND» بما قيمته المتوقعة 10 مليون دينار وهو حاليا في مرحلة التسويق للبحث عن مساهمين محتملين.

يبلغ رأس مال هذه الشركة 500.000 دينار وقدرت مساهمة الشركة التونسية للبنك في رأس مالها بـ 29,96% في 31 ديسمبر 2018.

الشركة التونسية لاستخلاص الديون «STRC»

تم بعثها في سنة 1999، وهي الشركة الأولى لاستخلاص الديون البنكية المرخص لها طبقا لمقتضيات القانون 4 لسنة 1998 المؤرخ في 2 فيفري 1998. وتقوم هذه الشركة بشراء الديون لحسابها الخاص أو لحساب الغير.

واستجابة لأهداف النجاعة والكفاءة يتوجب على الشركة أن تدعم مواردها البشرية والمادية واللوجستية وأن تطور منظومتها الإعلامية وإجراءاتها وتنظيمها.

ومن ناحية أخرى، ولتدعيم الأموال الذاتية للشركة التونسية لاستخلاص الديون أعطى مجلس إدارة الشركة التونسية للبنك

شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك STB INVEST SICAF

تتخصص هذه الشركة، التي تم بعثها في سنة 1991، في تنمية الاستثمارات وذلك في إطار نظام شركات الاستثمار ذات رأس المال الثابت SICAF.

تحقق هذه الشركة أرباحا وتوزعها بانتظام.

وفي إطار تنفيذ مخطط إعادة تنظيم الشركات التابعة لمجمع الشركة التونسية للبنك حسب أقطاب الحرف، تقرر استيعاب شركة SOFI ELAN من قبل شركة STB INVEST. وقد تم البدء في هذه العملية وإعداد تقرير التقييم والمصادقة عليه من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 10 أكتوبر 2018. كما تم تعيين مفوض مساهمة (commissaire aux apports) وهو بصدد إعداد تقريره.

وسيتم عقد الجلسة العامة الغير العادية للمصادقة على عملية الاستيعاب في شهر أبريل 2019.

يبلغ رأس مال هذه الشركة 36.000.000 دينار وتقدر مساهمة الشركة التونسية للبنك بـ 98.43% من رأس مالها في 31 ديسمبر 2018.

شركات الاستثمار ذات رأس مال متغير (سيكاف المستثمر وسيكاف المدخر وسيكاف المستقبل)

تتخصص كل واحدة منها في إدارة محفظة أوراق مالية وذلك باستخدام أموالها الذاتية.

سيكاف المدخر هي شركة استثمار ذات رأس مال متغير رقاعية بينما سيكاف المستثمر وسيكاف المستقبل هما شركتا استثمار ذات رأس مال متغير مختلطة.

وتهدف هذه الشركات إلى توفير مردود منتظم وقيم لفائدة مساهميهي إضافة إلى السيولة الأمثل. وهي تسجل أرباحا وتوزعها بانتظام.

- العمل على جعل الشركة نمط تمويل ومرافقة للقروض الكلاسيكية للبنك.

وفي 31 ديسمبر 2018، بلغ رأس مال الشركة 19.495.000 دينار وتقدر مساهمة الشركة التونسية للبنك في رأس مالها بـ 81,99%.

المالية للشركة التونسية للبنك

هي شركة عاملة في مجال الوساطة بالبورصة تم بعثها سنة 1967. وتهدف إلى القيام بكل عمليات المبادلة والتصرف في القيم المنقولة.

في إطار تنفيذ قرارات إعادة تنظيم الشركات التابعة لمجمع الشركة التونسية للبنك حسب أقطاب المهن تقرر نقل إدارة التعهد للاستثمار الجماعي في الأوراق المالية القابلة للتحويل (OPVCM) من شركة STB MANAGER إلى STB FINANCE.

وقد تم الشروع في مخطط أعمال لتنمية النشاط التجاري للشركة.

من ناحية أخرى، تم البدء في عملية تدقيق اجتماعي ستستخدم كقاعدة لإعداد مخطط تطهير اجتماعي (إعادة توزيع الموظفين حسب الحاجيات المطلوبة).

بالإضافة إلى ذلك، تمت الموافقة على هيكل تنظيمي جديد من قبل مجلس الإدارة سيقدم إلى هيئة السوق المالية للمصادقة.

وفي 31 ديسمبر 2018، تقدر مساهمة الشركة التونسية للبنك بـ 61,34% من رأس مالها الذي يبلغ 6.500.000 دينار.

الشركة العامة للبيع «GEVE»

تم بعث هذه الشركة طبقا لقرار لجنة التطهير وإعادة هيكلة المنشآت ذات المساهمات العمومية بتاريخ 12 مارس 2007 في إطار عملية خصصة الشركة التونسية لصناعة السيارات. وتتخصص هذه الشركة في اقتناء الأصول خارج الاستغلال للشركة التونسية لصناعة السيارات (مساهمات وأراضي وبناءات) وإعادة بيعها.

بتاريخ 28 ديسمبر 2018 موافقته على عملية إعادة الهيكلة المالية للشركة من خلال عملية «Accordéon» (التخفيض من رأس مال مساهمة الشركة التونسية للبنك لاستيعاب مجموع الخسائر والترفيح في رأس المال عبر تحويل الحسابات الجارية الشريكة (CCA)).

يبلغ رأس مال الشركة 37.000.000 دينار وتقدر مساهمة الشركة التونسية للبنك في رأس مالها بـ 91,35% وتم تخصيص مدخرات لكامل مساهمة البنك.

شركة الاستثمار ذات رأس مال التنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك STB SICAR

تم بعث شركة الاستثمار ذات رأس مال التنمية التابعة لمجمع الشركة التونسية للبنك سنة 1998 وتقوم بالمساهمة لحسابها الخاص أو لحساب الغير في رأس مال الشركات، مع ضمان التفويت في المساهمات.

ومنذ تأسيسها بقيت هذه الشركة رهينة الأموال المرصودة وعمولات التصرف المدفوعة من طرف البنك.

وبعد ارجاع الأموال التي حل أجلها تبقى هذه الشركة في وضعية عدم التوازن بما أن إيراداتها لا تغطي أعباءها. وبهدف دفع هذه الشركة لتأمين استقلاليتها المالية وتطوير نشاطها تم إعداد مخطط تطهير وإعادة هيكلة وتركيبه، تمخض عنه ما يلي :

- إرساء تنظيم ونمط إدارة ملائم لنشاط رأس المال المخاطرة ؛
- إرساء منظومة إعلامية جديدة : مشروع كراس شروط في طور الإعداد لحساب ثلاث شركات تابعة STB INVEST و STB و STB MANGER ؛

- التوجه نحو نواتج جديدة ؛
- تبني سياسة استخلاص نشطة في تعاون مع الشركة التونسية لاستخلاص الديون والشركة التونسية للبنك ؛
- البحث عن الملائمة الأفضل بين الإنتاجية والمردودية وأعباء التصرف ؛

وفي 31 ديسمبر 2018، تم التفويت في 3 مساهمات فقط في قطاع السياحة لشركة أكتيفو اوتلز ACTIV HOTELS.

يبلغ رأس مال الشركة 1.000.000 دينار وتقدر مساهمة الشركة التونسية للبنك في رأس مالها بـ 30% وقد تم تخصيص مدخرات لمجمل مساهمة الشركة التونسية للبنك.

الوسائل العامة للشركة التونسية للبنك

هي شركة خفية الاسم تم بعثها سنة 2014 وتقوم بتأمين خدمات تنظيف المقرات والمؤسسات وعموما كل الخدمات المرتبطة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بغرضها.

وفي سنة 2018، وتبعا لتوسيع نطاق نشاطها تحصلت الشركة على بطاقة هوية ضريبية تنص على نشاطها الأساسي "تنظيف وتطهير المقرات" ونشاط ثانوي هو "إتاحة موارد بشرية أخرى" بذلك أصبح بإمكان هذه الشركة، من هنا فصاعدا تلبية حاجيات البنك وشركاته التابعة المختلفة بالموارد البشرية لتأمين نشاطات الدعم (مثل سائقي السيارات، مناولة البضائع، سعاة، موظفي الاستقبال، البستانيون... إلخ).

يبلغ رأس مال الشركة 500.000 دينار وتقدر مساهمة الشركة التونسية للبنك في رأس مالها بـ 29,98% في تاريخ 31 ديسمبر 2018 ومساهمة مجموعة الشركة التونسية للبنك بـ 99% من رأس مالها.

السلامة والحراسة للشركة التونسية للبنك :

هي شركة خفية الاسم تم بعثها في 2015 وتقوم بتأمين سلامة وحراسة الممتلكات والمؤسسات المنتمية للشركة التونسية للبنك. وعموما، كل الخدمات المرتبطة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بغرضها.

من ناحية أخرى، وفي إطار التعاون بين شركات مجمع الشركة التونسية للبنك، ستتحمّل شركة السلامة والحراسة للشركة التونسية للبنك مسؤولية خدمات الحراسة في الشركات التابعة لمجمع الشركة التونسية للبنك.

ومن أجل تمويل مشترياتها، تحصلت الشركة على قرض بـ 11.800 ألف دينار يوزع بالتساوي بين الشركة التونسية للبنك والبنك الوطني الفلاحي.

وخلال سنة 2018، تم إعداد كراس شروط خاص بالتفويت في قطعة أرض كائنة بسوسة وإرساله إلى الإدارة العامة للخصوصية التابعة لوزارة المالية للموافقة.

يبلغ رأس مال الشركة 4.000.000 دينار وتقدر مساهمة الشركة التونسية للبنك بـ 50% من رأس مالها بتاريخ 31 ديسمبر 2018 تم تخصيص مدخرات لها بما قيمته 70%.

أكتيفو اوتلز ACTIV HOTELS

هي شركة خفية الاسم تم بعثها سنة 2006 بهدف بعث واقتناء وبيع وكراء واستغلال والتصرف في كل مجموعة فندقية أو سياحية أو ساحلية.

وتمتلك الشركة في مخزونها نزلا في طور البناء في تونس ومركزا ترفيها في الشفار في صفاقس.

تواصل الشركة تعرضها لآثار الحسابات الجارية الشريكة.

من ناحية أخرى، تتمتع الشركة بإيرادات التوظيف للتسبقة البالغة قيمتها 1.500 ألف دينار التي حصلت عليها الشركة في 2010 تبعا لإمضاء وعد بيع نزل تونس بالاس Tunis Palace.

ولإعادة هيكلة الشركة، أعطى مجلس الإدارة بتاريخ 07 سبتمبر 2017 موافقته لإرساء مخطط تعديل يركز أولا على :

- التفويت في وحدتين منتميتين لأكتيفو اوتلز ACTIVHOTELS ؛
- التصرف في وحدات تنتمي إلى الشركة التونسية للبنك والاقترناء القضائي لعدد من الوحدات السياحية (المحالة على النزاعات) سيتم كراءها بعد التجديد وذلك لهدف نهائي يتمثل في التفويت فيها وقد تم طرح طلب عروض للكراء/بيع نزل "حدائق الحمامات" وإنجاز عملية التفويت في نزل داليا ؛
- اقتناء 13 مساهمة في قطاع السياحة للبنك .

يبلغ رأس مال الشركة 200.000 دينار وتقدر مساهمة الشركة للشركة التونسية للبنك في تاريخ 31 ديسمبر 2018 ومساهمة التونسية للبنك بـ 0,5% من رأس مال شركة السلامة والحراسة مجموعة الشركة التونسية للبنك بـ 99% من رأس مال الشركة.

3-1 - قائمة شركات مجمع الشركة التونسية للبنك في موفى ديسمبر 2018

بآلاف الديناتير

الإسم	قطب النشاط	رأس المال
الشركة التونسية للبنك (الشركة الأم)	مؤسسات القرض	776 875
شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك	مؤسسات مالية	36 000
الشركة المالية سوفلي إيلان	مؤسسات مالية	5 000
شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي (في الأوراق المالية)	مؤسسات مالية	500
المالية للشركة التونسية للبنك	مؤسسات مالية	6 500
شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك	مؤسسات مالية	19 495
عقارية الشارع	عقاري	9 400
الشركة التونسية لاستخلاص الديون	خدمات	37 000
الشركة العامة للبيع	خدمات	4 000
الدخيلة	سياحية	7 500
شركة أكتيفوتلز	سياحية	1 000
سيكاف المستثمر	مؤسسات مالية	1 000
سيكاف المستقبل (سيكاف بنك التنمية للاقتصاد التونسي سابقا)	مؤسسات مالية	1 795
البنك الأجنبي التونسي (اتحاد البنوك التونسية سابقا)	مؤسسات القرض	41 070 276 أورو
الوسائل العامة للشركة التونسية للبنك	خدمات	500
الشركة التونسية للمراقبة فريتاس	خدمات	2 400
الشركة النيجيرية للبنك	مؤسسات القرض	12 000 000 M FCFA
الشركة المدنية للعقار "دار المصرفي"	خدمات	8 885
شركة القطب التنموي المنستير الفجة	سياحية	40 000
شركة السلامة والحراسة	خدمات	200

4-1 - الشركات التي تعد ضمن مجال التجميع في موفى ديسمبر 2018

شركات مدمجة بصفة شاملة

بالآلاف الديناري

الإسم	رأس مال	قطب النشاط
الشركة التونسية للبنك (الشركة الأم)	776 875	مؤسسات القرض
شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك	36 000	مؤسسات مالية
الشركة المالية سوفي إيلان	5 000	مؤسسات مالية
شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي (في الأوراق المالية)	500	مؤسسات مالية
المالية للشركة التونسية للبنك	6 500	مؤسسات مالية
شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك	19 495	مؤسسات مالية
عقارية الشارح	9 400	عقاري
الشركة التونسية لاستخلاص الديون	37 000	خدمات
الشركة العامة للبيع	4 000	خدمات
الدخيلة	7 500	سياحية
شركة أكتيفوتلز	1 000	سياحية
الوسائل العامة للشركة التونسية للبنك	500	خدمات
شركة السلامة والحراسة	200	خدمات

إلا أن الإطار التنظيمي لشركات الاستثمار في تونس يقضي بأن تخضع هذه الشركات لمراقبة هيئة السوق المالية، وتطبق عليها قواعد خصوصية فيما يتعلق بصفة الأصول التي يمكن أن تملكها وتوزيعها.

وفعلا، فإن المراقبة الحصرية التي يفترض أن تمارسها الشركة التونسية للبنك على هذه الشركات تتضارب مع الإطار التنظيمي لشركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير لا سيما وأن الشركة التونسية للبنك لا تضمن في الوقت الراهن نتائج هذه الشركات ولا تتحمل المخاطر المرتبطة بأنشطتها أو أصولها رغم أن ملكية أسهم هذه الوحدات الخاصة تدخل في السياق التقليدي لحيازة مستدامة رسمتها الشركة الأم وليس في سياق نشاط تجاري.

وعلى أساس ما سبق ذكره، اختار المجمع طريقة تجميع شركتي الاستثمار ذات رأس المال المتغير التابعتين "سيكاف المستثمر" و "سيكاف المستقبل" بالمعادلة.

شركات جمعت بالمعادلة (معيار المحاسبة الدولي 28.5 ومعيار المحاسبة التونسي 36)

يفترض أن تمارس الشركة التونسية للبنك نفوذا كبيرا على هذه المؤسسات. ويتجسم الأمر من خلال الصلاحيات المفوضة للبنك

4-1 - الشركات التي تعد ضمن مجال التجميع في موفى ديسمبر 2018

شركات مدمجة حسب طريقة التقييم بالمعادلة

تجميع شركتي استثمار ذات رأس مال متغير تابعتين للمجموعة حسب طريقة التقييم بالمعادلة :

- تم إحداث شركتي استثمار تابعتين للمجموعة من قبل الشركة التونسية للبنك التي تعمل بصفقتها مؤتمنا وتملك مساهمات متفاوتة الأهمية في رأس مال كل منهما ؛

- تخضع مجالس إدارة شركات الاستثمار التابعة للمجموعة لمراقبة الشركة التونسية للبنك مباشرة أو من خلال أعوانها الماليين المفوضين (في حالة مجموعة الشركة التونسية للبنك : المساهمة غير المباشرة من خلال STB MANAGER وهي شركة تابعة مرتبطة أحدثتها الشركة التونسية للبنك لتدير مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية التابعة للمجموعة). وهذا ما يفسر النسبة المئوية المرتفعة للمراقبة ويبرر طريقة الدمج الشامل كطريقة لتجميع هذه المؤسسات.

- المساهمة في صياغة سياسات التسيير بتقديم الاستشارة والمساعدة اللوجستية والمالية ؛
- وجود مبادلات هامة بين الشركة التونسية للبنك والمؤسسة التي تملكها لا سيما فيما يخص التعهدات بالمساهمة و/أو بالقروض (في إطار مجموعة مصالح بنكية) ؛
- تبادل أعوان التسيير (كأعوان ملحقين).
- التمتع بتمثيل في مجلس الإدارة أو في هيكل تسيير مشابه بالمؤسسة التي يملكها البنك ؛

بالآلاف الدينانير

الإسم	رأس مال	قطب النشاط
سيكاف المستثمر	1 000	مؤسسات مالية
سيكاف المستقبل	1 795	مؤسسات مالية
البنك الأجنبي التونسي (اتحاد البنوك التونسية سابقا)	41 070 276 أورو	مؤسسات القرض
الشركة التونسية للمراقبة فريتاس	2 400	خدمات
الشركة النيجيرية للبنك	12 000 000 M FCFA	مؤسسات القرض
الشركة المدنية العقارية "دار المصرفي"	8 885	خدمات
شركة القطب التنموي المنستير الفجة	40 000	سياحية

من تحديد المؤسسات التي يتم إدخالها في مساحة المجموعة زيادة عن اختيار الطرق المناسبة للتجميع .

وتوافق النسبة المئوية للمراقبة عدد حقوق التصويت التي تملكها الشركة التونسية للبنك في الشركة الممثلة ويتم احتسابه بجمع عدد حقوق التصويت المملوكة، بصفة مباشرة أو غير مباشرة في المؤسسات التي يراقبها البنك بشكل حصري .

ويبرز الجدول الآتي النسب المئوية التي تم ضبطها في 31 ديسمبر 2018 و31 ديسمبر 2017 على التوالي :

1-5 - تطور النسب المئوية للمراقبة والنسب المئوية للحصص وتغيير محيط الدمج

النسبة المئوية للمراقبة

تتمثل المراقبة في النفوذ الذي يخول قيادة السياسات المالية والعملياتية بمؤسسة ما بغرض التمتع بالامتيازات الناتجة عن أنشطتها .

تبرز النسبة المئوية للمراقبة علاقة الارتباط المباشر و/أو غير المباشر بين الشركة التونسية للبنك والشركات الممثلة . ويمكن

التغير 2017-2018 بالنسبة المئوية	تطور نسبة المراقبة		شركات المجمع
	2017	2018	
%0,00	%99,91	%99,91	الشركة التونسية للبنك (الشركة الأم)
%0,00	%99,51	%99,51	شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك
%2,04	%58,59	%60,63	الشركة المالية سوفي إيلان
%0,00	%99,96	%99,96	شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي (في الأوراق المالية)
%0,01	%96,70	%96,71	المالية للشركة التونسية للبنك
%0,00	%99,50	%99,50	شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك
%0,00	%99,90	%99,90	عقارية الشارع
%0,00	%100,00	%100,00	الشركة التونسية لاستخلاص الديون
%0,00	%50,00	%50,00	الشركة العامة للبيع
%0,00	%67,87	%67,87	الدخيلة
%0,00	%99,97	%99,97	شركة أكتيفوتلز
%78,53-	%78,80	H-P	البنك الفرنسي التونسي
%29,4	%71,35	%76,27	سيكاف المستثمر
%00,0	%98,44	%98,44	سيكاف المستقبل (سيكاف بنك التنمية للاقتصاد التونسي سابقا)
%57,0	%44,18	%44,93	البنك الأجنبي التونسي (اتحاد البنوك التونسية سابقا)
%0,02-	%100,00	%99,98	الوسائل العامة للشركة التونسية للبنك
%0,00	%27,06	%27,06	الشركة التونسية للمراقبة فريتاس
%0,00	%25,00	%25,00	الشركة النيجيرية للبنك
%1,68-	%21,64	%19,96	الشركة المدنية العقارية "دار المصرفي"
%0,00	%20,00	%20,00	شركة القطب التنموي المنستير الفجة
%0,05-	%100,00	%99,95	شركة السلامة والحراسة

كما تستخدم هذه النسبة كأداة أساسية لوضع بنود التجميع عند القيام بإلغاء العمليات المتبادلة وعند توزيع الأموال الذاتية.

ويتم احتساب النسبة المئوية للحصص بجمع نسب الأقساط التي تملكها الشركة الأم، بصفة مباشرة، في رأس مال الشركة التابعة لها وتقدير حاصل ضارب النسب المملوكة، بصفة مباشرة وغير مباشرة، في رؤوس أموال الشركات المتفرعة عن المؤسسات التابعة.

ويبرز الجدول التالي النسب المئوية التي تم تحديدها، في 31 ديسمبر 2018 و31 ديسمبر 2017 على التوالي :

النسب المئوية للحصص أو التبعية المالية للمجمع

تتمثل النسبة المئوية للحصص (الفائدة) في القسط الذي تملكه الشركة التونسية للبنك، بصفة مباشرة و/أو غير مباشرة، في رأس مال كل شركة مجمعة. وعلى خلاف النسبة المئوية للمراقبة التي تمكن من تحديد الطريقة المناسبة للتجميع، فإن النسبة المئوية للحصص تمكن من القيام بعملية التجميع.

وفعلا، تمكن معرفة النسبة المئوية للحصص من تقييم حقوق الشركة التونسية للبنك في صافي أصول الشركات المجمعة إضافة إلى القسط الراجع للمساهمين الذين يمثلون أقلية.

التغير 2018-2017 بالنسبة المئوية	تطور نسبة المراقبة		شركات المجموع
	2017	2018	
%0,03	%99,69	%99,72	الشركة التونسية للبنك (الشركة الأم)
%0,03	%99,19	%99,22	شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك
%2,05	%57,68	%59,73	الشركة المالية سوفي إيلان
%0,25	%94,08	%94,33	شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي (في الأوراق المالية)
%0,09	%95,17	%95,26	المالية للشركة التونسية للبنك
%0,04	%98,77	%98,81	شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك
%0,08	%98,28	%98,36	عقارية الشارع
%0,02	%99,67	%99,69	الشركة التونسية لاستخلاص الديون
%0,01	%49,85	%49,86	الشركة العامة للبيع
%0,02	%67,63	%67,65	الدخيلة
%0,03	%99,35	%99,38	شركة أكتيفوتلز
%78,53-	%78,53	H-P	البنك الفرنسي التونسي
%29,4	%70,92	%75,84	سيكاف المستثمر
%0,03	%97,79	%97,82	سيكاف المستقبل (سيكاف بنك التنمية للاقتصاد التونسي سابقا)
%67,0	%44,04	%44,80	البنك الأجنبي التونسي (اتحاد البنوك التونسية سابقا)
%0,27	%93,79	%94,06	الوسائل العامة للشركة التونسية للبنك
%10,0	%26,97	%26,98	الشركة التونسية للمراقبة فريتاس
%0,01	%24,92	%24,93	الشركة النيجيرية للبنك
%1,32-	%21,22	%19,90	الشركة المدنية العقارية "دار المصرفي"
%0,00	19,94%	%19,94	شركة القطب التنموي المنستير الفجة
%0,21	%93,88	%94,09	شركة السلامة والحراسة

2- لمحة على تطورات المؤشرات المجمعة

2-1 - الأرقام الرئيسية

معدل تطور نسبة النمو	ديسمبر 2018	ديسمبر 2017	ديسمبر 2016	ديسمبر 2015	ملايين الديناتير	
%9,2	10 641,6	9 089,9	8 426,5	7 764,2	مجموع الموازنة	النشاط
%3,8	6 340,1	5 985,5	5 481,0	5 434,2	إيداعات الحرفاء	
%6,3	7 073,7	6 043,7	5 528,5	5 538,1	قائم صافي القروض للحرفاء	
%14,8	247,9	158,2	142,1	129,7	هامش الوساطة	النتائج
%10,4	82,7	75,7	63,5	53,6	حجم العمولات الصافية	
%4,9	613,5	437,8	519,9	503,7	رقم الأعمال	
%17,2	466,2	350,6	288,9	252,6	الناتج البنكي الصافي	
%7,7	242,3	245,3	185,6	177,3	أعباء عملية	
	73,9	17,6	8,6	3,5-	النتيجة الصافية للسنة المحاسبية	
%58,1	776,9	776,9	776,9	776,9	رأس المال	الأموال الذاتية
	128,5	314,0-	341,3-	327,9-	احتياطيات مجمعة	
%17,8	5,5-	5,5-	5,5-	5,5-	أسهم ذاتية	
	73,9	17,6	8,6	3,5-	نتائج السنة	
	973,8	475,0	438,7	440,0	أموال ذاتية	
	%7,6	%3,7	%2,0	%0,8-	مردودية الأموال الذاتية	المردودية
	%0,69	%0,19	%0,10	%0,05-	مردودية الأصول	
	%15,9	%5,0	%3,0	%1,4-	النتيجة الصافية/الناتج البنكي الصافي	
	%17,7	%21,6	%22,0	%21,2	العمولات الصافية/الناتج البنكي الصافي	
	%53,2	%45,1	%49,2	%51,4	هامش الوساطة/الناتج البنكي الصافي	
	%47,0	%43,0	%46,4	%43,2	عمولات صافية/مجموع الأجرور	
	%52,0	%70,0	%64,3	%70,2	معامل الاستغلال	

2018. سجل قائم هذا الصنف من الاستعمالات للشركة الأم زيادة بـ 1.018,6 مليون دينار أو 16,7% ؛

• انخفاض في محفظة السندات التجارية بـ 174,9 مليون دينار أو 32,9% ما يمثل أساسا تغير قائم محفظة السندات التجارية للشركة الأم (-173,3 مليون دينار) ؛

• زيادة في رصيد بند «الديون على المؤسسات البنكية والمالية» بـ 33,0 مليون دينار أو 8,0% ؛

2-2 - التطورات الهامة للموازنة المجمعة

على مستوى بنود الأصول

في موفى 2018، بلغ مجموع الأصول المجمعة لمجمع الشركة التونسية للبنك 10.641,6 مليون دينار في ارتفاع بـ 1.551,7 مليون دينار أو 17,1% مقارنة بمستوى سنة 2017. ويفسر التقدم المسجل بالتطورات الأساسية التالية :

• ارتفاع قائم المستحقات على الحرفاء بـ 1.030,0 مليون دينار أو 17,0% بالغا 7.073,7 مليون دينار موفى السنة المحاسبية

3-2 - تطور نتيجة المجمع ومكوناتها الأساسية

في نهاية شهر ديسمبر 2018، سجل مجمع الشركة التونسية للبنك نتيجة صافية تقدر بـ 73,9 مليون دينار مقابل 17,6 مليون دينار آخر سنة 2017. وتتأتى هذه الوضعية من المساهمة الإيجابية للشركة الأم (66,9 مليون دينار).

ومن ناحية أخرى، يمكن تحليل تركيبة النتيجة الصافية للمجمع من ملاحظة ما يلي :

- بلغ الناتج البنكي الصافي بـ 466,2 مليون دينار ليسجل زيادة بـ 115,6 مليون دينار أو 33% تفصل كالاتي :
- إيرادات الاستغلال البنكي : +204,2 مليون دينار أو 32,2%.
- أعباء الاستغلال البنكي : +88,6 مليون دينار أو 31,3%.
- انخفضت الأعباء العملية بـ 3 ملايين دينار لتبلغ 242,3 مليون دينار نهاية 2018. وترد هذه الوضعية إلى ما يلي :
- بلغ مجموع الأجور 151,5 مليون دينار ويشمل عبء التوظيف الذي قامت به الشركة الأم خلال الثلاثي الأول من سنة 2018.
- ارتفاع الأعباء العامة للاستغلال بـ 25,9 مليون دينار
- تحسن معامل الاستغلال كنتيجة لذلك، بـ 18 نقاط مئوية ليبلغ 52% كما بلغ معامل الاستغلال للشركة الأم 46,4% في سنة 2018 مقابل 49,9% في موفى سنة 2017.
- بلغت نتيجة الاستغلال للمجمع 88,2 مليون دينار نهاية ديسمبر 2018 مقابل 16,5 مليون دينار في نهاية سنة 2017.

- زيادة في محفظة سندات الاستثمار بـ 140,4 مليون دينار أو 15,6% وقد سجلت محفظة الاستثمار للشركة الأم ارتفاعا بـ 151,4 مليون دينار أو 15,1%؛
- سجل رصيد بند فارق الاقتناء زيادة بما قيمته 37 مليون دينار لينتقل من -5,0 مليون دينار إلى 32,2 مليون دينار

على مستوى بنود الخصوم

- سجل مجموع خصوم مجمع الشركة التونسية للبنك زيادة بـ 1.052 مليون دينار أو 12% تفسر أساسا بالتطورات المتباينة التالية :
- البنك المركزي التونسي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية : +244,4 مليون دينار أو 16,4%، وقد سجل قائم الشركة الأم زيادة للجوء لإعادة التمويل من البنك المركزي التونسي بـ 475 مليون دينار ؛
- إيداعات وممتلكات المؤسسات البنكية والمالية : +153,1 مليون دينار أو 110% ؛
- إيداعات وممتلكات الحرفاء : +354,6 مليون دينار أو 5,9% ليلبغ قائمها 6.340,1 مليون دينار نهاية السنة المحاسبية 2018 مقابل 5.985,5 مليون دينار في نهاية سنة 2017. وسجلت الشركة الأم زيادة بـ 393,2 مليون دينار أو 6,6% ؛
- اقتراضات وموارد خاصة : -6,6 مليون دينار أو -2,6% إذ سجل قائم هذا الصنف من الموارد لدى الشركة الأم تراجعاً بـ 4,1 مليون دينار أو 1,4%.

على مستوى بنود الأموال الذاتية

- بلغ مجموع الأموال الذاتية لمجمع الشركة التونسية للبنك 973,8 مليون دينار سنة 2018 مقابل 475,0 مليون دينار سنة 2017 ليسجل ارتفاعاً بـ 498,8 مليون دينار أو 105,0%.

توزيع النتيجة الصافية للمجمع حسب قطاع النشاط :

بالآلاف الدنانير

القطاع	نتائج مجمعة
مؤسسات القرض	70 411
مؤسسات مالية	2 388
السياحة	1 238
الخدمات	(123)
المجموع	73 914

توزيع النتيجة الصافية للمجمع حسب معيار التجميع :

بالآلاف الدنانير

نتائج مجمعة		احتياطات مجمعة		الشركات الممثلة
2017	2018	2017	2018	
19 268	68 369	(380 738)	49 575	❖ شركات مدمجة بصفة شاملة
43 810	64 865	30 551	77 296	1 الشركة التونسية للبنك
1 410	406	13 922	14 120	2 شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك
142	630	1 507	1 806	3 الشركة المالية سوفي إيلان
368	477	786	1012	4 شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي (في الأوراق المالية)
(548)	565	1 757	1 530	5 المالية للشركة التونسية للبنك
629	309	2 828	4 039	6 شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك
4 543	2 780	(11 328)	(777)	7 عقارية الشارع
4 080	4 323	(47 346)	(44 691)	8 الشركة التونسية لاستخلاص الديون
(101)	(106)	(1 294)	(1 480)	9 الشركة العامة للبيع
(307)	1712	(169)	(2 200)	10 الدخيلة
(16)	(473)	(1 731)	(1 049)	11 شركة أكتيفوتلز
(29 459)	0	(370 094)	0	12 البنك الفرنسي التونسي
(2 460)	(3 701)	(55)	(30)	13 شركة السلامة والحراسة
(2 823)	(3 418)	(72)	(1)	14 الوسائل العامة للشركة التونسية للبنك
1 590	(1 647)	24 440	66 739	❖ شركات مدمجة بالتقييم بالمعادلة
51	87	321	171	15 سيكاف المستثمر
61	90	(48)	(42)	16 سيكاف المستقبل (سيكاف بنك التنمية للاقتصاد التونسي سابقا)
434	405	992	1054	17 الشركة التونسية للمراقبة فريتاس
(7 854)	(3 278)	19 584	29 520	18 البنك الأجنبي التونسي (اتحاد البنوك التونسية سابقا)
5 356	7 580	41 302	45 887	19 الشركة النيجيرية للبنك (فرنك المجموعات المالية الإفريقية)
241	603	4 571	2 856	20 شركة القطب التنموي المنستير الفجة
64	58	17	(507)	21 دار المصرفي
17 621	73 914	(313 999)	128 514	المجموع

3- آفاق تطور نشاط مجمع الشركة التونسية للبنك

- تقسيم الشركات التابعة حسب أقطاب الحرف وتحقيق تناغم المجموعة ؛
- الامتثال للقانون البنكي عدد 48 لسنة 2016 وذلك خاصة بالتفويت في حصص في عدد من الشركات التابعة ؛
- تحديد سياسة استثمار موجهة نحو القطاعات الواعدة. ويتطلب بلوغ هذه الأهداف تنفيذ الإجراءات الموجهة نحو :
- تدعيم الحوكمة في الشركات التابعة وتعيين الخبرات الملائمة على رأسها ؛
- إعادة تنظيم الشركات التابعة للمجموعة حسب أقطاب النشاط وذلك من أجل تدعيم الخبرات المتخصصة ومستوى الكفاءات في مجالات نشاطها
- التخلي عن الشركات التابعة والمساهمات غير المالية المشار إليها في القانون البنكي عدد 48 لسنة 2016 ؛
- تطهير محفظة المساهمات والتخلي حسب الحالات عن الشركات التابعة التي تواجه عجزا عبر الخصخصة أو التفويت أو التصفية
- المساهمة في القطاعات الواعدة وتدعيم المساهمات المربحة. إن تجسيم هذه الإجراءات، والذي يعتمد في جزء منه على المحيط الاقتصادي في البلاد، لا يمكن إلا أن يحسن بصفة ملحوظة في نتائج الشركات التابعة وفي النتائج المجمعة لمجموعة الشركة التونسية للبنك .

في إطار إعادة تنظيم الشركات التابعة للبنك وبعث مزيد من التعاون في مجموعة الشركة التونسية للبنك، كلف البنك سنة 2017 شركة خارجية (Cabinet MAZARS) بإعداد مخطط إعادة هيكلة لمجموعة الشركة التونسية للبنك وهو في طور التجسيم بدرجات مختلفة من قبل الوحدات المعنية.

بذلك وعملا بقرار مجلس الإدارة، تم بعث لجنة الحوكمة وإعادة هيكلة الشركات التابعة والمساهمات «CGR» وتمثل مهمتها في تقديم رأيها حول الحوكمة وإعادة هيكلة الشركات التابعة ومساهمات المجمع وذلك بهدف :

- تعزيز السلوكات الجيدة فيما يتعلق بحوكمة الشركات التابعة وبعث لجان مختصة لمراقبة مجالس الإدارة منها خاصة لجان التدقيق ولجان المخاطر ؛
- تأمين ملاءمة التوجهات الاستراتيجية للشركات التابعة للتوجهات الاستراتيجية للمجمع ؛
- متابعة مخططات الأعمال وميزانيات الشركات التابعة من قبل هياكل مناسبة ؛

ترتكز كل هذه الإجراءات، بالرجوع إلى المحور الاستراتيجي للبنك المسمى "مردودية الشركات التابعة والمساهمات" على الأهداف الرئيسية التالية :

- زيادة مساهمة الشركات التابعة في النجاعة الإجمالية للمجمع ؛



القوائم المالية المجمعة المختومة في 31 ديسمبر 2018

- الموازنة المجمعة
- قائمة التعهدات المجمعة خارج الموازنة
- قائمة النتائج المجمعة
- جدول التدفقات المالية المجمعة
- إيضاحات حول القوائم المالية المجمعة

الموازنة المجمعة إلى 31 ديسمبر 2018

بالآلاف الدينانير

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	الإيضاح	الأصول
289 874	301 460		خزانة وأموال لدى البنك المركزي التونسي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية
413 071	446 102		مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية (*)
6 043 711	7 073 697		مستحقات على الحرفاء (*)
531 526	356 651	1.3	محفظة السندات التجارية (*)
901 428	1 041 805	2.3	محفظة الاستثمار (x)
103 690	113 333	3.3	سندات مجمعة بالمعادلة
4 970-	32 232		فارق الإقتناء
140 151	149 120		الأصول الثابتة
9 956	8 573		أصول الأدءات المؤجلة
661 434	1 118 578		أصول أخرى (*)
9 089 870	10 641 551		مجموع الأصول
			الخصوم
1 486 900	1 731 308		البنك المركزي التونسي ومركز الصكوك البريدية
139 247	292 315		إيداعات وأموال المؤسسات البنكية والمالية
5 985 516	6 340 136		إيداعات وأموال الحرفاء
255 613	248 991		اقتراضات وموارد خصوصية
16 484	35 295		خصوم الأدءات المؤجلة
724 704	1 012 379		خصوم أخرى
8 608 464	9 660 424		مجموع الخصوم
6 418	7 333	4.3	حقوق الأقلية (*)
			الأموال الذاتية
776 875	776 875		رأس المال
-313 999	128 514	5.3	احتياطيات مجمعة (*)
5 509-	5 509-	6.3	أسهم ذاتية
17 621	73 914	5.3	نتائج مجمعة (*)
474 988	973 794		مجموع الأموال الذاتية
9 089 870	10 641 551		مجموع الخصوم والحقوق الأقلية والأموال الذاتية

(*) بيانات 2017 تمت إعادة معالجتها من أجل المقارنة

التعهدات خارج الموازنة المجمعة إلى موفى ديسمبر 2018

بالآلاف الدنانير

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	الإيضاح	
			الخصوم المحتملة
1 304 811	1 373 598	7.3	ضمانات وكفالات وضمانات أخرى مقدمة
462 411	413 083	8.3	اعتمادات مستندية
0	0		أصول مقدمة كضمانات
1 767 222	1 786 681		مجموع الخصوم المحتملة
			التعهدات المقدمة
135 207	130 534		تعهدات تمويل مقدمة
2 809	859		تعهدات خاصة بالسندات
138 016	131 393		مجموع التعهدات المقدمة
			التعهدات المقبولة
0	0		تعهدات تمويل مقبولة
1 634 444	2 132 046	9.3	ضمانات مقبولة
1 634 444	2 132 046		مجموع التعهدات المقبولة



قائمة النتائج المجمعة إلى موفى ديسمبر 2018

بالآلاف الدينانير

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	
		إيرادات الاستغلال البنكي
437 772	613 539	إيراد 1 فوائد دائنة ومداحيل مماثلة
78 789	86 054	إيراد 2 عمولات (على الإيرادات)
62 105	66 942	إيراد 3 مرابيح محفظة السندات التجارية والعمليات المالية (*)
55 633	71 991	إيراد 4 مداحيل محفظة سندات الاستثمار (*)
634 298	838 526	مجموع إيرادات الاستغلال البنكي
		أعباء الاستغلال البنكي
279 590-	365 643-	عبء 1 فوائد مدينة وأعباء مماثلة
3 129-	3 337-	عبء 2 عمولات مدينة
-979	-3 376	عبء 3 خسائر على محفظة السندات التجارية والعمليات المالية
283 699-	372 356-	مجموع أعباء الاستغلال البنكي
350 599	466 170	النتائج البنكية الصافي (*)
142 023-	179 381-	إيراد/عبء 4 مخصصات للمدخرات ونتيجة تصحيح قيم المستحقات وعناصر خارج الموازنة والخصوم (*)
4 019-	257	إيراد/عبء 5 مخصصات للمدخرات ونتيجة تصحيح قيم محفظة الاستثمار
43 889	37 929	إيراد 7 إيرادات استغلال أخرى
167 527-	151 471-	عبء 6 مصاريف الأعوان (*)
53 184-	79 139-	عبء 7 أعباء الاستغلال العامة
9 588-	11 680-	عبء 8 مخصصات الاستهلاكات والمدخرات على الأصول الثابتة
1 647-	5 545	عبء 8 الحصة في نتائج الشركات المجمعة بالمعادلة
16 500	88 230	نتيجة الاستغلال (*)
3 519	15 752	إيراد/عبء 9 رصيد الربح أو الخسارة على العناصر العادية الأخرى
2 392-	25 706-	عبء 11 الأداء على الشركات
17 626	78 276	نتيجة الأنشطة العادية (*)
5-	2 963-	إيراد/عبء 10 رصيد الربح أو الخسارة على العناصر الاستثنائية
17 621	75 313	النتيجة الصافية للسنة المحاسبية (*)
6 558-	1 033	إيراد/عبء 10 حقوق الأقلية في النتيجة (*)
6 558	366	حصة الأقلية في النتيجة المدرجة للأغلبية
17 621	73 914	النتيجة الصافية المجمعة قبل التغييرات المحاسبية (*)
21 337	13 949	تأثيرات التغييرات المحاسبية
38 957	87 863	12.3 النتيجة الصافية المجمعة بعد التغييرات المحاسبية (*)

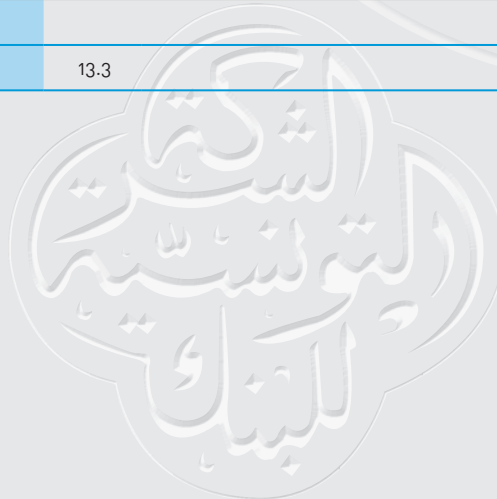
(*) بيانات 2017 تمت إعادة معالجتها من أجل المقارنة

جدول التدفقات النقدية المجمعة في 31 ديسمبر 2018

بالآلاف الدنانير

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	الإيضاح
أنشطة الاستغلال		
655 312	807 017	إيرادات الاستغلال البنكي المقبوضة
293 029-	-371 571	أعباء الاستغلال البنكي المدفوعة
1 952	113 702	إيداعات أو سحبيات لدى مؤسسات بنكية ومالية أخرى
772 774-	1 205 930-	قروض وتسبقات أو سداد قروض وتسبقات ممنوحة للحرفاء
506 117	427 487	إيداعات أو سحبيات الحرفاء
48 653-	142 810	اقتناءات أو تفويت في سندات توظيف
183 040-	167 011-	مبالغ مسددة للأعوان ودائونون آخرون
296 238-	251 022-	تدفقات نقدية أخرى متأتية من أنشطة الاستغلال
4 115-	3 100-	أداءات على الشركات مدفوعة
434 469-	507 619-	التدفقات النقدية الصافية المخصصة لأنشطة الاستغلال
أنشطة الاستثمار		
17 610	62 421	فوائد وأرباح مقبوضة على محفظة الاستثمار
6 309-	142 898-	اقتناءات أو تفويت في محفظة الاستثمار
13 944-	5 580-	اقتناءات أو تفويت في الأصول الثابتة
2 644-	86 057-	التدفقات النقدية الصافية المخصصة لأنشطة الاستثمار
أنشطة التمويل		
-	-	إصدار الأسهم
64 042-	3 631-	إصدار أو تسديد قروض وموارد خصومية
1 368-	2 207-	أرباح موزعة
65 411-	5 838-	التدفقات النقدية الصافية المخصصة لأنشطة التمويل
502 524-	599 514-	التغير الصافي للسيولة وما يعادلها خلال السنة المحاسبية
0	360 767	تعديل نتيجة لتغير مجال التجمع المحاسبي
630 768-	1 133 292-	السيولة وما يعادلها في بداية السنة المحاسبية
1 133 292-	1 372 039-	السيولة وما يعادلها في نهاية السنة المحاسبية

(*) البيانات المعاد معالجتها من أجل المقارنة.



الإيضاحات حول القوائم المالية المجمعة للسنة المختومة في 31 ديسمبر 2018

2-1. محيط التجميع المحاسبي وطرقه

1-2-1 محيط التجميع المحاسبي

يتضمن محيط التجميع المحاسبي بالإضافة إلى الشركة الأم 19 مؤسسة في 31 ديسمبر 2018 :

- 13 شركة تابعة مجمعة عن طريق الدمج الكلي ؛

- 7 مؤسسات شريكة مجمعة عن طريق التقييم بالمعادلة.

ويبرز الجدول التالي الشركات المعتمدة في محيط التجميع ونسب مراقبة المجمع ونسب الحصص المعتمدة لإعداد القوائم المالية بالإضافة إلى طرق التجميع لمجموعة الشركة التونسية للبنك

إيضاح 1 - المبادئ المحاسبية المعتمدة
في تقييم القوائم المالية المجمعة
وتقديمها

1-1. الأساس المرجعي لإعداد القوائم المالية المجمعة

تم إعداد القوائم المالية المجمعة لمجموعة الشركة التونسية للبنك طبقاً لأحكام القانون عدد 96-112 بتاريخ 30 ديسمبر 1996 المتعلق بالنظام المحاسبي للشركات والمرسوم عدد 96-2459 بتاريخ 30 ديسمبر 1996 المتعلق بالمصادقة على إطار مفاهيم ومعايير المحاسبية التونسية ومن بينها خاصة المعايير المحاسبية البنكية من عدد 21 إلى 25 المنصوص عليها في مرسوم وزارة المالية بتاريخ 25 مارس 1999 بالإضافة إلى المعايير المحاسبية المتعلقة بالتجميع المحاسبي من عدد 35 إلى 39 المنصوص عليها في مرسوم وزارة المالية بتاريخ 1 ديسمبر 2003.

الشركات المدمجة	% مراقبة المجمع			طريقة التجميع		% حصص المجمع		
	التغير %	2017	2018	2017	2018	التغير %	2017	2018
1. الشركة التونسية للبنك (الشركة الأم)	%0,00	%99,91	%99,91	الدمج الكلي	الدمج الكلي	%3,00	%99,69	%99,72
2. شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك	%0,00	%99,51	%99,51	الدمج الكلي	الدمج الكلي	%0,03	99,19%	%99,22
3. الشركة المالية سوفلي إيلان	%2,04	%58,59	%60,63	الدمج الكلي	الدمج الكلي	%2,05	%57,68	%59,73
4. شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية	%0,00	%99,96	%99,96	الدمج الكلي	الدمج الكلي	%0,25	%94,08	%94,33
5. المالية للشركة التونسية للبنك	%0,01	%96,70	%96,71	الدمج الكلي	الدمج الكلي	%0,09	%95,17	%95,26
6. شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك	%0,00	%99,50	%99,50	الدمج الكلي	الدمج الكلي	%0,04	%98,77	%98,81
7. شركة عقارية الشارع	%0,00	%99,90	%99,90	الدمج الكلي	الدمج الكلي	%0,08	%98,28	%98,36
8. الشركة التونسية لاستخلاص الديون	%0,00	%100,00	%100,00	الدمج الكلي	الدمج الكلي	%0,02	%99,67	%99,69
9. الشركة العامة للبيع	%0,00	%50,00	%50,00	الدمج الكلي	الدمج الكلي	%0,01	%49,85	49,86%
10. الشركة السياحية الدخيلة	%0,00	%67,87	%67,87	الدمج الكلي	الدمج الكلي	%0,02	%67,63	%67,65
11. شركة أكتيفوتلز	%0,00	%99,97	%99,97	الدمج الكلي	الدمج الكلي	%0,03	%99,35	%99,38
12. البنك الفرنسي التونسي	%78,80-	%78,80	H-P	الدمج الكلي	H-P	%78,53-	78,53%	H-P
13. سيكاف المستثمر	%29,4	%71,35	%76,27	التقييم بالمعادلة	التقييم بالمعادلة	%29,4	%70,92	%75,84
14. سيكاف المستقبل	%00,0	%98,44	%98,44	التقييم بالمعادلة	التقييم بالمعادلة	%0,03	%97,79	%97,82
15. البنك الأجنبي التونسي (اتحاد البنوك التونسية سابقا)	%57,0	%44,18	%44,93	التقييم بالمعادلة	التقييم بالمعادلة	%67,0	%44,04	%44,80
16. شركة الوسائل العامة	%0,02-	%100,00	%99,98	الدمج الكلي	الدمج الكلي	%0,73-	%93,79	%94,06
17. الشركة التونسية للمراقبة فريتاس	%0,00	%27,06	%27,06	التقييم بالمعادلة	التقييم بالمعادلة	%10,0	%26,97	%26,98
18. الشركة النيجيرية للبنك	%0,00	%25,00	%25,00	التقييم بالمعادلة	التقييم بالمعادلة	%0,01	%24,92	%24,93
19. "دار المصرفي"	%1,68-	%21,64	%19,96	التقييم بالمعادلة	التقييم بالمعادلة	%1,32-	%21,22	%19,90
20. شركة القطب التنموي المنستير الفجة	%0,00	%20,00	%20,00	التقييم بالمعادلة	التقييم بالمعادلة	%0,00	%19,94	%19,94
21. شركة السلامة والحراسة	%0,05-	%100,00	%99,95	الدمج الكلي	الدمج الكلي	%0,21	%93,88	%94,09

و"البنك الأجنبي التونسي" الحسابات المصادق عليها من قبل مراقبي الحسابات في تاريخ إقفال القوائم المالية المجمعة.

ويقدم الجدول التالي قطاعات النشاط وبلدان الإقامة للشركات المعتمدة في محيط التجميع :

من ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أن أعمال التجميع قد أنجزت على أساس القوائم المالية للشركة الأم والقوائم المالية للشركات المعتمدة في محيط التجميع. ومع ذلك، لم توفر شركات "فريتاس" و"دار المصرفي" و"شركة القطب التنموي المنستير الفجة"

الشركة	قطب النشاط	بلد الإقامة
الشركة التونسية للبنك	مؤسسات القرض	تونس
البنك الأجنبي التونسي	مؤسسات القرض	فرنسا
الشركة النيجيرية للبنك	مؤسسات القرض	النيجر
شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك	مؤسسات مالية	تونس
شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك	مؤسسات مالية	تونس
الشركة المالية سوفي ايلان	مؤسسات مالية	تونس
شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية	مؤسسات مالية	تونس
المالية للشركة التونسية للبنك	مؤسسات مالية	تونس
سيكاف المستقبل	مؤسسات مالية	تونس
سيكاف المستثمر	مؤسسات مالية	تونس
شركة الدخيلة	سياحية	تونس
الشركة التونسية للمراقبة فريتاس	خدمات	تونس
شركة أكتيفوتلز	سياحية	تونس
شركة القطب التنموي المنستير الفجة	خدمات	تونس
عقارية الشارع	خدمات	تونس
الشركة التونسية لاستخلاص الديون	خدمات	تونس
دار المصرفي	خدمات	تونس
الشركة العامة للبيع	خدمات	تونس
شركة السلامة والحراسة	خدمات	تونس
شركة الوسائل العامة	خدمات	تونس
شركة الوسائل العامة	خدمات	تونس
شركة الوسائل العامة	خدمات	تونس

1-2-2 طرق معالجة خاصة

حق المراقبة الحصرية لشركة تابعة عندما يتسنى له تطبيق سياساتها المالية والعملية للشركة وذلك للاستفادة من أنشطتها.

وتقوم طريقة الدمج الكلي على إنجاز المراحل المتتالية الآتي ذكرها :

- يتم تجميع القوائم المالية الفردية للشركة الأم وللمؤسسات التابعة لها بجمع مختلف بنودها المتشابهة على مستوى عناصر الأصول والخصوم والأموال الذاتية والإيرادات والأعباء ؛

- تطرح القيمة المحاسبية لمساهمة الشركة الأم في كل شركة تابعة إضافة إلى حصة المجموعة في الأموال الذاتية لتحديد الاحتياطيات المجمعة وحصة الأقلية فيها.

- تحصر حصص الأقلية في النتائج الصافية للشركات التابعة المجمعة وتطرح من نتيجة المجموعة للحصول على النتيجة الصافية الراجعة لمالكي الشركة الأم ؛

- تحصر حصص الأقلية في الأموال الذاتية للشركات التابعة المجمعة وتقدم في الموازنة المجمعة بصورة منفصلة عن الخصوم والأموال الذاتية للشركة الأم

تتكون حصص الأقلية في الأموال الذاتية من القيمة المحتسبة في تاريخ التجميع الأصلي حسب المعايير المحاسبية 38 المتعلق بتجميع الشركات وحصة الأقلية في تدفقات الأموال الذاتية منذ تاريخ التجميع.

- تطرح الأرصدة والعمليات المتبادلة والأرباح الكامنة الناتجة عنها بشكل متماثل وتطرح الخسائر الناتجة عن العمليات المتبادلة بين مختلف الشركات المكونة للمجموعة إلا إذا كان بالإمكان استخلاص الكلفة.

- تعالج الفوارق الوقتية المتأتية من تصفية الأرباح والخسائر الكامنة الناتجة عن العمليات المتبادلة بين مختلف الشركات المكونة لمجمع حسب القواعد المحاسبية المتعلقة بالأداء على النتائج.

تجميع حسابات البنك الأجنبي التونسي "TFB" : قدرت نسبة مراقبة مجمع الشركة التونسية للبنك للبنك الأجنبي التونسي في 31 ديسمبر 2018 بـ 44,93%. رغم ذلك، تم تجميع القوائم المالية للبنك الأجنبي التونسي عن طريق التقييم بالمعادلة إذ رأت الشركة التونسية للبنك بأن لا سلطة لها لقيادة السياسات المالية والعملية لهذه المؤسسة.

تجميع حسابات شركات الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك "SICAV" : تتجاوز نسبة مراقبة مجمع الشركة التونسية للبنك لشركات الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك "SICAV" 50%. رغم ذلك، تم تجميع قوائم هذه الشركات عن طريق التقييم بالمعادلة بما أن الشركة التونسية للبنك لا تملك السلطة لتطبيق سياساتها المالية والعملية (تخضع لمراقبة هيئة السوق المالية).

1-2-3 تغيير محيط تجميع مجمع الشركة التونسية للبنك (2017-2018)

تم استبعاد شركة الدراسات والتنمية بسوسة الشمالية المحددة ضمن محيط التجميع في السنة المحاسبية 2017، من محيط التجميع لمجموعة الشركة التونسية للبنك في 31 ديسمبر 2018 باعتبار استحالة ورود القوائم المالية المقفلة بتاريخ 31 ديسمبر 2017 لهذه الشركة.

يقدم الجدول التالي مساهمة شركة الدراسات والتنمية بسوسة الشمالية المجمعة بطريقة الدمج الكلي في سنة 2017 في الاحتياطيات والنتائج المجمعة للسنة المالية 2017 :

370 094-	الاحتياطيات المجمعة 2017
29 459-	النتائج المجمعة 2017
399 553-	المجموع بالآلاف الدنانير

1-2-4 طرق التجميع المحاسبي

- المؤسسات المجمعة عن طريق الدمج الكلي

الشركات المدمجة كليا هي المؤسسات التي يقوم المجمع بمراقبتها بصفة حصرية قانونيا، ضمينا أو شكليا. ويملك المجمع

• المؤسسات الممّعة عن طريق التقييم بالمعادلة

الشركات الممّعة عن طريق التقييم بالمعادلة هي المؤسسات التابعة للشركة التونسية للبنك التي تؤثر بصفة جدية في سير أعمالها.

ويؤثر المجمع بصفة جدية في الشركة عندما يكون بإمكانه المساهمة في قرارات السياسة المالية والعمليّة للشركة التي تملكها دون ممارسة رقابة رغم ذلك على هذه السياسات.

وحسب طريقة التقييم بالمعادلة، تسجل مساهمة المجموعة في البداية بالكلفة ويتم الترفيع أو التخفيض في قيمتها المحاسبية لأخذ حصة المستثمر في نتائج الشركة التي يملكها بعين الاعتبار بعد تاريخ الاقتناء.

وتخفف التوزيعات الواردة من الشركة المالكة من القيمة المحاسبية للمساهمة. وبالإمكان كذلك تعديل القيمة المحاسبية عند الضرورة لتغييرات ناتجة عن تغير الأموال الذاتية للشركة التي يملكها المجمع والتي لم تأخذ بعين الاعتبار في قائمة النتائج.

بذلك، تعوض قيمة سندات المساهمات بحصة المجمع في الأموال الذاتية بها فيها نتيجة الشركات الممّعة عن طريق التقييم بالمعادلة.

3-1 - قواعد خاصة بالتجميع المحاسبي

1-3-1 معالجة الفوارق الناتجة عن التجميع الأولي

يتمثل فارق التجميع في الفرق الحسابي عند الاقتناء بين تكلفة اقتناء السندات والحصة المطابقة في القيمة المحاسبية الصافية

لأصول الشركة الممّعة.

ويتركب الفارق المذكور من فارق تقييم مطابق لفائض أو لناقص القيمة الكامن بالنسبة للأصول ومن فارق الاقتناء الموافق للسمعة التجارية «GOOD WILL» الموجبة أو السالبة.

وفي كل مرة تتوفر فيها البيانات، يقع تحديد فوارق الاقتناء وإدراجها ضمن الأصول الثابتة اللامادية في الأصول. وقع استهلاك فوارق الاقتناء على مدة 5 سنوات بصفة متساوية.

1-3-2 معالجة الخسائر الراجعة إلى الأقلية

في حال كانت الخسائر الراجعة للأقلية في شركة تابعة مدرجة أكثر من حصص الأقلية في الأموال الذاتية للشركة التابعة. يدرج هذا الفائض وكل الخسائر القادمة المتعلقة بالأقلية في حصص الأغلبية إلا إذا كان للأقلية التزام لا رجوع عنه لتعويض الخسائر وبإمكانهم فعل ذلك.

إذا حلقت الشركة التابعة لاحقا أرباحا تخصص أغلب الأرباح لحصص الأغلبية حتى يتم استخلاص حصص الخسائر المتعلقة بالأقلية المدرجة سابقا لحساب الأغلبية.

1-3-3 معالجة الضرائب المؤجلة

ترتب عن إلغاء العمليات المتبادلة التي لها تأثير على النتائج والاحتياطيات حصريا عملية ضريبة مؤجلة.

ولم تولد الفوارق الزمنية المتأتمية من القوائم المالية المنفردة لشركات المجمع إدراجا محتملا للضرائب المؤجلة.

4-1 - الشركات التي تم استبعادها من محيط التجميع

استبعدت من محيط التجميع لمجتمع الشركة التونسية للبنك 33 شركة للأسباب المبينة أدناه :

- الشركات قيد التصفية

العدد الرتبي	الاسم الاجتماعي
1	شركة قصر سقانس الدولي
2	شركة افريقيا سوسة
3	الشركة السياحية بعين دراهم " نزل نور العين "
4	شركة المراسي
5	شركة التنشيط والترفيه براديز بارك نزل فادرا «Hotel PHEDRA»
6	شركة الدراسات والتنمية بالحمامات الجنوبية
7	شركة الدراسات والتنمية السمعية البصرية بتونس
8	شركة التعليب والطباعة والإشهار
9	شركة الصناعات المعدنية «SIMET»
10	البنك الفرنسي التونسي BFT

- الشركات التي تمر بصعوبات دائمة

العدد الرتبي	الاسم الاجتماعي
1	شركة تنمية قريص الكبرى
2	شركة الدراسات والتنمية بسوسة
3	شركة الدراسات والتنمية الزوارع
4	الشركة السياحية ضفاف 2000 " نزل أتريوم "
5	كثبان نفزاوة
6	شركة التنمية للا الحضرية «LELLA HADHRIA»

- الشركات التي لم تتوفر قوائمها المالية في 31 ديسمبر 2018 :

العدد الرتبي	الاسم الاجتماعي
1	شركة الاستثمار والتنمية بالوسط الغربي سيكار
2	شركة الدراسات والتنمية بسوسة الشمالية

- الشركات التي أصبحت غير خاضعة لرقابة الشركة التونسية للبنك بمقتضى أحكام قضائية (الشركات الخاضعة للإدارة القضائية) :

العدد الرتبي	الاسم الاجتماعي
1	الشركة المتوسطة للسياحة نزل الداليا
2	الشركة السياحية بال ار

- الشركات التي لم يعد للشركة التونسية للبنك نفوذ في نشاطها وسير أعمالها (شركة التنمية الاقتصادية بالقصرين وشركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك)

- الشركات في مرحلة الاستثمار (الشركة التجارية العالمية بقبلي)

- الشركات التي تم اقتناؤها واحتفاظ بهدف بيعها لاحقا إضافة إلى الشركات التي بدأت عملية التفويت فيها :

العدد الرتبي	الاسم الاجتماعي
1	الشركة الفندقية لوسط المدن نزل الأندلس
2	شركة رملة توزر
3	شركة التنشيط السياحي بساط
4	شركة النشاط السياحي نزل زودياك
5	شركة الدراسات والتنمية السياحية نزل ماريكويين جربة ماريتم
6	شركة نزل يونس
7	الشركة السياحية و التنشيط " نادي رايس "
8	شركة التطوير السياحي نزل سيكلمان
9	الشركة العالمية للتصرف السياحي " نزل بيبولوس "
10	نزل حمامات قاردين
11	الشركة السياحية دار الضيافة نادي تروبيكانا

- الشركات غير القادرة على تحويل الأموال إلى الشركة التونسية للبنك، أو تخضع لقيود مستدامة (الشركة السياحية العربية " مارينا المنستير").

إيضاح 2 - الأحداث البارزة للفترة

1-2 التعديلات المحاسبية

أجرت الشركة التونسية للبنك تغييرا على مستوى طريقة تمييز خطوط رفاع الخزينة القابلة للتنظيف. في الواقع، تم تقييم خطوط رفاع الخزينة القابلة للتنظيف بكلفتها المهلكة. وبلغت التسويات المحاسبية المؤثرة في النتائج المؤجلة ما قيمته 13.988 ألف دينار.

2-2 إعادة تصنيف وإعادة معالجة على مستوى عدد من

بنود القوائم المالية للشركة التونسية للبنك

طبقا للمعيار المحاسبي NCT 25، أجرت الشركة التونسية للبنك إعادة تصنيف لجزء من رفاع الخزينة القابلة للتنظيف إلى سندات استثمار. وتمت إعادة معالجة الأرصدة في 31 ديسمبر 2017 للأخذ بعين الاعتبار عملية إعادة التصنيف كالاتي :

البيانات	البند القديم	البند الجديد	الرصيد في 31 ديسمبر 2017
رفاع الخزينة قابلة للتنظيف	أصول 4	أصول 5	658 819
منح/التخفيضات في رفاع الخزينة القابلة للتنظيف	أصول 4	أصول 5	26 238-
ديون ومستحقات مرتبطة	أصول 4	أصول 5	20 218
فوائد رفاع الخزينة قابلة للتنظيف للاستثمار	إيراد 3	إيراد 4	38 078
مربح صافية على سندات الاستثمار	إيراد 3	إيراد 4	555-

بالإضافة إلى ذلك ومن أجل تقديم أفضل تم إجراء عدد من عمليات إعادة التصنيف وإعادة معالجة الأرصدة في 31 ديسمبر 2017 لحاجيات المقارنة :

البيانات	البند القديم	البند الجديد	الرصيد إلى 31 ديسمبر 2017
مستحقات تجاه الشركة التونسية لإعادة التأمين	أصول 7	أصول 2	127 548
الحسابات الجارية للبنوك الغير مقيمة	خصوم 2	أصول 2	13 502-
تعويضات ومعاشات مرتبطة بالتطهير الاجتماعي	أعباء 6	أعباء 6 / إيراد 5	14 985

تمتع 286 موظفا بهذا الاجراء وتمت برمجة مغادرة 92 موظفا خلال السنة المحاسبية 2019.

2-6 قضية برونو بولي

تم رفع هذه القضية ضد البنك من قبل السيد برونو بولي زاعما أنه وضع تحت ذمة البنك الوطني للتنمية السياحية سابقا 7 رفاع خزينة لحامله بالدولار دون تحديد البنك المصدر وتاريخ الأجل مستظها بنسخة مطابقة للأصل من شهادة دون تاريخ باسم موظف سابق بالبنك الوطني للتنمية للسياحية BNDT ودون ختم البنك وبذلك أدان حكم لا أساس له من الصحة الشركة التونسية للبنك بأن تعيد له تلك الرفاع أو ما يساوي قيمتها. كان هذا الحكم موضوع استئناف تم بموجبه تأكيد الحكم الابتدائي. تمت صياغة طعن بالنقض مع الحصول على تأجيل تنفيذ دون كفالة.

وقد صدر حكم لفائدة البنك بتاريخ 26 مارس 2018 أبطلت بموجبه محكمة التعقيب حكم الاستئناف مع الاحالة.

2-7 التخلي والتفويت في الديون

تطبيقا للفقرة السابعة quaterdecies للبند عدد 48 من مجلة الأداء الضريبي على الدخل الفردي والضريبة على الشركات، قام البنك بالتخلي عن ديون بنكية لا يمكن خلاصها خلال السنة المحاسبية 2018.

وباعتبار القانون عدد 98-4 بتاريخ 02 فيفري 1998 المتعلق بالمؤسسات استخلاص الديون، قامت الشركة التونسية للبنك بالتفويت في مجموعتين من الديون البنكية لحساب شركتها التابعة

2-3 ديون الشركة التونسية للبنك على الشركة التونسية لإعادة التأمين Tunis Ré

بموجب عقد تغطية مخاطر الصرف المبرم من قبل الشركة التونسية للبنك، قام البنك بسداد الاقتراض المشترك بالعملة الأجنبية في تاريخ الخلاص وتحمل بذلك فارق صرف ما قيمته 127,121 مليون دينار وتأخذ الدولة على عاتقها دفع فارق الصرف تطبيقا لعقد التغطية لمخاطر عدم استقرار سعر الصرف وذلك من قبل "صندوق الضمان الوطني" «Fond National de Garantie» وتبلغ ديون البنك مع الشركة التونسية لإعادة التأمين، المتصرفة في هذا الصندوق ما قيمته 113,467 مليون دينار.

2-4 تعيين مفوض للقرارات للبنك الفرنسي التونسي

قررت لجنة القرارات للبنوك والمؤسسات المالية في وضعية متعثرة تعيين السيد حسين سغاري، في منصب مفوض للقرارات للبنك الفرنسي التونسي BFT بداية من 1 ديسمبر 2018 وذلك عوض المدير العام السيد سامي الجبالي. وقد تم إدراج هذه التسمية في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية بتاريخ 06 ديسمبر 2018 ونتج عن هذه التسمية فقدان الشركة التونسية للبنك لرقابتها ولم يعد بإمكانها توجيه السياسات المالية والعملية لهذه الشركة وهو ما يؤيد اقضاء البنك الفرنسي التونسي من محيط التجميع في 31 ديسمبر 2018.

2-5 المغادرة الطوعية للتقاعد

في إطار برنامجه لإعادة الهيكلة أعد البنك خطة تطهير اجتماعي تتعلق بالمغادرة الطوعية للتقاعد لـ 378 موظفا. في نهاية سنة 2018،

للودائع بواسطة مساهمة سنوية تقدر بـ 0,3% من قائم الودائع و تبلغ المساهمة المتعلقة بسنة 2018 ما قيمته 18500 ألف دينار.

الشركة التونسية لاستخلاص الديون. بلغت القيمة الاجمالية للديون التي قام البنك بالتخلي والتفويت فيه 440,290 مليون دينار من بينها 171,998 مليون دينار كفوائد تأخير.

إيضاح 3 - إيضاحات حول بنود القوائم المالية المجمعة (بالآلاف الدنانير)

2-7 المساهمة في صندوق الضمانات على الودائع

3-1 محفظة السندات التجارية

تطبيقا للبند عدد 149 و تبعا للقانون عدد 48-2016 بتاريخ 11 جويلية 2016 المتعلق بالبنوك و المؤسسات المالية بالإضافة إلى تراتيب المرسوم عدد 268-2017 بتاريخ 1 فيفري 2017 المتعلق بتحديد قواعد التدخل والتنظيم و العمل لهذا الصندوق يستوجب على الشركة التونسية للبنك المشاركة في صندوق الضمانات

بلغ رصيد هذا البند، في نهاية ديسمبر 2018، ما قدره 356.651 ألف دينار مقابل 531.526 ألف دينار في موفى السنة المحاسبية 2017 وتفصيل ذلك كالآتي :

المسمى	2018/12/31	2017/12/31 معاد معالجته	2017/12/31 منشور
محفظة الشركة التونسية للبنك	322 265	495 531	1 134 342
محفظة الشركات التابعة للمجموعة بالدمج الكلي	34 386	35 995	35 995
المجموع	356 651	531 526	1 170 337

3-2 محفظة سندات الاستثمار

بلغ مجموع هذا البند، في نهاية ديسمبر 2018، ما قدره 1.041.805 ألف دينار مقابل 901.428 ألف دينار في موفى السنة المحاسبية 2017 وتفصيل ذلك كالآتي :

المسمى	2018/12/31	2017/12/31 معاد معالجته	2017/12/31 منشور
محفظة الشركة التونسية للبنك	968 347	826 179	173 379
محفظة الشركات التابعة للمجموعة بالدمج الكلي	73 458	75 249	75 249
المجموع	1 041 805	901 428	248 628

3-3 سندات مجمعة حسب التقييم بالمعادلة

بلغ مجموع هذا البند في نهاية ديسمبر 2018 ما قدره 113.333 ألف دينار مقابل 103.690 ألف دينار في موفى السنة المحاسبية 2017 وتفصيل ذلك كالآتي :

2017	2018	شركات حسب التقييم بالمعادلة
987	1 037	1 - سيكاف المستثمر
1 109	1 154	2 - سيكاف المستقبل
1 540	1 574	3 - الشركة التونسية للمراقبة فريتاس
34 506	36 581	4 - البنك الأجنبي التونسي
54 846	61 654	5 - الشركة النيجيرية للبنك
9 465	10 112	6 - شركة القطب التنموي المنستير الفجة
1 237	1 221	7 - دار المصرفي
103 690	113 333	المجموع

3-4 حصص الأقلية

بلغ مجموع هذا البند 7.333 ألف دينار في نهاية السنة المحاسبية 2018 مقابل 6.418 ألف دينار في نهاية سنة 2017 وتفصيلها كالاتي :

2017/12/31		2018/12/31		الشركة
المجموع	حصص الأقلية في الاحتياطات	المجموع	حصص الأقلية في الاحتياطات	
79	25-	319	221	1. الشركة التونسية للبنك (الشركة الأم)
303	292	291	288	2. شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك
3 464	3 360	3 640	3 215	3. الشركة المالية سوفي إبلان
74	51	89	61	4. شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية
312	340	318	290	5. المالية للشركة التونسية للبنك
142	134	150	146	6. شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك
78-	78-	46-	46-	7. شركة عقارية الشارع
14-	14-	13-	13-	8. الشركة التونسية لاستخلاص الديون
597	698	405	511	9. الشركة العامة للبيع
1 530	1 677	2 178	1 359	10. الشركة السياحية الدخيلة
0	-	0	-	11. شركة أكتيفولز
0	-	0	-	12. البنك الفرنسي التونسي
9	9	0	-	13. شركة السلامة والحراسة
0	-	1	1	14. شركة الوسائل العامة
6 418	6 417	7 333	5 934	المجموع

(* معطيات تمت إعادة معالجتها تبعاً للتعديلات المحاسبية التي أثرت على الأموال الذاتية للشركة الأم الشركة التونسية للبنك.

3-5 الاحتياطات والنتائج المجمعة

بلغ رصيد النتائج المجمعة 73.914 ألف دينار نهاية 2018 مقابل 17.621 ألف دينار في 31 ديسمبر 2017. ومن جهة أخرى انتقلت الاحتياطات المجمعة من -313.999 ألف دينار في 31 ديسمبر 2017 إلى 128.514 ألف دينار في 31 ديسمبر 2018.

بالآلاف الدنانير

النتائج مجمعة		الاحتياطات مجمعة		الشركات المجمعة
2017	2018	2017	2018	
19 268	68 369	(380 738)	49 075	الشركات المجمعة عن طريق الدمج
43 810	64 865	30 551	77 296	1 الشركة التونسية للبنك
1 410	406	13 922	14 120	2 شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك
142	630	1 507	1 806	3 الشركة المالية سوفلي إيلان
368	477	786	1 012	4 شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية
(548)	565	1 757	1 530	5 المالية للشركة التونسية للبنك
629	309	2 828	(777)	6 شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك
4 543	2 780	(11 328)	(44 691)	7 عقارية الشارع
4 080	4 323	(47 346)	(1 480)	8 الشركة التونسية لاستخلاص الديون
(101)	(106)	(1 294)	(2 200)	9 الشركة العامة للبيع
(307)	1 712	(169)	(1 049)	10 الداخلية
(16)	(473)	(1 137)	0	11 شركة أكتيفوتلز
(29 459)	0	(370 294)	(30)	12 البنك الفرنسي التونسي
(2 460)	(3 701)	(55)	(1)	13 شركة السلامة والحراسة
(2 823)	(3 419)	(72)	-72	14 الوسائل العامة للشركة التونسية للبنك
1 647-	5 545	66 739	78 939	شركات مدمجة بالتقييم بالمعادلة
51	51	321	171	15 سيكاف المستثمر
61	61	(48)	(42)	16 سيكاف المستقبل (سيكاف بنك التنمية للاقتصاد التونسي سابقا)
434	434	992	1 054	17 الشركة التونسية للمراقبة فريتاس
(7 854)	7 854-	19 584	29 520	18 البنك الأجنبي التونسي (اتحاد البنوك التونسية سابقا)
5 356	5 356	41 302	45 887	19 الشركة النيجيرية للبنك (فرنك المجموعات المالية الإفريقية)
241	241	4 571	2 856	20 شركة القطب التنموي المنستير الفجة
61	64	17	(507)	21 دار المصرفي
17 621	73 914	(313 999)	128 514	المجموع

وشركتها التابعة البنك الفرنسي التونسي ويبلغ 1.373.598 ألف دينار.

3-8 اعتمادات مستندية

يطابق رصيد هذا البند في 31/12/2018 المبلغ المتراكم للاعتمادات المستندية للشركة الأم ويبلغ 413.083 ألف دينار.

3-6 إعادة شراء أسهم ذاتية من قبل شركات المجمع

بلغ مجموع هذا البند 5.509 ألف دينار، في نهاية ديسمبر 2018 ويحتوي على الأسهم التي تمت إعادة شرائها من قبل الشركة المجمعة.

3-7 الضمانات وكفالات وضمائم أخرى مقدمة

في 31 ديسمبر 2018 يطابق رصيد هذا البند المبلغ المتراكم للضمان والكفالات والضمائم الأخرى المقدمة من للشركة الأم

9-3 ضمانات مقبولة

يطابق رصيد هذا البند في 2018/12/31 المبلغ المتراكم للضمانات المقبولة للشركة الأم ويبلغ 2.132.046 ألف دينار. بلغت حصص الأقلية في النتيجة 1.033 ألف دينار في 31 ديسمبر 2018 وتفصل كالاتي :

2017/12/31	2018/12/31	الشركات
حصص الأقلية في النتائج	حصص الأقلية في النتائج	
131	198	1 الشركة التونسية للبنك (الشركة الأم)
11	3	2 شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك
104	425	3 الشركة المالية سوفي إيلان
23	28	4 شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية
28-	28	5 المالية للشركة التونسية للبنك
8	4	6 شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك
78	45	7 شركة عقارية الشارع
14	13	8 الشركة التونسية لاستخلاص الديون
102-	-106	9 الشركة العامة للبيع
147-	819	10 الشركة السياحية الدخلية
-	3-	11 شركة أكتيفوتلز
325 6-	-	12 البنك الفرنسي التونسي
150-	218-	13 السلامة والحراسة
175-	203-	14 شركة الوسائل العامة
6 558-	1 033	المجموع

11-3 حصص الأقلية المسندة لكبار المساهمين

في 31 ديسمبر 2018، بلغت حصة الأقلية المسندة لكبار المساهمين 366 ألف دينار مقابل 6.559 ألف دينار في 31 ديسمبر 2017 وتفصل كالاتي :

2017/12/31 (*)	الشركات
حصص الأقلية في النتائج	
0	1 البنك الفرنسي التونسي
45-	2 شركة عقارية الشارع
203	3 شركة الوسائل العامة
218	4 شركة السلامة والحراسة
13-	5 الشركة التونسية لاستخلاص الديون
3	6 شركة أكتيفوتلز
6 558	المجموع

12-3 التسوية تبعا لتغيير محيط التجميع

أظهر هذا البند في 31 ديسمبر 2018 رسيدا يقدر بـ 360.767 ألف دينار يتكون من مبلغ تعديل السيولة في أول الفترة تبعا لإقصاء البنك الفرنسي التونسي من محيط التجميع.

13-3 السيولة وما يعادلها من السيولة المجمعة

بلغت السيولة وما يعادلها المجمعة -1.372.039 ألف دينار في نهاية سنة 2018 مقابل -1.133.292 ألف دينار في موفى سنة 2017.

تقرير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية المجمعة المختومة في 31 ديسمبر 2018

1. الرأي المتحفظ

التدفقات والعمليات المالية، ضبط جدول التعهدات، المحاسبة الفرعية للإيرادات وتسجيل المعاملات بالعملة الأجنبية.

- غياب محاسبة متعددة العملات مستقلة تمسك حسب نظام مزدوج مما لا يمكن من تحديد تأثير العمليات بمختلف العملات الأجنبية على نتيجة السنة المالية وتقييم تعرض البنك لمخاطر الصرف.

2.2 تحتوي كل من بنود "خزائنة وأموال لدى البنك المركزي التونسي، صكوك بريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية" و"مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية" "البنك المركزي التونسي وصكوك بريدية" و"دائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية" ضمن القوائم المالية للشركة التونسية للبنك (الشركة الأم) على جملة من المبالغ القديمة العالقة تخصّص بالأساس حساب البنك المركزي بالدينار وبالعملة الأجنبية وكذلك حسابات المراسلين بالعملة الأجنبية.

كما ان بعض الحسابات على مستوى "الأصول الأخرى" و"الخصوم الأخرى" تحتوي على أرصدة قديمة ومبالغ معلقة تخصّص بالأساس الحسابات الداخلية بين فروع البنك (بالدينار وبالعملة الأجنبية).

وعليه، فإنه لا يمكننا تأكيد خلو هذه الأرصدة من أخطاء جوهرية ناتجة عن أخطاء أو عن عمليات غير سليمة. كما لا يمكننا تقييم تأثير التعديلات المحتملة على الأموال الذاتية لمجمع الشركة التونسية للبنك.

3.2 لتفتقر الشركة التونسية للبنك (الشركة الأم) لمحاسبة عادلة وشاملة خاصة بالتعهدات خارج الموازنة. حيث أنه تم الاعتماد على تصاريح الهياكل الداخلية للبنك لإعداد جدول التعهدات خارج الموازنة باستثناء الضمانات والكفالات.

وعليه، فإننا نبدى تحفظاً بخصوص عدالة وشمولية قائمة التعهدات خارج الموازنة المجمعة.

تنفيذا لمهمة مراقبة الحسابات التي أسندت إلينا، قمنا بالتدقيق في القوائم المالية المجمعة لمجمع الشركة التونسية للبنك المرفقة والتي تتكون من الموازنة المختومة في 31 ديسمبر 2018 وجدول التعهدات خارج الموازنة وقائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذات التاريخ، وكذلك ملخص لأهم الطرق المحاسبية والمذكرات الإيضاحية الأخرى.

وفي رأينا، وباستثناء انعكاسات التحفظات الواردة بالفقرة "أساس الرأي المتحفظ" فإن القوائم المالية المجمعة المرفقة تعبر بصورة حقيقية وعادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، عن المركز المالي لمجمع الشركة التونسية للبنك كما في 31 ديسمبر 2018 ونتيجة نشاطه وتدفعاته النقدية للسنة المنتهية بذات التاريخ وفقا للمبادئ المحاسبية المعتمدة بالبلاد التونسية.

2. أساس الرأي المتحفظ

قمنا بعملية التدقيق طبقا للمعايير الدولية للتدقيق والمعمول بها في تونس. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها ضمن تقريرنا، في فقرة "مسؤوليات مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية المجمعة". ونحن مستقرون عن المجمع طبقا لقواعد السلوك الأخلاقي وأداب المهنة المعتمدة في البلاد التونسية. كما وفيها أيضا بمتطلبات قواعد السلوك الأخلاقي وأداب المهنة الأخرى طبقا لتلك القواعد.

ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا المتحفظ.

1.2 مثلت النقاط التالية حداً لأعمال تدقيق حسابات الشركة الأم :

- النقائص المرتبطة بنظام الرقابة الداخلية للبنك والتي تشمل المساقات والإجراءات ذات العلاقة بمعالجة المعلومات المالية وإعداد القوائم المالية. نذكر على وجه الخصوص تبرير وتأكيدي

8.2 لا تقوم بعض الشركات الفرعية التي وقع إدراجها حسب طريقة الادماج الكلي بإحتساب منح المغادرة للتقاعد والامتيازات الممنوحة ما بعد التقاعد (التغطية بعنوان التأمين الجماعي) إلا عند المغادرة الفعلية.

إن إدراج منح المغادرة من شأنه أن يؤثر على الوضعية المالية للمجمع وكذلك مردوديته.

9.2 كما جاء بالإفصاح عدد 1.2.1 "مجال التجميع"، أعتد في أعمال التجميع على قوائم مالية غير مصادق عليها من طرف مراقبي الحسابات لستة شركات من ضمن مجال يجمع 20 شركة.

و عليه ، فانه لا يمكن تحديد التعديلات التي يمكن ان تفضي اليها اعمال مراقبي حسابات هذه الشركات.

10.2 كما جاء بالإفصاح عدد 3.3.1 تمّ الإقتصار عند إحتساب الضريبة المؤجلة على المعاملات المحذوفة بين شركات المجموعة. غير أنه لم يتم إدراج الأصول والخصوم المحتملة للفوارق الوقتية الأخرى المتأتية من القوائم المالية الفردية للشركات المنتمية لمحيط التجميع ضمن القوائم المالية المجمعة.

3. مسائل التدقيق الأساسية

إن مسائل التدقيق الأساسية هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ولا نقدم رأياً منفصلاً في تلك المسائل.

وتمثل النقاط التالية، وفقاً لحكمنا المهني، مسائل التدقيق الأساسية التي وجب الإبلاغ عنها في تقريرنا :

1.3 تقييم مخاطر القروض وتغطية التعهدات

مسألة التدقيق الأساسية

يقوم المجمع بتقييم التعهدات وتكوين المدخرات لتغطية المخاطر عند إعتبار أن الشروط المنصوص عليها ضمن منشور البنك

4.2 تجاوزت تعهدات الشركة التونسية للبنك (الشركة الأم) المسجلة محاسبياً ضمن بنود تعهدات الحرفاء "AC3"، الأصول الأخرى "AC7" والتعهدات خارج الموازنة "HB" التعهدات المصرح بها للبنك المركزي التونسي، التي تمثل أساس إحتساب المدخرات المستوجبة، وذلك بمبلغ قدره 2 مليون دينار.

من ناحية أخرى، لم يقع التصريح للبنك المركزي التونسي ببعض التعهدات منها تعهدات التمويل غير المستخدمة وأوراق الخزينة المدعمة. وهو ما قد يؤثر على المدخرات المستوجبة بعنوان تعهدات الحرفاء.

5.2 لا تخضع المستحقات التي فوتت فيها الشركة التونسية للبنك (الشركة الأم) لصالح الشركة الفرعية الشركة التونسية لاستخلاص الديون قبل سنة 2017 إلى معالجة قصد تحديد قيمتها العادلة وذلك عبر إعادة تقييم قيمتها الخام وكذلك تغطيتها بالمخصصات والفوائد المحفوظة بعد أن يتم إلغاء نتائج التفويت بين الشركتين.

كذلك تشمل أصول شركة STRC مستحقات تعود الى أكثر من 4 سنوات بما قيمته 109 مليون دينار بلغت مدخراتها 78 مليون دينار. لا تخضع هذه المستحقات لأي تعديل في القيمة.

إن تعديل قيمة هذه المستحقات والمدخرات التي يمكن تكوينها، من شأنه أن يؤثر في الوضعية المالية للمجمع وكذلك مردوديته.

6.2 تضمن تقرير مراقب حسابات شركة شركة الإستثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك تحفظ بخصوص المخاطر الجبائية المحتملة على إثر إستلام أربعة محاضر إعلام وعقل قامت بها الإدارة الجبائية. لا تزال الإجراءات القضائية جارية.

7.2 تقوم الطريقة المعتمدة من طرف مجمع البنك في مايتعلق بتوزيع الأموال الذاتية للشركات الفرعية على تحديد حصة المجمع من الإحتياطيات والنتائج المجمعة على أساس الإحتياطيات والنتائج الفردية لهذه الشركات بعد تصفية العمليات المتبادلة من بينها تلك التي ليس لها تأثير على نتيجة المجمع.

و عليه ، فانه لا يمكننا تقييم تأثير مراجعة تقنية التجميع على نتيجة المجمع وأمواله الذاتية.

2.3 تسجيل الفوائد والعمولات

المركزي عدد 24 لسنة 1991 كما تم إتمامه و تنقيحه بالنصوص اللاحقة.

مسألة التدقيق الأساسية

بلغت إيرادات القروض والعمولات المسجلة ضمن نتائج سنة 2018 مبلغ قدره 700 مليون دينار.

ويمثل إدراج الفوائد والعمولات أمرا رئيسيا للتدقيق بسبب أهمية هذا البند ونظرا للنقائص المرتبطة بنظام المعلومات.

الإجراءات المعتمدة

في إطار أعمال التدقيق، شملت أعمال الرقابة التي قمنا بها أساسا :

- تقييم السياسات والإجراءات والضوابط في الاعتراف بالإيرادات وتسجيلها؛
- تقييم لنظام المعلومات باعتبار الإدماج الآلي للإيرادات ضمن المحاسبة؛
- التثبت من امتثال البنك لأحكام المعيار المحاسبي عدد 24 والمتعلق " بالتعهدات والإيرادات ذات الصلة في المؤسسات البنكية" في ما يتعلق باحتساب الإيرادات و فصل السنوات المحاسبية؛
- تطبيق إجراءات تحليلية بشأن تطور الفوائد والعمولات؛
- التثبت من موثوقية الطرق المعتمدة في تأجيل الفوائد؛
- التثبت من المعلومات الواردة في الإيضاحات حول القوائم المالية.

ونظرا لتعرض المجمع لمخاطر القروض التي يعتمد في تقييمها على معايير كمية ونوعية تتطلب درجة عالية من التقدير وقد اعتبرنا أن تصنيف التعهدات وتقييم المدخرات والفوائد المؤجلة تمثل مسألة أساسية في التدقيق.

الإجراءات المعتمدة

بناءً على المناقشات التي أجريناها مع الإدارة وعلى تقييمنا لإجراءات الرقابة، قمنا بفحص طريقة تقييم المخاطر الخاصة بالطرف المقابل وتكوين المدخرات اللازمة بعد الأخذ بعين الاعتبار للضمانات التي تم الحصول عليها من طرف الحرفاء. وتعتمد عملية تصنيف التعهدات أساسا على أقدمية المستحقات.

وشملت أعمال المراقبة التي قمنا بها أساسا :

- مقارنة بين التعهدات المسجلة محاسبيا وبين التعهدات المصرح بها للبنك المركزي التونسي، التي تمثل أساس احتساب المدخرات المستوجبة؛
- تقييم طريقة التصنيف المعتمدة ومطابقتها لمتطلبات البنك المركزي؛
- تقييم نجاعة النظام فيما يتعلق بتغطية المخاطر وتأجيل الفوائد؛
- تقييم ملائمة المعايير النوعية المعتمدة في تصنيف التعهدات ومراقبة سلوكيات الحرفاء خلال فترة 2018؛
- فحص الضمانات المقبولة في تقييم المدخرات وتقييم كفاية الفرضيات المعمول بها؛
- التثبت من طريقة احتساب المدخرات الفردية والمدخرات الجماعية والمدخرات الإضافية ومطابقتها للقوانين الجاري بها العمل؛
- التثبت من الأخذ بعين الاعتبار للتعديلات المقترحة.

3.3 قواعد تسجيل رقاخ الخزينة القابلة للتنظير وطرق عرضها

مسألة التدقيق الأساسية

يعتمد تصنيف رقاخ الخزينة القابلة للتنظير ضمن محفظة سندات الاستثمار أو ضمن محفظة السندات التجارية على سياسة السيولة المتبعة من طرف الشركة التونسية للبنك (الشركة الأم).

بلغت قيمة رقاخ الخزينة القابلة للتنظير للشركة التونسية للبنك (الشركة الأم) كما في 31 ديسمبر 2018 ماقيمته 114 1 مليون دينار. وقد أدى تطبيق سياسة السيولة للبنك إلى عرض قيمة 309 مليون دينار منها ضمن محفظة السندات التجارية "AC4" وعرض جزء آخر بقيمة 805 مليون دينار ضمن محفظة سندات الاستثمار "AC5".

وبالنظر لطبيعة الجوهرية للقيمة الجارية لرقاخ الخزينة القابلة للتنظير والإعتماد على فرضيات مرتبطة بنوايا هياكل الإدارة والحوكمة بالبنك فيما يتعلق بتخصيص هذه السندات، اعتبرنا أن تسجيل محفظة رقاخ الخزينة القابلة للتنظير وتقييمها من النقاط الأساسية في تدقيقنا.

الإجراءات المعتمدة

لقد قمنا بتقييم نظام الرقابة الداخلية للبنك والمتعلق بتسجيل محفظة السندات وتقييمها وشملت أعمال المراقبة التي قمنا بها أساسا :

- الامتثال لأحكام المعيار المحاسبي رقم 25 المتعلق بمحفظة الأسهم في المؤسسات البنكية؛

- تقييم سياسة السيولة بالبنك وتأييدها مع توجهات البنك في تسجيل سندات الخزينة وتوظيفها خلال السنوات الماضية ؛

- تقييم معايير تصنيف محفظة السندات وموثوقية نماذج التقييم المطبقة،

- التثبت من المعلومات الواردة في الإيضاحات حول القوائم المالية.

4.3 مجال التجميع

مسألة التدقيق الأساسية

يتكون مجال تجميع مجمع الشركة التونسية للبنك من 20 شركة من بينها 12 شركة تم إدراجها كليا و7 شركات أدمجت حسب طريقة التقييم بالمعادلة. وقد تم استثناء 38 شركة من عملية التجميع لعدة أسباب.

وبالنظر لعدد الشركات التي تم استثناءها، اعتبرنا أن فحص مجال التجميع من النقاط الأساسية في تدقيقنا.

الإجراءات المعتمدة

في إطار تدقيقنا لمجال التجميع شملت أعمال المراقبة التي قمنا بها أساسا :

- الامتثال لأحكام المعايير المحاسبية رقم 35، 36 و37 المتعلقة بالقوائم المالية المجمعة في ما يخص مجال التجميع ؛

- التثبت من طريقة احتساب نسبة مراقبة المجمع في كل شركة ؛

- تقييم طبيعة الرقابة بالنظر إلى جملة القواعد التي حددتها المعايير المحاسبية من بينها القدرة على قيادة وتوجيه السياسات المالية والتشغيلية، القدرة على تجميع أغلبية حقوق التصويت في اجتماعات مجلس الإدارة أو هيئة الإدارة المكافئة ...

- تقييم أسباب استثناء بعض الشركات من مجال التجميع ؛

- التثبت من المعلومات الواردة في الإيضاحات حول القوائم المالية.

4. ملاحظات ما بعد الرأي

بدون التأثير على رأينا الذي أبديناه سالفا، نلفت إنتباهكم للنقاط التالية :

1. قامت الشركة التونسية للبنك (الشركة الأم) بتعديل طريقة تقييم وعرض رقاخ الخزينة القابلة للتنظير. وتمت معالجة القوائم المالية لسنة 2017 بهدف تمكين المقارنات.

2. عملا بأحكام القانون عدد 17 لسنة 2012 المؤرخ في 21 سبتمبر 2012، قامت الشركة التونسية للبنك (الشركة الأم). بتسجيل

لسنة 2018، بلغت الأموال الذاتية أقل من نصف رأس المال. قرر مجلس إدارة الشركة التونسية للبنك في إجتماعه المنعقد بتاريخ 28 ديسمبر 2018 إعادة هيكلية الأموال الذاتية للشركة وذلك عن طريق التخفيض في رأس المال لاستيعاب الخسائر المتراكمة ثم الترفيع فيه عبر تحويل الحساب الجاري للشركاء.

5. تقرير التصرف

إن تقرير التصرف هو من مسؤولية مجلس الإدارة. إن رأينا حول القوائم المالية المجمعة لا يشمل تقرير التصرف المعد من طرف مجلس الإدارة ونحن لا نبدي أي تأكيد عليه بأي شكل من الأشكال.

وفقا للمعايير المهنية المعتمدة بالبلاد التونسية، والمنصوص عليها بأحكام الفصل 266 من مجلة الشركات التجارية، تقتصر مسؤوليتنا في التحقق من دقة المعلومات حول حسابات المجمع المضمنة بتقرير مجلس الإدارة بالرجوع إلى البيانات الواردة بالقوائم المالية المجمعة. وفي هذا الصدد تتمثل أعمالنا في قراءة تقرير التصرف ومن ثم القيام بتقييم ما إذا كان هناك تعارض جوهري بينه وبين القوائم المالية المجمعة أو المعلومات التي توصلنا إليها أثناء التدقيق، أو ما إذا كانت تبدو أنها تتضمن أخطاء جوهرية بصورة أو بأخرى. وإن استنتجنا استنادا إلى الأعمال التي قمنا بها على أن هناك أخطاء جوهرية، فإننا ملزمون ببيان هذه الحقائق في تقريرنا.

ليست لنا ملاحظات في هذا الشأن.

6. مسؤولية الإدارة و مجلس الإدارة في إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة

إن الإدارة ومجلس الإدارة يتحملان مسؤولية إعداد القوائم المالية المجمعة وعرضها العادل، طبقا لنظام المحاسبة للمؤسسات بتونس، كما تشمل المسؤولية وضع الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من خطأ جوهري سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

وعند إعداد القوائم المالية المجمعة، فإن الإدارة ومجلس الإدارة لهما مسؤولية تقييم قدرة البنك على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم

يعتمد بإسم الدولة بمبلغ قدره 117 مليون دينار ضمن الأموال الذاتية يكون غير قابل للإرجاع حتى يستعيد البنك توازنه المالي.

3. تشمل أصول المجمع ما قيمته 27 مليون دينار بعنوان مستحقات وقع إعادة جدولتها ومستحقات تكفلت الدولة بإرجاعها لمدة بين 20 و25 سنة بدون فوائد وذلك في إطار قانون المالية لسنة 1999.

4. تم تقديم دعوى قضائية ضد الشركة التونسية للبنك (الشركة الأم) في عام 2011 من قبل السيد BRUNO POLI لاستعادة رفاع الخزينة سلمت لـ BNDT. بتاريخ 29 أكتوبر 2015، صدر حكم قضائي ابتدائي، تم تدعيمه إستئنافيا، ضد البنك وإدائته بإعادة هذه الرفاع أو دفع ما قيمته 7 مليون دولار. تمت إحالة الملف للتعقيب مع وقف تنفيذ تأمين المبلغ واعتمادا على رأي المحامي المسؤول عن القضية فإن البنك لا يتحمل أي مخاطر.

5. بداية من 1 ديسمبر 2018، قررت لجنة إنقاذ البنوك والمؤسسات المالية المتعثرة فتح إجراءات إنقاذ البنك الفرنسي التونسي «BFT» والتي تمتلك فيها الشركة التونسية للبنك ما قدره 78,18% وذلك عملا بأحكام القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 والأمر الحكومي عدد 189 لسنة 2017 المؤرخ في 1 فيفري 2017. تم سحب هذا البنك من نطاق التجميع.

6. كما تم التنصيص عليه ضمن التقرير العام لمراقب حسابات شركة الدخيلة، حول القوائم المالية لسنة 2018، لم يتم تسجيل مدخرات بعنوان القرار التحكيمي الصادر عن المحكمة والذي يلزم الشركة بدفع 984 ألف دينار لشركة SETH وذلك لفرص التعويض.

7. كما تم التنصيص عليه ضمن التقرير العام لمراقب حسابات شركة activhotels، يوجد شك كبير حول قدرة الشركة على الاستمرار في النشاط. بلغت الأموال الذاتية أقل من نصف رأس المال وطبقا لمقتضيات الفصل 388 من مجلة الشركات التجارية، يجب أن تتم دعوة الجلسة العامة الخارقة للعادة للانعقاد في أجل أقصاه أربعة أشهر لتقرير مواصلة النشاط أو حل الشركة.

8. كما تم التنصيص عليه ضمن التقرير العام لمراقب حسابات الشركة التونسية لاستخلاص الديون، حول القوائم المالية

عن خطأ، نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للبنك.

- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

- استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة للقاعدة المحاسبية المتعلقة بمواصلة النشاط، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك ريبه جوهرية ذات علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة البنك على مواصلة النشاط. وإذا خلصنا إلى وجود ريبه جوهرية، يكون مطلوباً منا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، يتم تعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف مواصلة النشاط.

- تقييم العرض الشامل، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

- لقد أبلغنا الإدارة والمكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أية أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية اكتشفناها خلال المراجعة.

تكن هناك نية لتصفية البنك أو إيقاف عملياته، أو أنه ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك. ويرجع لأعضاء مجلس الإدارة الإشراف على مسافات الإفصاح المالي في البنك.

7. مسؤوليات مراقبي الحسابات عن مراجعة القوائم المالية المجمعة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية المجمعة ككل خالية من خطأ جوهري سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. ويعتبر التأكيد المعقول مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً كلياً أن المراجعة التي تم القيام بها طبقاً لمعايير المراجعة المعتمدة ستكشف دائماً عن خطأ جوهري عندما يكون موجوداً.

ويمكن أن تنشأ الأخطاء عن إحتيال أو خطأ. وتعد جوهرياً إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة طبقاً لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة بتونس، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني في جميع مراحل المراجعة. وعلينا أيضاً:

- تحديد مخاطر الأخطاء الجوهريّة في القوائم المالية وتقديرها سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة استجابةً لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال أعلى من الخطر الناتج

تونس، في 4 أبريل 2019

مراقبو الحسابات

سمير العبيدي



فتحي السعيد



